جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: علوم إنسانية
الفرع: تاريخ
التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر
رقم: .....

إعداد الطالبتين:
عمارة شفاء
طري جهينة

يوم:تاريخ الإيداع 2023/06/11

عنوان المذكرة

العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999-2019م

لجنة المناقشة:

بنادي محمد الطاهر	أد	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
جدو فؤاد	أد	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
كحول وحيدة	أم	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2022 -2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا "

أهدي ثمرة نجاحي:

- إلى من اقترن اسمها بالجنة و التي أرادتني أن أضع بصمتي في الوجود إلى من أوصلني إلى ما أنا عليه الآن « أمي الحبيبة » حفظها الله.
- إلى من أفتخر أنني ابنته « أبي الغالي » أطال الله في عمرك.
- إلى من ترعرعت معهم إخوتي « زين الدين ,عبد الباسط , طاهر لمين , إسحاق, محمد إياد » حفظهم الله إلى أختي حفظها الله و رعاها « بيان » .
- إلى رفيقات مشوار الدراسي، إلى كل الأهل من قريب و من بعيد.
- إلى شريكتي في هذا العمل المتواضع « جهينة» .
- إلى كل من ساعدني في إخراج هذا العمل له مني كل الاحترام و التقدير.
- إلى جميع زملائي في دفعة الماستر 2022-2023 جامعة محمد خيضر.

عمارة شفاء

الإهداء

أهدي ثمرات نجاحي إلى:

- إلى من طال سهرها و تعبها و حملها وهي تؤازرني في سري و تهنئني في سعادتي, إلى التي كانت الوسيط بيني وبين الله «أمي العزيزة حفظها الله و أطال في عمرها»
- إلى من تمنيت من كل قلبي وجوده الآن, و تخيلت في كل لحظة ابتسامة فرحه رضاه عني بعد جهدي هذا و رسمت كل طريق يوصل حنيني إليه « أبي الغالي رحمه الله »
- إلى من كان سندي و عوني في الحياة , وعونا لي في مشواري الدراسي و مشجعا و معززا لثقتي بنفسي« زوجي معاذ »
- إلى قرة عيني و أملي في الحياة و مرسم بسمتي ابنتي«أفنان »
- إلى كل أخواتي و لكل قلب واحدة فيهن « نور الهدى ، ليندة ، صورية ، سميحة ، سارة ، أمينة ، ملاك » و إلى كل براعم العائلة .
- إلى شريكتي و صديقتي في هذا العمل المتواضع« شفاء »
- إلى كل أهلي و أقاربي, إلى كل من ساندني و وقف معي, أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع .

طري جهينة

شكر و عرفان

قال تعالى: (قل اعملوا فيسرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون)

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة .. و نصح الأمة..إلى نبي الرحمة و نور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم "

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان ل:

- أستاذي الفاضل« فؤاد جدو » الذي أعطانا من وقته و جهده و لم يبخل علينا بالنصح و التوجيه فجزاه الله كل خير على مساعدته لنا في إنجاز هذا العمل .
- و لا يفوتني أن أشكر الأستاذ « بوطارفة الصادق » و « السبع عبد الكريم » اللذان لم يبخلا علينا بالمساعدة كلما احتجنا إليهما .
- كما نتقدم بوافر الاحترام و التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة بحثنا.

- و في الأخير نتوجه بجزيل الشكر لكل من قدم لنا المساعدة و نسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

مقدمة

مقدمة

تعد العلاقات الجزائرية الفرنسية بكل أبعادها جزءا هاما من العلاقات الدولية ،حيث شهدت هذه العلاقة فترات من الحرب والصراع وفترات أخرى من السلام والتعاون ، كما أن موقع الجزائر الاستراتيجي وضعها محط أطماع الدول الأوروبية فالموقع الجيوسياسي للجزائر كان له تأثير كبير على توجه السياسة الفرنسية .

لذا فإن التوتر في العلاقات بين البلدين يعود إلى التاريخ الاستعماري ، فتركة 132 عاما من الاحتلال وما حملته من مجازر ويضاف إليها الاتفاقيات التي رهنت البلاد ومقدراتها ، ألقت بظلالها على العلاقات الثنائية بين البلدين ، فبشكل عام لم تشهد السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر تغيرات كبيرة على الرغم من العدد الكبير من الرؤساء الذين مروا على فرنسا .

وعلى الرغم من المبادئ النظرية التي هيمنت على العلاقات الثنائية والتي أهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية وكذا خلق قنوات اتصال مباشر لتحقيق المنافع المتبادلة وتعزيز العلاقة بينهما فالملاحظ بالنسبة إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية هو بقاء العلاقات الاقتصادية في نفس المستوى وكثافة التعاون ، على الرغم من وجود بعض التوتر عند إثارة قضايا الذاكرة بين البلدين, أي أن المصالح الاقتصادية فوق كل الاعتبارات ، وإذا كان الأمر مفهوما بالنسبة إلى الفرنسيين على اعتبار أنهم المستفيدون من هذا الوضع بدرجة أكبر فإن الأمر يطرح الكثير من الاستفهامات بالنسبة للطرف الجزائري باعتبار أن الجزائر مجرد سوق للمنتجات الفرنسية .

الإشكالية:

وللإحاطة بهذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية :

- ما هي العوامل المتحكمة في العلاقات بين الجزائر وفرنسا خلال الفترة الممتدة بين 1999 و 2019 ؟ .

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

- كيف يؤثر العامل التاريخي على العلاقات بين الجزائر وفرنسا ؟ .
- كيف يؤثر العامل الاقتصادي على العلاقات بين الجزائر وفرنسا ؟ .
- ما هي أهم محاور التعاون بين البلدين ؟

مبررات اختيار الموضوع:لكل دراسة أسباب تدفع بالباحث إلى دراستها واختيار موضوع معين دون غيره وتختلف بين ما هو ذاتي أي رغبة الباحث في دراسته وبين أسباب موضوعية.

المبررات الموضوعية :

- الأهمية الكبيرة للعلاقات الجزائرية الفرنسية سواء على المستوى السياسي والاقتصادي وكذلك البعد التاريخي .

- كثرة التحليل حول العلاقات بين البلدين من طرف وسائل الإعلام والتي تبرز أهمية الموضوع في الآونة الأخيرة.

المبررات الذاتية :

الموضوع يندرج في إطار تخصص التاريخ المعاصر و الانتماء للجزائر يدفعنا للبحث في تاريخها و العلاقات الخارجية.

- يرجع إلى كون الموضوع من ضمن الاهتمامات الشخصية وكذلك لكونه يتسم بالحداثة.
- الرغبة في معرفة جدوى العلاقات الجزائرية الفرنسية، و هل هي في مصلحة الجزائر أم العكس.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في كونه يحاول تسليط الضوء على العلاقات الجزائرية الفرنسية عبر التاريخ، ودراسة السياسات المنتهجة بين الطرفين، والتي تستند في فحواها من الأبعاد التاريخية والاقتصادية والثقافية، و كذلك محاولة الكشف عن الأسباب والعوامل التي تقف أمام بناء علاقات متوازنة بين البلدين من خلال التطرق إلى أهم العوامل المتحكمة فيها، وفهم السياسة الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر ومحاولة الكشف عن نوايا الحقيقة التي اعتمدتها فرنسا لمحاولة بناء علاقتها مع الجزائر .

أهداف الموضوع :

تتلخص أهداف دراسة موضوع طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية في جملة من العناصر:

- محاولة الوقوف والتعرف على الأسباب وراء التكتم الفرنسي ورفض الاعتذار عن الجرائم التي ارتكبت أثناء حرب التحرير، وفي نفس الوقت إقامة علاقات تعاون مع الجزائر.
- محاولة معرفة سبب ارتفاع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر رغم وجود الأحقاد من طرف الشعب إتجاه فرنسا.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية:

موضوعنا هنا البحث في سياسة الجزائر التي تقع في الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط ، وفرنسا التي تعتبر إحدىأهم دول الإتحاد الأوروبي وعضو دائم في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة بالإضافة إلى عضويتها في الحلف الأطلسي ، وهي تقع جنوب القارة الأوروبية ، أي شمال البحر الأبيض المتوسط ، فهما ضفتان تلعبان دورا مهما في إرساء نظام دولي عالمي ، أين عبرت عن ذلك كثافة العلاقات والروابط والتحركات بين الدولتين ، كما تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا ومنطقة نفوذ فرنسية ومستعمرة سابقة لها ، إضافة إلى عدة عوامل تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية تقرب بين البلدين لتجعل مصلحتهما مشتركة وتتقاطع في عدة نقاط.

- الحدود الزمنية 1999 -2019:

تتميز العلاقات الجزائرية الفرنسية بطول المجال الزمني الرابط بينهما ، أين نجد في هذه العلاقة الممتدة من الفترة الاستعمارية التي دامت قرابة قرن و32 سنة إلى يومنا هذا ، وبحثنا هذا يرتكز فقط على الفترة الحديثة لهذه العلاقة التي تمتد من 1999 إلى عام 2019 م ، وترجع أهمية اختيارنا لهذه الفترة إلى اعتبارات عدة أهمها:
التحولات الداخلية التي شهدتها الجزائر في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية... وما قابلها من تغيرات في القيادة الفرنسية.

المنهج المتبع:

المنهج التاريخي وهو المنهج الذي تتم من خلاله دراسة الأحداث الماضية و معرفة أهم الوقائع و المجريات التي حدثت في الماضي لأنه لا يمكننا دراسة أي حالة إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية و بالاستناد إلى هذا المنهج حاولنا أن نتناول تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكذا مختلف المراحل بعد الاستقلال، والاعتماد على المنهج التاريخي مهم جدا في هذه الدراسة لتوظيف معطيات تاريخية .

كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي كون الدراسة تحتوي على شق اقتصادي، والذي تلعب فيه أرقام المعاملات دورا مهما وتوضيح الحجم الحقيقي للمعاملات وكذلك حجم النشاط التجاري بين البلدين وحجم الاستثمارات.

الدراسات السابقة :

هناك عدة دراسات تناولت موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين البلدين والمصالح المشتركة التي جمعت بينهما وكذلك الخلافات والنزاعات التي عرفها البلدين ولعل من أبرز الدراسات التي تناولت الموضوع ما يلي:

- الدراسة التي قام بها عبد المالك حطاب تحت عنوان " المشكل الاستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1995- 2005 " رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، حيث قام الباحث بتقسيم دراسته إلى أربعة فصول ، حاول في الفصل الأول دراسة ومعالجة موضوع توظيف الماضي الاستعماري في العلاقات الدولية وأهم مستوياته وذلك من أجل معرفة أهداف الفاعلين الدوليين من اللجوء إلى البعد التاريخي في السياسية الخارجية ، ومعرفة أهم الآليات المتبعة لتوظيف هذا العامل أما فيما يخص الفصل الثاني قام بشرح وتحليل مختلف المحددات المؤثرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية,، وفي الفصل الثالث حاول دراسة الأبعاد الحقيقية للمشكل الاستعماري من خلال استعراض تداعياته على العلاقات الثنائية بين البلدين ، وفي الفصل الرابع تناول مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية وأهم العوامل التي أثرت على سير العلاقات .
- الدراسة التي قام بها شطيبي علي تحت عنوان " البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999 – 2019 " رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2020 – 2021 أطروحة دكتوراه ذات طابع اقتصادي إلا أنها تناولت مختلف جوانب العلاقات الجزائرية

الفرنسية والعوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين وتناولت اتفاقيات الشراكة بين البلدين ، قام الباحث بتقسيم دراسته إلى أربعة فصول ، حاول في الفصل الأول توضيح أهم المفاهيم حول الدراسة ، أما فيما يخص الفصل الثاني فقد تناول تاريخ العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية وخصائص اقتصاداتها ، والفصل الثالث حاول دراسة أهم الفواعل والمتغيرات في العلاقات الجزائرية الفرنسية ومستقبلها .

- دراسة جيلالي بشلاغم " العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل اليمين المتطرف 2002 ـ 2010" رسالة ماجستير كلية الحقوق ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 2010 ـ 2011 ، تناولت هذه الدراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل اليمين المتطرف المعادي لوجود الجالية الجزائرية في فرنسا والذي ينظر نظرة كراهية للطرف الجزائري، ويعرج في دراسته على مختلف مراحل العلاقات بين البلدين ومختف مجالات التعاون .

وللقيام بها البحث والإلمام بمختلف جوانبه ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاثة فصول ، في الفصل الأول تم التطرق إلى معطيات حول الدراسة فقد تم تناول معطيات حول الجزائر وفرنسا من خلال المكون الجيوسياسي والنظام السياسي والسياسة الخارجية لكلا البلدين وأهم الفواعل المتحكمة فيها.

الفصل الثاني تناولنا فيه العوامل المؤثرة على مسار العلاقات الجزائرية والفرنسية ، من خلال دراسة البعد التاريخي في العلاقات بين البلدين ، كذلك أثر العامل السياسي في سير العلاقات فمن خلال تأثير الأزمة الأمنية في الجزائر وإعلان قانون تمجيد الاستعمار الذي ساهم في تأزم العلاقة أكثر ، وإعادة بروز ملف الذاكرة ومحاولة الجزائر استعادة الأرشيف ، وأهم العوامل الاقتصادية التي تناولنا فيه مختلف اتفاقيات الشراكة بين الجزائر وفرنسا وكذلك حجم الاستثمارات في مختلف المجالات و العوامل الاجتماعية والثقافية .

الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى أنماط وأشكال التعاون في العلاقات الجزائرية الفرنسية ،من خلال إبراز أهم مراحل التعاون الثنائية بين البلدين في جميع المجالات ، وكذلك التعاون في إطار التكتلات الإقليمية .

صعوبات **البحث:**

يواجه الباحث الأكاديمي مجموعة من الصعوبات في انجاز مذكرته وأشير إلى بعض هذه الصعوبات :

– وجدنا صعوبة في التعامل مع المراجع الأجنبية والتي قد تسبب استهلاك وقت وجهد كبير، خصوصا و أننا غير متحكمين بصورة جيدة في اللغة الأجنبية.

– وكذلك وجود بعض المراجع غير المتاحة بشكل كبير مثل : جاك شيراك " فرنسا جديدة للجميع " كونه يلم بصورة كبيرة معلومات حول فرنسا

الفصل الأول:

معطيات حول الدراسة

تمهيد:

إن الحديث عن العلاقات الجزائرية الفرنسية يقودنا أولا إلى الحديث عن البعد الجغرافي والتاريخي بين هاتين الدولتين وبنية السياسة الخارجية لهما ، أي البحث عن القاعدة التي على أساسها بنيت هذه السياسة والتي تمكننا بدورها من فهم وتقصي التوجهات التي تعتمد عليها وهذا ما سيتمحور حوله الفصل الأول من الدراسة ، والذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين ، بحيث تناولنا في المبحث الأول جيوسياسية الجزائر الذي كان من خلال الوقوف على جغرافية الجزائر والتعريف بالنظام السياسي المتبع إلى الإضافة إلى السياسة الخارجية الجزائرية مبادئها ومحدداتها فيما خصصنا المبحث الثاني حول جيوسياسية فرنسا (الموقع الجغرافي ، النظام السياسي ، السياسة الخارجية "ركائز ، محددات "ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية) .

المبحث الأول:معطيات حول الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط فهي تتميز بموقع إستراتيجي هام و الذي كان له دور كبير في رسم السياسة الخارجية الجزائرية، و هي إحدى أهم و أكبر دول المغرب العربي.

المطلب الأول: جيوسياسية الجزائر :

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09° غرب غرينيتش و 12° شرقه وبين دائرتي عرض 19° و 37° شمالا إذ تحظى الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي متميز حيث أنها تتوسط بلدان شمال إفريقيا الواقعة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، فهي إذا بلد إفريقي متوسطي عربي ذو حدود برية و بحرية واسعة ،كما تحتل المرتبة الأولى إفريقيا من حيث المساحة التي تقدر ب 2.381741 كلم[12]، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم[2]أما امتدادها الشرقي العربي فيتراوح بين 1200 كلم[2] ، على خط تندوف غدامس ،وتحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم [2] وليبيا 982 كلم[2] ومن الغرب المغرب ب 1559 كلم [2] ، وفي الجنوب النيجر ب 956 كلم [2] ومالي ب 1376 كلم [2] وموريتانيا ب 463 كلم[2] من الجنوب الغربي نجد الصحراء العربية ، ومن الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1600 كلم[22] .

وهذا ما يفسر تواجد العديد من الموانئ على شواطئها مثل ميناء غزوات بني صاف ، وهران ... الخ ، حيث تعد مفتاح المغرب العربي ومحور التقاء بين البحر الأبيض المتوسط من جهة وبين العالم العربي والقارة الإفريقية من جهة أخرى ، وهي صلة وصل بين البحر الأبيض المتوسط [3]و أوروبا شمالا ، فهي من بين أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي لأن المتوسط تاريخيا كان دوما عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا ، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري[4] وبلدان ما وراء الصحراء جنوبا إلى أعماق القارة السوداء .

---

[1]بن ضيف حسين ، البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1989 ، رسالة الماجستير في العلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2009 م ، ص 38 .

[2]صاغور هشام ، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط ، ط 1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2010 ، ص ص 219-220 .

[3]محمد علي دبوز ، تاريخ المغرب الكبير ، مؤسسة تاواليت الثقافية ، ليبيا ، 2010 ، ص 17

[4]صاغور هشام ،المرجع السابق ، ص 220 .

تتميز كذلك بالتنوع المناخي والاختلاف الجغرافي ، البحر في الشمال والصحراء الشاسعة في الجنوب حيث تملك الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم ^{2} أي ما يعادل 6/5 من مساحتها الكلية والهضاب في الوسط.

هذا الموقع الجغرافي المتميز إقليميا وعالميا منحها مكانة إستراتيجية معتبرة في سياسات الدول المجاورة وخاصة المطلة على البحر المتوسط ومن أهمها اسبانيا ، ايطاليا وفرنسا وفي نفس الوقت تعد بمثابة المعبر المختصر إلى باقي الدول العربية والآسيوية[1].

المطلب الثاني: النظام السياسي الجزائري:

تبنى النظام السياسي الجزائري مبدأ الحزب الواحد حزب جبهة التحريري الوطني ، الذي احتكر النشاط السياسي منذ الاستقلال حتى صدور دستور 1989م والذي أقر في مادته 40 التعددية الحزبية[2] ، حيث شكلت أحداث الخامس من أكتوبر 1988م دافعا قويا بإجبار النظام السياسي الجزائري علىإجراء تحولات ديمقراطية فهذه الأحداث قادت النظام السياسي الجزائري للبحث عن مخرج تمثل في الإصلاح الدستوري و إقرار دستور 1989 م[3]، والذي كرس مبدأ التعددية السياسية أو التعددية الحزبية [4]، في السعي لتأطير التحول الديمقراطي مؤسساتيا بعد الأزمة التي عرفتها البلاد [5].

1- السلطة التنفيذية: تتركز على رئاسة الجمهورية والحكومة في ظل الدساتير التعددية حيث أصبحت تمثلها مؤسستين هما:

- رئيس الجمهورية: تضمن دستور 1989 م في المادة 70 شروط لتولي منصب رئيس الجمهورية.
- أن يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية أن لا يكون مزدوج الجنسية، و أن يكون مسلما، و أن يبلغ سن الأربعين.

---

[1] ساعو حورية العلاقات الفرنسية الجزائرية ، دراسة مقارنة بين فترة حكم جاك شيراك ونيكولا ساركوزي ، أطروحة دكتوراه ، تخصص دراسات اورومتوسطية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2017-2018 ، ص 29 .

[2] ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ،منشورات جامعة 8ماي 1945 ، قالمة 2006 م ، ص 99 .

[3] زريق نفيسة ، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الآفاق ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2008 -2009 ص 47 .

[44] بورايو محمد ، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية ، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام ، كلية الحقوق بن عكنون ، جامعة الجزائر 3 ، جوان 2012 ، ص 70 .

[5] سويقات احمد ، التجربة الحزبية في الجزائر 1962 – 2004 م ، مجلة الباحث ، العدد 04 ، 2006 م ، ص 124 .

- أن يتمتع بكامل حقوقه، المدنية والسياسية.[1]

ويجب على المرشح لمنصب رئيس الجمهورية إن يكون ترشيحه مصحوبا بتوقيع 600 عضو منتخب من بين مجالس البلدي و الولائي والمجلس الشعبي الوطني أما عن مدة المنصب فنص دستور 1989 على أن مدة رئاسة الجمهورية هي خمس سنوات [2]، أما عن السلطات المخولة لرئيس الجمهورية التي صرح بها الدستور هي

1- هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة للجمهورية .
2- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني .
3- يعزز السياسة الخارجية للأمة ويوجهها .
4- برأس مجلس الوزراء.
5- يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه .
6- يوقع المراسيم الرئاسة .
7- يعين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة
8- له الحق أن يصدر العقود والحق في تخفيض العقوبات أو استبدالها.
9- يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج .
10- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها [3].

أما عن انتهاء مهامه في النظام السياسي الجزائري فتنتهي حسب الأوضاع التالية:

- انتهاء العهدة الانتخابية 5 سنوات مع العلم أن في ظل التعديل الدستوري الصادر بموجب القانون رقم 8-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008أاصبحت هناك إمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية الوفاة.
- الاستقالة من خلال المادة 88 من الدستور [4] .

أما عن مكانة رئيس الجمهورية في الدستور بين التعدديين (1989 م -1996 م) فعلى الرغم من محاولة التقليص من سلطته وصلاحياته تحت تأثير أحداث داخلية وخارجية لصالح المجلس الشعبي الوطني ورئيس

---

[1] بعلي محمد الصغير ، القانون الإداري ، التنظيم الإداري ، دار العلم للنشر والتوزيع ، عنابة، 2005 ، ص 71 .

[2] احمد وافي و ادريس بوبكر ، النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1992 م ، ص ص 219-220 .

[3] إدريس بوبكر ، تطوير المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية ، ط 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر : 2011 ، ص 24 .

[4] عادل قرانة ، النظم السياسية ، دار العلوم ، الجزائر ، 2013 ، ص 128 .

الحكومة إلا أن الرئيس بقى رغم ذلك محافظ على مركزه ومكانته وتدعم أكثر بموجب تعديل 2008 م ، على حساب البرلمان والحكومة حيث بموجب ذلك التعديل ألغيت مؤسسة رئيس الحكومة وحل محله وزير أول كهيكل تابع للرئيس وفقد البرلمان حقه في مناقشة برنامج الحكومة[1] .

– الحكومة : تتشكل الحكومة في النظام السياسي الجزائري في ظل التعددية من :

- رئيس الحكومة ، الوزير الأول بعد تعديل 2008 .
- أعضاء الحكومة، الوزراء

تنص المادة 47 من دستور 1989 على أن رئيس الجمهورية هو الذي يوقع المراسيم الرئاسية في مجلس الوزراء ، وكذلك المادة 77 من تعديل 1996 ، حيث يمكن القول انه من خلال مجلس الوزراء تمارس جميع السلطات التنفيذية ، ومن خلال التعددية السياسية السلطة التنفيذية أخذت بمبدأ الثنائية السلطة التنفيذية بقطبين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة

و عليه فإن السلطة التنفيذية في ظل الدستور 1996 م عرفت مرحلتين الأولى قبل التعديل الدستوري لسنة 2008 والثانية بعد ذلك.

في المرحلة الأولى كانت الحكومة تحت إشراف الرئيس يمارس سلطات و صلاحيات لاسيما بعد 1999م، ويتجلى ذلك في تخويل الحكومة برئاسة رئيسها سلطات وصلاحيات تتم ممارستها في مجلس الحكومة من خلال[2]:

- أعدا مشاريع القوانين وكذلك إصدار المراسيم التنفيذية ... وغيرها ، والتي يتولاها كلها رئيس الحكومة بإمضائها ومتابعة مدى تنفيذها ، فضلا عن مهمة تنفيذ القوانين والتنظيمات المستقلة وتعليمات رئيس الجمهورية تحت الرقابة المزدوجة لكل من رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني.
- أما المرحلة الثانية فقد استبدلت التسمية والمهام فاستبدلت الحكومة ورئيسها بالوزير الأول و ألغيت السلطات والصلاحيات ، بحيث لم يعد الوزير الأول يتصرف إلا وفق التفويض سواء يتعلق الأمر برئاسة اجتماعات الحكومة أو إمضاء المراسيم التنفيذية ، ما جعل رئيس الجمهورية يستأثر لوحده بالسلطة التنفيذية[3].

[1] سعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري دراسة تعليمية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 – السلطة التنفيذية ، ج 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 ، ص 70 .

[2] السعيد بو الشعير ، المرجع السابق،ص 315 .

[3] المرجع نفسه، ص 317 .

2- السلطة التشريعية : يتكون البرلمان الجزائري من مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه ، ففي دستور 1989 م تشكل البرلمان في مجلس واحد ويخول له إعداد القوانين والتصويت عليها بما يتوافق و أحكام الشرع ، ويؤثر في المجتمع ويوجههم ويراقبهم ، ويحاسبهم دون أن يحاسب .

المجلس الشعبي الوطني : فلم يعد البرلمان عبارة عن وظيفة و إنما أصبح سلطة سياسية من اختصاص المجلس الشعبي الوطني الذي يقوم على هياكل تتولى الإشراف على سير عمل البرلمان وتتمثل في رئيس المجلس ومكتبة اللجان ونظرا للمكانة التي احتلها البرلمان في ظل النظام التعددي أصبح رئيس المجلس الشعبي الوطني يحتل المرتبة الثانية بعد رئيس الجمهورية[1]، و أصبح الانتخاب هو الطريقة المتبعة في تكوين أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، كما ظل المجلس الشعبي الوطني يمثل السلطة التشريعية ويتكفل بمهمة وضع الأدوات القانونية التي تحتاجها الدولة في تنظيمها وسيرها ، أما عن تشكيل المجلس الشعبي الوطني وهياكله وسير العمل فيه في ظل دستور 1989فيتكون البرلمان الجزائري من مجلس واحد يسمى " المجلس الشعبي الوطني " وهو المجلس المعبر عن الإرادة الشعبية ويتم اختيار أعضائه عن طريق الاقتراع العام و المباشر والسري والترشح حر وليس محتكم من قبل أي تنظيم سياسي[2]، إن السلطات المجلس الشعبي عديدة حيث انفرد المجلس لوحده بمهمة التشريع.

أما تشكيل البرلمان وهياكله وسير العمل فيه وفقا الأحكام دستور 1996م وبعد الأزمة واثر استقالة الرئيس وحله للمجلس الشعبي الوطني أفضت إلى العمل لمؤسسات انتخابية في انتظار الرجوع إلى الوضعية السياسية إلى حالتها الطبيعية والإعلان عن قيم مجلس أعلى للدولة وتشكليه.[3]

مجلس الأمة : وفقا لدستور 1996 أصبح يتشكل البرلمان بطريقتين متباينتين ، فالمجلس الشعبي الوطني يتم انتخابه بواسطة الاقتراع الغير مباشر (منتخبي المجالس المحلية البلدية و الولائية 3/2 وعين الثلث الآخر بواسطة رئيس الجمهورية[4]، فان تحول الجزائر إلى نظام الطريقتين منذ دستور 1996 ، دخلت الجزائر لأول مرة في تاريخها عهد الثنائية البرلمانية.

---

[1] بن احمد نادية ، تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989 ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012 ، ص 82 .

[2] سعيد بو الشعير ،المرجع السابق ، ص 315 .

[3] عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث مواقف ، دار الهدى ، الجزائر ، 2001 م ، ص 39

[4] سعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري ، السلطة التشريعية ، ج 4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2013 ، ص 7 .

وقد تم تجسيد هذه الثنائية بالمادة 98 من الدستور التي تنص على ما يلي : " يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة " ، وتتجلى كذلك الاستمرارية

في وجوب تجديد نصف أعضائه كل ثلاث سنوات كما إن رئيس مجلس الأمة ينتخب بعد كل تجديد جزئي لتشكيلة المجلس. [1]

1-السلطة القضائية:

يقوم النظام القضائي الجزائري على أساس القانون المدني والى مبادئ الشريعة الإسلامية وتنظر المحاكم العسكرية في القضايا المتعلقة بالتجسس وبأمن الدولة والمخالفات الأخرى التي يرتكبها العسكريون.

يتألف النظام القضائي من ثلاث مستويات ، يوجد في المستوى الأول المحاكم الابتدائية تتألف من قاض واحد وتنظر في الدعاوي المدنية والتجارية وفي بعض المسائل التجارية ، وتوجد في المستوى الثاني المحاكم الولائية التي تتألف هيئتها من ثلاث قضاة وتتضمن أربعة غرف وهي المدنية والجنائية والإدارية والاتهامية ، وتنظر هذه المحاكم في القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية [2]، وفي المستوى الثالث تجد المحكمة العليا والتي هي أعلى سلطة في الجزائر ومقرها مدينة الجزائر وتتألف من غرفة تنظر في القضايا المدنية و التجارية ، وقسم اجتماعي يدير شؤون الضمان الاجتماعي ... وغيرها ، وكرس الدستور الجزائري 1996 م استقلالية السلطة القضائية ، وتظهر هذه الاستقلالية في المبادئ الأساسية التي يتضمنها الدستور وعبر اللجوء الحر للعدالة[3].

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية (مبادئ ومحددات) :

- مبادئ السياسية الخارجية:

"مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1989 م و 1996 م وتعديل 2016 "

يعتبر دستور 198م أول دستور في مرحلة التعددية، حيث جاء بتعديلات عديدة وعلى مستوى السياسة الخارجية ومبادئها نجد ما يلي[4] :

---

[1] شيهوب مسعود ، نظام الغرفتين البرلماني ، مجلة الفكر البرلماني ، ع 1 ، الجزائر ، ديسمبر 2002 ، ص 9

[2] ناجي عبد النور ، المدخل إلى علم السياسة ، دار العلوم ، الجزائر ، 2007 ، ص 103 .

[3] المرجع نفسه ، ص ص 105-106 .

[4] فؤاد جدو ، دور المحدد الأمني في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي ،أطروحة دكتوراه ، علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017-2018 ، ص 170 .

- المادة 25: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية. [1]

من خلال هذه المادة نلاحظ أن الجزائر أبقت على مبدأ السلم في حل النزاعات الدولية ورفض مبدأ القوة والإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والإنصاف. [2]

- المادة 26: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرير السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

- ورد في المادة 27 ما يلي: " تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه".[3]

- و في هذه المادة 74: ورد أن رئيس الجمهورية هو من يقرر السياسة الخارجية و يوجهها [4] كما حددت كيفية تعيين السفراء والمبعوثين وكيفية إنهاء مهامهم و إبرام المعاهدات والاتفاقيات.

و حسب دستور 1996 فالمواد التي كانت موجودة في الدستور السابق و هي المادة 25 و 26 و 27 بقيت ثابتة ولم تتغير من حيث المحتوى بل الذي تغير هو ترتيب في المواد.

أما حسب تعديلات دستور 2016م فمن بين الإضافات التي تم إقرارها في تعديلات دستور 2016م نجد المادة 27 (مادة جديدة) [5]" تعمل الدولة على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم في ظل احترام القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة مع البلدان المضيفة والتشريع الوطني وتشريع بلدان الإقامة ، وتسهر الدولة على الحفاظ على هوية المواطنين المقيمين في الخارج و تعزيز روابطهم مع الأمة ، وتعبئة مساهمتهم في تنمية بلدهم الأصلي"[6]، فهذه فهذه المادة أضافت بعد آخر للسياسة الخارجية الجزائرية ، أما المواد التي تحدد مبادئ السياسة الخارجية فبقيت هي

---

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989 م ،مأخوذ من موقع الرئاسة .el –mouradia.dz /ar/Algeria ص 56 .

[2] عبد الكامل خالدي ، دور الجزائر الإقليمي و مرتكزاته ، من أعمال الملتقى الدولي حول : دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ، جامعة تبسة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 28-29 أفريل 2014 ، ص52.

[3] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق , ص 56.

[4] المرجع نفسه،ص 57 .

[5] فؤاد جدو , المرجع السابق، ص ص 171-172 .

[6] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016 ،مأخوذ من وقع الرئاسة ، .el- mouradia.dz /ar/alheria

كذلك ثابتة المحتوى مع تغيير ترقيم[1]،حيث تستمد السياسة الخارجية الجزائرية جذورها من ثورة الفاتح من نوفمبر 1954[2] .

وتقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 من دستور 1996 م " تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق ومبادئ الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية " فالسياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على هذه المبادئ كموجه أساسي في تعاملها مع المجتمع الدولي خاصة في ما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وكذا حسن الجوار في إطار احترام السيادة الوطنية للدول وفقا لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه وهذا ما وضحته المادة90من الدستور[3] .

وتضيف الجزائر في هذا الإطار مبدأ آخر في رسم السياسة الخارجية وهو تطبيق مبادئ حسن الجوار الايجابي يقوم على مبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة ، وكذا عدم استخدام القوة في حل النزاعات الدولية والعمل على إيجاد وسائل سلمية كالنزاع العراقي والإيراني والنزاع الأريتيري الإثيوبي وحتى المشكلة الفلسطينية [4].

كما تعتمد الجزائر في سياستها الخارجية على دعم شعوب العالم خاصة حركات التحرر ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية بكل أنواعها وهذا ما عملت عليه الجزائر عندما ساهمت في محاربة نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا ،و ساهمت في تصنيف إسرائيل كنظام تمييز عنصري في الجمعية العامة للأمم المتحدة [5].

<u>– محددات السياسة الخارجية الجزائرية:</u>

لكل دولة محددات في سياستها الخارجية فهذه المحددات تسمح لها من رسم استراتيجيات عمل وخطط لتنفيذ سياستها الخارجية ، و الجزائر ليست استثناء [6]، حيث تحدد السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من المحددات يرجع بعضها إلى الثقافة السياسية السائدة وإلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها وكذلك إلى قدراتها العسكرية

---

[1]فؤاد جدو ،المرجع السابق ، ص 173 .

[2]العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2011 ، ص 27 .

[3]فؤاد جدو، السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية المغربية اتجاه المنطقة العربية دراسة مقارنة ، مجلة الحقوق والحريات ، عدد خاص ، جامعة بسكرة ، 2017 ، ص ص 10–11 .

[4]العايب سليم، المرجع السابق ، ص ص 28–34 .

[5]فؤاد جدو ، السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية المغربية اتجاه المنطقة العربية ، المرجع السابق ، ص ص11–12 .

[6] فؤاد جدو ، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي ، المرجع السابق ،ص 173 .

وتركيبتها الاجتماعية والثقافية ، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره[1]،

ولهذا سنقوم بشرح لهذه المحددات كلا على حدى كالآتي:

أ/ المحددات السياسي :أن العملية السياسية التي تتم داخل النظام السياسي تعتبر من بين المحددات السياسية التي تؤثر على السياسة الخارجية لأي دولة لأن النظام السياسي عندما يتمتع بقدر كبير من الحرية و الانفتاح والديمقراطية فإنه يساهم في بناء سياقات متكاملة وخيارات كبيرة في عملية صنع السياسة الخارجية في المقابل عندما يكون النظام السياسي في حالة انغلاق فإن عملية صنع السياسة الخارجية لهذا النظام تكون محدودة الخيارات والبدائل وبالتالي تؤثر في صوابية القرار وفعاليته ومن جهة أخرى فإن النظام السياسي القائم على أساس ديمقراطية فان هذا النظام يحظى بقابلية لدى المجتمع مما يمكنه من التفاعل في بيئة سليمة ولها مصداقية وثقة وقبول لدى الأطراف الأخرى [2]، والنظام السياسي في الجزائر عرف جملة من التحولات على الصعيد الهيكلة و الاستقرار لكن نجد أن الثقافة السياسية التي اكتسبها المجتمع الجزائري رغم حالة التصارع التي عايشها لم يسمح للأطراف الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية وهذا ما أعطى صلابة للموقف الخارجي الجزائري ، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن الأحزاب السياسة في الجزائر ليس لها تأثير كبير حيث أن الأطراف الفاعلية مع الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي لا تذهب بعيدا في عملية التأثير في صنع السياسة الخارجية الجزائرية إلا أن موقفها الإيجابي في مسألة عدم التدخل في الشأن الداخلي وكذا المسائل الأساسية كالقضية الصحراوية اعتبر خط أحمر بالنسبة للأحزاب سواء كانت معارضة أو مواليه وهذا ما يعزز من دور صانع القرار الخارجي الجزائري[3] . وما يمكن ملاحظته كذلك في النظام السياسي الجزائري نجد الهيمنة الواضحة والشبه مطلقة على السلطة التنفيذية بقيادة مؤسسة رئاسة الجمهورية [4]إذ تستفرد السلطة التنفيذية وبالتحديد رئيس الجمهورية بعملية صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار الخارجي باعتبارها المقرر والموجه لهذه السياسية الخارجية واتخاذ القرار الخارجي باعتبارها المقرر والموجه لهذه السياسة من خلال الصلاحيات والسلطات الواسعة التي أوكلتها مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة في

---

[1] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط 2 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1998 ، ص ص 204-205 .

[2] فؤاد جدو ، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي ، المرجع السابق ، ص 173 .

[3] المرجع نفسه, ص 174 .

[4] طيبي عيسى ، طبيعة النظام الحكم في الجزائر على ضوء التدجيل الدستوري لسنة 2008 ، رسالة دكتوراه في القانون العام ، جامعة تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010 -2011 ، ص 114 .

تسيير وتدبير الشؤون الخارجية [1]، بما فيها التعديلات الدستورية لعام 2016 م التي أدت هي الأخرى إلى تعزيز المركز القانوني لرئيس الجهورية بمنحه صلاحيات واسعة [2]، وهذا أدى إلى اعتبار رئيس الدولة العامل الحاسم في عملية صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار الخارجي في النظام السياسي الجزائري[3] .

- **ب/ المحدد الاقتصادي:** يقصد بالموارد الاقتصادية المواد الطبيعية وتشمل مصادر الطاقة (كالبترول والغاز والفحم) والمعادن الخام (كالحديد الخام والقصدير والحبوب)، بالإضافة إلى المواد الغذائية (كالقمح والقطن والحبوب)[4] ،حيث يعتبر هذا المحدد الأهم في السياسة الخارجية فهو يلعب دورا مهما في ربط الدول بمحيطها الإقليمي والدولي باعتبار الاقتصاد عامل حيوي بحكم العلاقات الدولية وبالتالي فهو يحدد بشكل أساسي حركة السياسة الخارجية واتجاهها نحو المجتمع الدولي.

بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية فهي تأتي في الشق الثاني في المحدد الاقتصادي ويسبقها العنصر البشري أو الموارد البشرية وهي الأهم بحكم أن الإنسان هو رأس المال الحقيقي لأي دولة ، حيث يساهم هاذين الموردين في رسم السياسة العامة والسياسة الخارجية لأي دولة والجزائر تقوم فالشق الاقتصادي على اقتصاد الطاقة [5]، حيث تشكل الإمكانيات الاقتصادية للجزائر بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دور أساسي على المستوى الإقليمي والدولي ، كما أن قطاع الطاقة يعتبر مصدرا للموارد المالية الناتجة عن عائدات النفط والغاز وتصل نسبة صادرات النفط من القيمة الإجمالية للصادرات بأكثر من 90 بالمائة وبطاقات إنتاجية تقدر ب[6] :

- النفط : تعد الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي ، إذ يقدر إنتاج الجزائر ب 1.4 مليون برميل يوميا، يبلغ احتياطي البترول 12.3[7]مليار برميل بما يمثل 1.05 بالمائة من الاحتياط العالمي لسنة 2008 م.

---

[1] مماد صاليحة ، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة وهران 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2018-2019 ، ص 135 .

[2] عبد العالي حاحة و أمال يعيش تمام . المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016م ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، ع 14 ، أكتوبر 2016 ، ص 83 .

[3] مماد صاليحة ، المرجع السابق ، ص 136 .

[4] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 155.

[5] فؤاد جدو ، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي ، المرجع السابق، ص ص 174-175

[6] رمضاني مفتاح، الثابت و المتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 2، 31 أكتوبر 2021، ص 687.

[7] بنيو سفيان ،السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 -2012 ، ص 9 .

– الغاز الطبيعي : حيث يبلغ الإنتاج السنوي للجزائر 62 مليار متر مكعب، وباحتياطي يقدر بأكثر من 4504 مليار متر مكعب ، بنسبة 2.54 بالمائة من الاحتياط العالمي وفقا لإحصائيات 2008 م. [1]

– كما تتوفر الجزائر حسب خرائط مركز تطوير الطاقة المتجددة بموقعها الجغرافي الشاسع عشرات حقول الطاقة الشمسية وتعد هذه الحقول الأكبر من نوعها عالميا بحكم احتوائها على 5 مليارات جيغا واط في الساعة سنويا وتمتاز هذه الحقول بقدرة شمسية تصل إلى حدود 3900 سعة سنويا ، كما يقدر المختصون معدل الجزائر السنوي من التشمس ب 2550 ساعة في الشمال و 3819 ساعة في الصحراء ، مما يمكن إنتاج نوعي للطاقة الشمسية الكبرى [2].

– ورغم أن الزراعة تعتبر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لدعم هذا القطاع إلا انه مزال يخضع لعامل التقلبات المناخية ، مما يجعل مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الهام هي الأخرى متقلبة ، ما يضع الجزائر ضمن الدول التي ما زالت عاجزة عن تحقيق اكتفائها الذاتي ومنه أمنها الغذائي ، وهذا ما يؤكده حجم استيراد الموارد الغذائية الذي قدر ب 06 مليار دولار لسنة 2013م[3]، وعلى العموم فان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بحت ، فهو يعتمد بشكل كلي على الجباية الطاقوية (نفط وغاز) لذا فهو رهينة تقلبات أسعار النفط وهذا ما جعل البلاد تدخل في عدة أزمات اقتصادية بعد هبوط سعر النفط في الأسواق العالمية ، وحتى عندما ترتفع أسعار النفط ودخول الجزائر في زمن البحبوحة المالية كما حدث سنة 2011 م ، عندما بلغ الاحتياطي الدولي من العملة الصعبة 188 مليار دولار[4] .

– أما بالنسبة للتبادلات الاقتصادية فترتبط الجزائر في تعاملاها الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي أكثر من الدول المجاور لها حسب الديوان الوطني للإحصاء ، حيث تحتل إفريقيا 1 بالمائة ، أما الاتحاد الأوربي فيستحوذ على 47 بالمائة من التعاملات الاقتصادية ، باقي دول العالم 24 بالمائة ، دول المغرب لعربي 3 بالمائة ، أما آسيا 24 بالمائة ، حسب إحصائيات سنة 2015 م ، ونجد الصين قد استحوذت على اكبر حصة من التعاملات الاقتصادية فهي تعتبر أول ممول للجزائر حسب إحصائيات سنة 2015 إلى 2018 م حيث استحوذت على 17.4 بالمائة من

[1] بنيو سفيان , المرجع السابق,ص 11 .

[2] رمضاني مفتاح، المرجع السابق، ص 687.

[3] دالع وهيبة ،السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999–2014 ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية, أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية, جامعة الجزائر2013،03–2014, ص 77 .

[4] رمضاني مفتاح ، المرجع السابق ، ص ص 688–689.

الواردات الجزائرية ثم فرنسا بنسبة بالنسبة 15.9 بالمائة في المقابل نجد اسبانيا تمثل أول زبون للزائر بنسبة 17.2 بالمائة.[1]

– أما فيما يخص النشاط الاقتصادي فهو مرتبط بقطاعات غير إنتاجية تتمثل في الأساس بالقطاع الإداري الذي يوظف أكثر من نصف اليد العاملة إلى جانب التربية الوطنية في حين الحرف والصناعة والفلاحة لا تستقطب أكثر من 2 بالمائة[2]فالحالة الاقتصادية العامة للجزائر مرتبطة بسعر البترول في الأسواق العالمية فمع تراجع سعر البترول أثر هذا على الاقتصادي الوطني والذي أثر أيضا على السياسة لعامة للبلاد ومنها السياسة الخارجية، وبالتالي نجد أن المحدد الاقتصادي له أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية[3] .

د/ **المحدد الجغرافي والبشري:** يعتبر هذا المحدد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها ، حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية[4] .

– إن الجزائر لها العديد من المعطيات الجغرافية في تحديد توجهات السياسية ، باعتبارها بلدا مطلا على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط [5]، فالجزائر موقع حيوي و إستراتيجي بحيث تقع في وسط شمال إفريقيا متوسطة الدول المغاربية مقابلة للضفة الشمالية للمتوسط ولها عمق إستراتيجي في عمق الصحراء الكبرى أين تمتد حدودها مع دولتي مالي والنيجر بالإضافة إلى موريتانيا والصحراء الغربية هذا إلى جانب شريط حدودي طويل مع ليبيا وبالتالي فموقعها يسمح لها بان تكون لها تأثير كبير على سياستها الخارجية كما تحتل المرتبة الأولى إفريقيا من حيث المساحة وتضع هذه المساحة والحدود تحديات كبيرة أمام الجزائر في رسم سياستها الخارجية مع دول الجوار[6]أكسب المساحة الجغرافية الواسعة للجزائر عمقا دفاعيا إستراتيجيا خاصة باتجاه الجنوب ، وبقدر ما يشكل

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام نشرة 2016 ، مديرية المنشورات والطبع ، 2016 ، ص 62

[2] المرجع نفسه ، ص 64 .

[3] فؤاد جدو ، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي ، المرجع السابق ، ص 177 .

[4] موريس دو فرجيه ، مدخل إلى علم السياسة ، تر ، جمال الانامي و سامي الدروبي ، المركز الثقافي العربي للنشر ، بيروت ، 2009 ، ص ص 61–62 .

[5] عبد القادر عبد العالي ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، ع 7، جويلية 2014 ، ص 13 .

[6] فؤاد جدو ، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي ، المرجع السابق ،ص ص 178–179 .

هذا العمق مكسبا حيويا إلا انه جعل الجزائر تعيش بشكل دائم على هاجس الانكشاف الأمني[1]، خاصة من ناحية حدودها الجنوبية وأجبرها على ضرورة تعبئة موارد مالية متزايدة لتأمين حدودها ومواجهة مختلف التهديدات الأمنية.

كما نجدها قريبة من مراكز القوى الكبرى في العالم وبحضورها الدائم ضمن مختلف قضايا الدوائر الجيوسياسية الثلاثة انطلاقا من موقعها المتوسط إقليميا وحتى دوليا ، ففرضت الجغرافيا أقدارها على الجزائر وجعلت منها مركزا رئيسا لأحداث تاريخية كبرى ، كما رسخ هذا الواقع إدراك أهمية ضمان استقرار الجوار الإقليمي كعامل حيوي لحماية الأمن القومي ، كما تبرز أهمية هذا الموقع الاستراتيجي الحيوي في أنه يشكل مدخلا بحريا مهما لبلاد الهلال الخصيب وتركيا و مصر والعديد من الدول الأخرى الأوروبية والأسيوية ، وبوابة برية للوصول إلى أسواق إفريقيا فهي تساهم بشكل حاسم في حركة التداول التجاري جهويا و إقليميا وحتى عالميا لكونها تشكل همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا[2] .

إن الوعي الجيوبوليتيكي بخصوصية هذا الموقع وامتداداته المختلفة يفرض تبني سياسة خارجية لا تتجاوز القدر الجغرافي للدولة ويجعل من مسألة صياغة سياسة خارجية تراعي تلك الأبعاد الجيوسياسية والموازنة بينها لأمن واستقرار الدولة ومحيطيها الإقليمي[3].

أما من الناحية البشرية فبلغ عدد سكان الجزائر سنة2000م حوالي 30 مليون، وبلغ سنة 2007م 34.1 مليون نسمة يتمركز أغلبهم [4]في شمال البلاد على طول السواحل ارتفع هذا العدد سنة 2013مإلى 38مليون نسمة و إلى 43.7 مليون نسمة سنة2019م ، ومن بينها أكثر من 12مليون يشكلون القوى العاملة والتي تتكون من الأفراد الذين يفوق سنهم 15 سنة، كما تحتل شريحة الشباب أكبر نسبة من سن 10 إلى 29 سنة، بحوالي 14 مليون نسمة وهذه تمثل قوة دافعة للاقتصاد وللبلد، كما نجد أن المجتمع الجزائري مجتمع نوعي من حيث التعليم والتأهيل، ورغم أن المجتمع الجزائري من أكثر الشعوب شبابا إلا أن هذا العدد يشكل عبئا على الحكومات في توفير مناصب شغل لهم .

---

[1] مماد صليحة ، المرجع السابق ، ص 121 .

[2] جهاد الغرام و موسى العيدي ، " سياسة الجزائر الإفريقي منذ سنة 2000 :نمط الإمكانات وحدود الدور " مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول : " دور الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد " المنعقد يومي 28و29 أفريل 2014 ، جامعة تبسة ، قسم العلوم السياسية

[3] مراد بن قيطة ، السياسة الخارجية للجزائر : دراسة في المحددات والمبادئ وعملية صنع القرار ، محاضرة في مقياس السياسة المتوسطية للجزائر ، جامعة باجي مختار, عنابة ، ص 05 .

[4] رمضاني مفتاح ،المرجع السابق ، ص 688 .

ويعتبر المجتمع الجزائري مجتمع فسيفسائي من ناحية التركيبة العرقية ، فهو يتكون من البربر والعرب شمالا والطوارق و الميزاب في الجنوب ، كما يشكل الأتراك أقلية في الجزائر ويقارب عددهم مليوني نسمة من إجمالي السكان ، بالإضافة إلى عناصر أخرى من أصول أوروبية بأقل من 1 بالمائة يمثلون ما تبقى من الاستقلال[1].

د/ المحدد العسكري والأمني : تعتبر الجزائر وفق العامل العسكري القوة الأكبر في المغرب العربي والساحل الإفريقي ، وهي تحتل المركز الرابع عربيا بعد مصر والسعودية ثم سوريا وفق تقرير سنة 2014م والمرتبة 39 عالميا بتعداد 127 ألف مقاتل مع 150 ألف احتياط وعدد الدبابات 1050 دبابة مع 1800 مدرعة ، أما بخصوص القوات الجوية فهي تتكون من 409 طائرة حربية و 136 هيلوكبتر مع 29 قطعة بحرية من بينها 3 غواصات ، وتقدر ميزانية الدفاع بحوالي 8.1 مليار دولار ، ويعتبر عدم الاستقرار السياسي والأمني المحيط بالجزائر المحفز الأول لزيادة قدرات الجيش ، فوجود تنظيمات إسلامية إرهابية قوية في محيطها خاصة في ليبيا ومالي يحتم على الجيش الجزائري كل القوات الممكنة للتصدي لهذه الأخطار .

ورغم التطور الكبير في قوة الجيش الجزائري إلا أن الجزائر حافظت على مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين من الناحية السياسية وكذا عدم إرسال أو خروج القوات الجزائرية خارج حدود الوطن فالجيش عقيدته واضحة وهي حماية الحدود والسيادة الوطنية وفقط [2]، واتضح هذا أكثر خلال أزمات كل من ليبيا ومالي حين حاولت بعض الدول الكبرى وخاصة فرنسا تشجيع التدخل العسكري فيهما بداعي أنه الوحيد الذي يمتلك القوات المناسبة لمكافحة الإرهاب بما يمتلك من خبرة طويلة ، حيث مرت الجزائر بتجربة عدم الاستقرار الداخلي مع الإرهاب أو التمرد ، واستمر لعقد من الزمن.

كما أن الحدود الجوارية للجزائر أصبحت تطرح الكثير من المشاكل الأمنية والتي يمكن تقسيمها إلى :

- القسم الأول: "يتعلق بصعوبة التحكم في الحدود البرية الطويلة أمام تدفق الهجرات السرية و استنزاف الاقتصاد الوطني .
- صعوبة التعامل مع موجات الهجرة السرية المتسلسلة عبر الحدود الصحراوية في الجنوب.
- الجريمة المنظمة والإرهاب الذي وجد ملذات آمنة له في دول الجوار وهي الدول التي تعاني من فشل ومن عدم السيطرة الفعلية على الأوضاع الداخلية وتمرد جهات و أقاليم على الحكومة المركزية ،مثل ما وقع في مالي في إقليم الأزواد [3].

---

[1] بنيو سفيان ،المرجع السابق ، ص ص 13-14 .

[2] رمضاني مفتاح، المرجع السابق، ص ص 689-690.

[3] عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص ص 14-15.

- مشكلة اللاجئين وتدفقهم بإعداد كثيفة أثناء نشوب الصراعات في دول الجوار واستمرار الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي نحو الجزائر كمركز عبور نحو الدول الأفريقية .

- والقسم الثاني : يتمثل في صعوبة التعامل مع الحركات الإرهابية و شبكات تجارة السلاح ووجود ملذات آمنة عبر الحدود لهذه المجموعات الإرهابية المسلحة فقاعدة الجهاد في المغرب الإسلامي أصبحت تشكل تحديا إقليميا مشتركا ومصدرا للتوتر في العلاقات الخارجية بين الجزائر وبعض دول الجوار وهي المشكلة التي تسببت في غلق الحدود بين المغرب والجزائر ، وعلى اثر انفجارات الدار البيضاء بالمغرب والتي اتهمت فيها سلطات المغرب عناصر جزائرية في هذه العملية كما أن الجزائر، احتجت على تقصير المغرب في تسلل الإرهابيين إلى حدوده [1].

والجزائر بحكم الأزمة الأمنية التي مرت بها أصبح الأمن محددا مهما في رسم سياستها العامة والخارجية ، وبحكم التهديدات التي واجهتها الجزائر في محيطها الدولي والإقليمي ، حيث اتجهت إلى التعاون الإقليمي مع مجموعة 5+5 لضبط الأمن في المتوسط وهذا يندرج في سياستها الخارجية .

إلى جانب هذا نجد قضية الصحراء الغربية في سياقها الخارجي تعتبر عامل مؤثر في السياسة الخارجية الجزائرية.[2]

[11] الطيب بوعزة ، هل تستعد الجزائر لحرب وشيكة ، موقع الجزيرة ، http // Aljazeera .net/analysis/pages/

[2] فؤاد جدو ، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي ، مرجع سابق ، ص 183.

المبحث الثاني: معطيات حول فرنسا:

فرنسا هي من أبرز دول الاتحاد الأوروبي فهي تتميز بموقع استراتيجي مهم والذي يلعب دورا في السياسة الخارجية الفرنسية ، كذلك هي دولة تلعب فيها المؤسسات الرسمية دورا مركزيا في صناعة القرار السياسي ، وهذا ما ساعدها في اكتساب قوة لنظامها السياسي وسمح لها بالتحكم في سياستها الخارجية .

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لفرنسا:

تعد الجغرافيا السياسية أحد أهم العناصر لتحليل سياسة أي دولة وأحد أهم المحددات لاتخاذ قرارها السياسي سواء على الصعيد الداخلي والخارجي، ومن ثم فإن عامل الجغرافيا السياسية هو ما يبقي على استمرارية توجهات أي دولة رغم تغير قيادتها السياسية.[1]

وهو الموقع الجغرافي للدولة والدور الذي يلعبه رسم السياسة الخارجية لها إذ تتمتع فرنسا بموقع جغرافي جد هام ، فقد لعبت الجغرافيا دورا في تحديد فرنسا ونظرتها إلى العالم حيث تتألف فرنسا من منطقة الأقاليم الواقعة في أوروبا ومن أقاليم ما وراء البحار ، وتنقسم ما وراء البحار إلى فئتين : مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار والجماعات الإقليمية لما وراء البحار[2].

بالرجوع إلى فرنسا فهي تتميز بموقع جغرافي هام جدا، حيث تتربع على مساحة 643.053 كلم^2 مساحة اليابسة ، و3.376 كلم^2 مساحة المياه ، حيث يحدها من الشمال بحر الشمال والشمال الغربي بحر المانش ، والمحيط الأطلنطي غربا والبحر المتوسط جهة الجنوب الشرقي[3].

كما تحدها من الشمال الشرقي بلجيكا ولكسمبورغ ، أما ألمانيا وسويسرا من جهة الشرق وتحدها من جهة الجنوب الشرقي كلا من إيطاليا وموناكو أما من الجنوب الغربي إسبانيا و اندوزا و خليج سبكي من الغرب[4] .

---

[1] وسيم خليل قلعجية ، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الدار العربية للعلوم ، 2016 ، ص 164 .

[2] صكوك دولية لحقوق الإنسان الأمم المتحدة وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف لفرنسا, تاريخ الاستلام، 3 نوفمبر 2017، ص 3.

[3] عبير شليغم ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة غرب إفريقيا 2007، -2017 ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2020 -2021 ص 35.

[4] عبير شليغم , المرجع السابق، ص 35 .

إذا فقد وجدت فرنسا أن موقعها الجغرافي يفرض عليها أن تلعب دورين مزدوجين: الأول المتمثل في فرنسا الأوروبية حيث رأت أن دورها كدولة تقع في قارة أوروبا يفرض عليها أن تأخذ مكانها الأوروبي في فرنسا الأوروبية، والثاني المتمثل في فرنسا الإمبراطورية: أما دورها الإمبراطوري فلقد رأت فيه فرنسا وهي تمتلك إمبراطورية تمتد بها إلى إفريقيا والمحيط الهندي والهادي والأطلسي[1] .

المطلب الثاني: النظام السياسي الفرنسي :

يتميز النظام السياسي بأنه أول نظام طبق نظرية الفصل بين السلطات الثلاث في العالم من قيام الثورة الفرنسية عام 1789 م ، كما أن النظام السياسي الفرنسي هو نظام شبه رئاسي ، إذ عرفت فرنسا خمس جمهوريات منذ بداية القرن 19 م ، ومر النظام السياسي في فرنسا منذ قيام الثورة الفرنسية إلى أيامنا هذه بتطورات وصراعات كثيرة على الحكم[2].

ويتكون النظام السياسي من ثلاث سلطات وهي:

السلطة التنفيذية : لدى فرنسا نظام شبه رئاسي وينتخب الرئيس بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات ولا يجوز له أن يقدم أكثر من ولايتين متتاليتين (كانت مدة الولاية للرئيس المنتخب سبع سنوات في عام 2002 م وما قبلها ولم تكن عدد ولايته محددة) باستخدام نظام الأغلبية من جولتين[3] .

ثنائية السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة) لا تعني فصل شديد في العلاقة بينهما ، ذلك لأن الحكومة تدير سياسة الدولة بقرارات تتخذ من مجلس الوزراء الذي ينعقد برئاسة الرئيسين الذي تطغى فاعليته على الأنشطة الحكومية وهذه الخاصية تدمج بين خصائص النظامين البرلماني والرئاسي [4].

و أعطى الدستور صلاحيات استثنائية للرئيس منها صلاحية الرجوع إلى الاستفتاء العام للفرنسيين وصلاحية الجمعية الوطنية والدعوة إلى انتخابات جديدة ، وصلاحية رسم السياسة الخارجية ، لكون الرئيس منتخب مباشرة من

[1] بيرم فاطمة ،أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009-2010، ص 49 .

[2] احمد سعيد فوفل ، النظام لسياسي الفرنسي والوجود العبي في فرنسا ، قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، 2003 ، ص 1 .

[3] كاثرين شكدام ، نضوج عملية الدستورية الفرنسية ، اندماج التقاليد الدستورية، سلسلة إصدارات البيان للدراسات والتخطيط ، 2018 ، ص 18 .

[4] علي هادي حميدي الشكراوي ، النظم السياسية المعاصرة ، كلية القانون ، جامعة بابل ، العراق ، ص 3

الشعب ، حيث تعتبر فرنسا الدولة الوحيدة في أوروبا الغربية التي يتم فيها انتخاب رئيس من الشعب ، وتقوم الحكومة الفرنسية بالتنسيق مع رئيس الجمهورية بإدارة شؤون الحكم والتنظيم مع الجمعية الوطنية [1].

السلطة التشريعية :

ونقصد بها البرلمان، فهي تتكون من مجلسين هما:

الجمعية الوطنية ، ومجلس الشيوخ .

1/ الجمعية الوطنية :

تتكون من 577 ناخب يتم انتخابهم بواسطة الاقتراع العام والمباشر لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد إلا في حالة انقضاء الفصل التشريعي قبل موعده بواسطة حل البرلمان، وهذه الحالة يمكن اتخاذ قرار جديد يحل البرلمان في العام التالي على إجراء هذه الانتخابات.

2/ مجلس الشيوخ :

ينتخب أعضاءه بموجب قانون 16 جويلية 1976م وقد اعتمد مبدأ التمثيل حسب عدد السكان وعدد أعضاءه 321 عضو ، يتم انتخابهم بشكل غير مباشر لمدة 9 سنوات[2] ، تعتبر الجمعية الوطنية في النظام السياسي أكثر أهمية من مجلس الشيوخ في التشريع ولا يلعب مجلس الشيوخ أي دور في الإجراءات ، ويهدف مجلس الشيوخ إلى تحقيق تمثيل جديد للمحافظات الفرنسية والأقاليم [3].

السلطة القضائية :

فهي مستقلة بشكل كامل عند السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وتتكون من المجلس الأعلى للقضاء وهو المسؤول عن مراقبة مهام القضاء ويتألف المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية ، ووزير العدل وأربعة قضاة و أربعة محامين للدائرة القانونية ، واحد في كل مجموعة يعينهم رئيس الجمهورية ، وستة قضاة وستة محامين في الإدارة القانونية ينتخبهم زملائهم لتمثيل صفوفهم [4]، ونميز في القضاء الفرنسي وجود ثلاثة أنواع من القضاة : قضاء مدني ، وقضاء جنائي ، وقضاء إداري ، ولم يعد هناك وجود قضاء عسكري في فرنسا .

---

[1] احمد سعيد نوفل ،المرجع السابق ، ص 2 .

[2] ملتقى الباحثين السياسيين العرب، النظام السياسي الفرنسي نموذج تطبيقي لنظام الحكم، ص 8.

[3] احمد سعيد نوفل ،المرجع السابق ، ص 2 .

[4] كاثرين شكدام ، الجمهورية الخامسة مسيرة فرنسا الدستورية الطويلة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2018 ، ص ص 13-14.

وتتشكل الهيئات القضائية العليا من مجلس الشورى للدولة ومحكمة النقض وديوان المحاسبة ، وهناك من يضيف المجلس الدستوري [1].

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية :

1/ ركائز السياسة الخارجية الفرنسية :

ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على عدد من المرتكزات تنوعت بين العالمية، العظمة، الاستقلالية، النشاط والتي تعتبر المحرك الأساسي لعلاقاتها الخارجية وتتمثل فيما يلي :

العالمية:

" الحديث عن أمة بحكمتها ، وتسامحها وجاد بيتها ليس أكيدا توفره في أي دولة عدا فرنسا ، وحتى الاستعمار الفرنسي جاء نتيجة لانعدام التوازن ولم يكن نشرا في حد ذاته ، لقد تعدينا البحار لأغراض إنسانية ، إن لسياستنا الخارجية نزعة مستمرة نحو حماية الضعفاء ، وتتخذ مواقفها بناءا على معايير رأفة بهم " [2].

وبهذه العبارة يشرح الكاتب الفرنسي **جان باتيستدو روزيل** ، كيف أن الدعوة إلى العالمية لا تشكل مجرد خطاب في الممارسة الدبلوماسية الفرنسية ، بقدر ما هي قناعة تخص بإجماع رجال السياسة الفرنسية والمميز لنهج العالمية الفرنسي أنه لا يعكس سذاجة الطرح الطوبوي، فهو خطاب يعكس سعيا دائما لحل العلاقة الجدلية ، فهو يسجل إصرار إلى حد الهوس على الاستقلال والعظمة واستثنائية فرنسا [3].

العظمة:

بالنسبة إلى الفرنسيين مقدس ومرتبط بها على مر التاريخ ، وفكرة العظمة مستمدة من عهد لويس الرابع عشر ، عندما أصبحت الفرنسية لغة النخبة في البلاد الأوروبية المتحضرة ، حيث نلاحظ أن هناك إصرار دائم ومستمر بين رجال الدولة الفرنسيين على عظمة فرنسا ، وفي نفس السياق قال **جاك شيراك** : " فرنسا بلد عظيم إنني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجال الدولة [4]".

الاستقلالية:

---

[1] ملتقى الباحثين .... ،المرجع السابق ، ص 9 .

[2] Jean –Jacques Roche ." La France Et L Universel" Paris –Mammaire Française Du Relation Internationales .2000.P392.

[3] رابح زغنوني ، تقييم السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية : فحص للمقتربات النظرية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2007-2008 ، ص 86 .

[4] عبير شليغم ،المرجع السابق ، ص ص 79-80 .

وتعني الاستقلالية في السياسة الخارجية رؤية الدولة لذاتها مستقلة ، وكما تشرح **مارغريت هيرمان** فإن الدولة تكون مستقلة حين تعرف مصالحها وسياستها بشكل يغطي جميع المجالات ويأخذ في الحسبان كل الاختيارات ، ولقد تبلورت هوية الاستقلالية بشكل واضح في عهد الرئيس ديغول ، الذي جاءت سياسته الخارجية في مجملها سياسة استقلالية ومرتبطة بالمصلحة الوطنية وغير مبالية باعتبارات التحالف[1] .

النشاط :

قد ركزت الديغولية كل طاقاتها على السياسة الخارجية التي احتلت موقعا محوريا في الجهاز المفهوم الديغولي ، لقد آمن ديغول أن السياسة الخارجية لبلد كفرنسا تبقى هي السياسة الحقيقية التي ينبغي أن تسخر كل الإمكانيات لخدمتها وتظل غاية كل تحرك فعال و نشيط للدولة، ومن هذا المنطق فقد اعتبر ديغول أن الدولة هي الأداة الأساسية للتحرك من أجل تحقيق طموحات الوطنية.[2]

2/ محددات السياسة الخارجية الفرنسية :

وهي محددات التي تفرزها البيئة الداخلية للدولة ، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي وليست نتيجة لتفاعلات مع وحدات النظام الدولي ، و محددات السياسة الخارجية الفرنسية ترتبط أساسا بالبيئة الداخلية المتباينة التكوينات و التأثيرات و تشمل :

أ / المحدد الجغرافي :

تتمتع بعض الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية ، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة المواد ، والحجم والأرض القابلة للزراعة والموقع ، وتؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة وعلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه في التنسيق الدولي ، فتؤثر المواد التي تملكها الدولة في ثروتها وفي قدرتها على إتباع سياسة خارجية مستقلة[3] .

بالرجوع إلى فرنسا نجد أنها تتمتع بموقع جغرافي جد هام ، فهي تقع غرب القارة الأوروبية، يحدها من الشمال بحر الشمال وبحر المانش ، ومن الغرب المحيط الأطلسي ، ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط ، والجنوب الغربي اسبانيا ، ومن الشرق كل من بلجيكا ، لكسمبورغ ، ألمانيا ، سويسرا ، إيطاليا ، ومنه تكون فرنسا بثلاث

[1] رابح زغنوني ،المرجع السابق ، ص 85 .

[2] الحسان بوقنطار ، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 م ، مركز الدراسات وحدة العربية ، بيروت ، ابريل 1987 ، ص ص 27-28 .

[3] لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، تر: محمد احمد مفتي و ومحمد السيد سليم ، الناشر : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1989 م ، ص 244 .

وجهات بحرية هامة ، وموقع جغرافي جد هام[1]، تتربع على مساحة 643.053 كلم^2 مساحة اليابسة ، و 3.376 كلم^2 مساحة المياه [2].

التضاريس : بالنسبة إلى حدود فرنسا الطبيعية لفرنسا فيظهر جهتي الجنوب والشرق سلاسل جبال البرانس والألب وجبال جوار ، وأما الحدود الشرقية فهي نهر الراين ، وهذا ما جعل الحدود الشمالية الشرقية مع ألمانيا خطرا هددها لفترة طويلة ، قضية الألزاسا و اللورين ، أين كانت فرنسا تفتقد هي هذه المنطقة إلى حواجز طبيعية تحميها من ذلك[3] .

ب/ المحدد الاقتصادي:

تؤثر مرحلة التنمية الاقتصادية التي بلغها البلد على السياسة الخارجية بشكل عام ، فإن البلدان المتقدمة صناعيا تتمتع بعمق أكبر في العلاقات مع الدول الأخرى [4]، والملاحظ أن العلاقات الاقتصادية مستقلة تماما عن العلاقات السياسية بل وأكثر من ذلك فهي تدفع لتحسين العلاقات السياسية وعادة أيضا ما تكون سببا مباشرا في تدهور هذه العلاقات [5].

كما أن التفاعلات الاقتصادية بين الوحدات الدولية سواء الناتجة عن التكتلات الاقتصادية او آليات التبادل الاقتصادي أو حتى المساعدات ، التعاون والتجارة ، كلها تؤثر على مدركات صناع القرار وتؤثر على توجهاتهم السياسية[6] .

حيث أن فرنسا عملت على إرساء قواعد اقتصادية متينة ، حيث في مجال الصناعة قد احتلت فرنسا مراكز جيدة عالميا ، ففي الصناعة الميكانيكية والتحويلية احتلت فرنسا المرتبة الرابعة عالميا بفضل شركات صناعة السيارات

---

[1] بيرم فاطمة ،المرجع السابق ، ص 132 .

[2] عبير شليغم ،المرجع السابق ، ص35 .

[3] المرجع نفسه ، ص37 .

[4] إيناس شيباني ، في تحليل السياسة الخارجية : نماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2018-2019 ، ص 58 .

[5] شطيبي علي ، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999-2019 ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية جامعة الجزائر 03-2020-2021 ، ص 144 .

[6] عبد المالك حطاب, المشكل الاستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1995-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ,2013 ، ص 119 .

Peugeot، Renault، Citroënوفي صناعة الطائرات أصبحت الثالثة عالميا Air Bus، Concorde، Laravelle، Mirage مما أسهم في تطوير صناعة النقل الفرنسي[1] .

أما بالنسبة إلى الزراعة تعتبر أكبر منتج في الاتحاد الأوروبي تمثل 20 % من إجمالي الأراضي الفرنسية وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في أوروبا بثروتها الحيوانية، وأيضا في إنتاج الطيور وأول مصدر عالمي لها[2] .

أما التجارة تحتل فرنسا المرتبة الرابعة عالميا وتعد الجزائر من بين الدول التي تحتل المراتب الأولى في سلم ترتيب الزبونة في فرنسا ، والذي يجعلها تحتل مكانة هامة في سياستها الخارجية[3] ووفقا للبيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية نجد أن فرنسا تحتل المرتبة السادسة كأكبر الدول المستوردة لعام 2017م وذلك بحجم واردات يبلغ 625 مليار دولار ، بعد كل من الو.م.أ والصين في المرتبة الثانية و الكيميائية ، الآلات ، المعدات الكهربائية ، السيارات ، الطائرات وكذلك قطع الغيار والمواد الصيدلانية[4] .

ج/ المحدد الأمني والعسكري :

يعتبر المحدد الأمني من أهم محددات التي تلعب دورا رئيسيا في رسم ملامح السياسة الدولية ، فالدول التي تمتلك قوة عسكرية متطورة أسلحة الدمار الشامل وقواعد عسكرية عبر العالم تضم أعدادا ضخمة من الجيوش ، غالبا ما تدفعها هذه القوة العسكرية إلى التدخل والتوسع أحيانا من خلال آليات الاستعمار[5] .

كما تتكون القوات المسلحة الفرنسية من 4 أفرع وهي القوات البرية ، القوات الجوية ، القوات المسلحة ، قوات الدرك الوطني ، وهي قيادة رئيس فرنسا ، كما تعتبر فرنسا رابع دولة نووية في العالم بعد كل من الو.م.أوروسيا والمملكة المتحدة ، وتمتلك حوالي 300 رأس نووي ، كما أنها واحدة من الدول القليلة التي تمتلك حاملات الطائرات النووية ويبلغ عدد القوات المسلحة الفرنسية حوالي 450 ألف جندي [6].

---

[1] بلعيد منيرة ، السياسة الخارجية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002 رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منوري ,قسنطينة ,ص 32 .

[2] عير شليغم ،المرجع السابق ، ص 40 .

[3] بلعيد منيرة ،المرجع السابق ، ص 37 .

[4] عبير شليغم ،المرجع السابق ، ص ص 41-42 .

[5] عبد المالك حطاب ، المرجع السابق ، ص ص 128-129 .

[6] حمزة عبد الحفيظ مسلم المجالي ، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة العربية 2011-2016 ، أطروحة دكتوراه في قسم العلوم السياسة ، جامعة مؤتة ، 2017م ، ص 70 .

بالإضافة إلى ذلك تعتبر فرنسا من أهم منتجي ومصدري الأسلحة في العالم، فبعدما كانت في المرتبة الخامسة عالميا في التسعينات، إلا أنها حصدت المرتبة الرابعة سنة 2015م لتحقق سنة 2016م قفزة نوعية بحصولها على المرتبة الثالثة بعد الو.م.أ وروسيا ، بمبلغ قدر بحوالي 14 مليار يورو ، ويرجع ذلك لزيادة الصادرات الفرنسية من الأسلحة بمختلف أنواعها [1].

مؤسسات صنع السياسية الخارجية الفرنسية :

أ / المؤسسات الرسمية:

أولا : رئيس الجمهورية :

قد اعتبر الجنرال ديغول أن الدولة هي أداة أساسية للتحرك من أجل تحقيق طموحات الوطنية فقد تم وضع دستور جديد ، أدخل نظاما رئاسيا منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة سواء مواجهة الحكومة التي أصبح دورها يقتصر على تنفيذ السياسة العامة للرئيس ، فقد أصبحت السياسة الخارجية بمثابة (مجال خاص) للرئيس[2] .

و لا شك أن الرئيس في دستور الجمهورية الخامسة وتعديلاته قد أعطاه صلاحيات واسعة جعلت منه الشخص الأول في الدولة و أوكلت إليه اتخاذ القرارات المهمة، ويتضح أن دستور 1958 م، قد حدد طبيعة منصب رئيس الجمهورية الفرنسية.[3]

وحسب المادة 08 فإن رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزير الأول بمساعدة هذا الأخير يتم تعيين بقية وزراء الحكومة ، بما فيهم وزير الخارجية ووزير الدفاع ، وحسب المادة 09 فإن رئيس الجمهورية هو من يترأس مجلس الوزراء كما يمكن للرئيس حل الجمعية الوطنية حسب ما ورد في الماد 12 أما المادة 15 تجعل منه قائدا للقوات المسلحة ورئيس مجلس اللجان العليا للدفاع الوطني[4] ، إن امتيازات رئيس الدولة كان أهمها احتكار السياسة الخارجية وذلك لامتلاك الرئيس وسائل فاعلة لجعله صانعا وموجها للسياسة الفرنسية.[5]

وطبقا للمادة 10 يصدر رئيس الجمهورية القوانين الإدارة عن البرلمان خلال 15 يوما. [6]

---

[1] بيرم فاطمة ،المرجع السابق ، ص 144 .

[2] الحسان بوقنطار ،المرجع السابق ، ص 28 .

[3] حمزة عبد الحفيظ مسلم المجالي ،المرجع السابق ، ص 32 .

[4] بيرم فاطمة ،المرجع السابق ، ص 126 .

[5] حمزة عبد الحفيظ مسلم المجالي ،المرجع السابق ، ص ص 32-33 .

[6] دستور فرنسا الصادر عام 1958م شاملا لتعديلات نهاية 2008م ، ثم هذا لدستور كاملا م مقاطع من النصوص من المشروع الدساتير المقارنة تم توزيعه موقع ، constituteproject .org 27 افريل 2022 ، ص 8 .

ثانيا : الوزير الأول لرئيس الحكومة :

تدار الحكومة من قبل رئيس الوزراء فهو يعتبر الرجل الثاني في السلطة بعد رئيس الجمهورية و يتم تعيينه من قبل رئيس الوزراء بحرية تامة من قبل الرئيس، والذي كان يلعب دورا رئيسيا في صنع السياسة الخارجية في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة وتم تهميش دوره في الجمهورية الخامسة ، يعين الوزير الأول من قبل رئيس الدولة طبقا لبنود المادة 08 من الدستور[1] ، كما أن القاعدة الوزير الأول هو رئيس الحزب الذي يتمتع بالأغلبية البرلمانية ، وباعتباره مهيمن على السلطة التنفيذية تناط به توحيد جهود الوزراء و رسم السياسة العامة للوزراء بمفرده أو بمشاركة بعض الوزراء [2].

ثالثا: وزراء الخارجية:

تعنى هذه الوزارة بمجمع المعلومات القادمة من دوائرها الرسمية من الخارج، فإن اختيار وزراء الخارجية في فرنسا يعتمد على نقطتين : الأولى شخصية وزير الخارجية تشكل عنصرا محوريا ويكون إلمامه بالشؤون العامة عاملا مساعدا في إسهامه في صنع القرار السياسي الخارجي ، والثانية يكون توافق قرارات السياسية الخارجية و تنفيذها ويكون هناك انسجام بين رئيس الجمهورية و وزير الخارجية [3]، ولقد حدد دستور الجمهورية الخامسة في صلاحيات وزير الخارجية بثلاث مهام :

– يعتبر وزير الخارجية الوحيد في الحكومة الذي يستطيع تمثيل بلده في الخارج بعد رئيس الجمهورية يستطيع إجراء مفاوضات رسمية خاصة بعد اعتماد السياسة الخارجية الأمنية المشتركة في إطار معاهدة ماستريخت .

– يعتبر وزير الخارجية قائد وزارة الخارجية بكل موظفيها و أجهزتها ويعتبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية [4].

ب / المؤسسات غير الرسمية :

أولا : الأحزاب السياسية :

1/ حزب اليمين المتطرف :

شهدت سنوات عقدي الثمانينات والتسعينات صعودا واضحا لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا ، ولقد برز اليمين المتطرف في فرنسا تزامنا مع الانقسام الذي حدث بين اليمين واليسار عام 1789 م ، حيث جمع كل

---

[1] عبير شليغم ،المرجع السابق ، ص 60 .

[2] سعيد بو الشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، ط الرابعة ، ج 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 17.

[3] حمزة عبد الحفيظ مسلم المجالي ،المرجع السابق ، ص 33 .

[4] بيرم فاطمة ،المرجع السابق ، ص 127 .

الجماعات الرافضة للثورة الفرنسية مدعومة من الكنيسة الكاثوليكية من جهة ، وعلى الأرستقراطية من جهة ثانية على أمل عودة النظام السياسي للعصور الوسطى ، فأصبح اليمين المتطرف معارضا للنظام إلى أن تمكنوا بالإطاحة بالملك شارل العاشر 1830 م[1]، وبعد هذا البروز اللافت اهتم اليمين الوسط (المحافظون) فرنسوا تميران وحزبه الاشتراكي بأنهم مسؤولون عن بروز التيار اليمين المتطرف ، وعلى الرغم من أن الانتخابات الرئاسية عادة ما تكون غير مواتية بالنسبة إلى المترشحين المتطرفين ، إلا أن لوبان حقق أرقاما قياسية
سنة 1988م[2] ، وزادت شعبية هذا الحزب مؤخرا نتيجة لارتفاع عدد المهاجرين وتدهور الوضع الاقتصادي في فرنسا وحقق الحزب عدد من النجاحات عامي 2014م و 2015م بعض الاستحقاقات الانتخابية وأهمها الانتخابات وانتخابات البرلمان الأوروبي، فحصل على 23 مقعدا ، من أصل 74 مقعدا مخصصا لفرنسا ، وتبرز زعيمته مارين لوبان كواحدة من أهم الوجوه في سباق الانتخابات[3] .

وهناك ثلاث ميزات مختلفة تصوغ هوية السياسة لأعضاء الأحزاب اليمينية المتطرفة وهذه الخصائص هي:

الخاصية الأولى: هي صلتها الحقيقية أو المزعومة بالحركات الفاشية التي سادت أوروبا خلال فترة ما بين الحربين.

الخاصية الثانية: وما يميزه احتقاره للمهاجرين واستبيانه من سياسات الهجرة التي تنتهجها الحكومات الوطنية، وتشدد على تقييد الهجرة لأن القادمين الجدد منحطون ثقافيا وعرقيا.

الخاصية الثالثة: تزعم الأحزاب المناهضة للمهاجرين، أنها تمثل القومية الوطنية الحقيقية [4]وأهم المنطلقات الفكرية لأحزاب اليمين المتطرف هي :

. الحركة السياسية المعادية الأجانب Nativisme وتقوم على مبدأ أن السكان الأصليون لهم الحق بكل شيء .

. التسلطية فالدولة التسلطية القوية هي الضمانة الوحيدة لبقاء الأمة في مواجهة الأعداء.

---

[1] جيلالي بشلاغم ، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف2002-2010 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات ارو متوسطية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر القايد ، تلمسان ، 2010-2011 ، ص ص 102-103 .

[2] ستار جبار الجابري ،أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في أفكار والدور السياسي ، دراسة دولية ، العدد 35 ، ص 05 .

[3] مديرية الدراسات الإستراتيجية ، صعود اليمين المتطرف في أوروبا ، ابرز العوامل والشخصيات والأفكار ، المركز الاستشاري للدراسات والتوقيف ، العدد 35 ، سلسلة دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة دون تدخل فيها بالتحليل ومناقشة ، ماي 2019 ، ص 15 .

[4] صورية تريمة ، التعاون الأورمتوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا ، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابة ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 7 جويلية 2014 ، الجزائر ، ص 126 .

. الشعبوية وتتم الشعبوية عن رغبة رفض اليمين للتخلي عن الواسطة السياسية بين النخب الحاكمة والشعب .
. الهوية القومية وهي قومية منغلقة ترفض الاختلاط بالآخر[1] .

وأهم التنظيمات السياسية لليمين المتطرف هي :

الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية ، ترأس الجبهة الوطنية جان ماري لوبين النائب السابق في حركة بيير بوجاد .

الحركة من أجل فرنسا وهي وليدة متركة من أجل القيم " تأسست للدفاع عن مبادئ السيادة والهوية الوطنية الفرنسية "

شباب . هوية أنشئت عام 2002م بعد حل مجموعة الراديكالية التي حاولت اغتيال الرئيس الفرنسي " جاك شيراك " تدافع هذه الحركة عن الهوية الفرنسية تدعوا إلى الوطنية ، ومعاداة السامية والعنصرية[2] .

أحزاب اليسار في فرنسا :

أحزاب اليسار كثيرة ومتعددة وهي متأصلة وعريقة في الساحة السياسية الفرنسية لكن أبرز هذه التشكيلات في القرن العشرين هما : الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي ، فضلا عن مجموعة من الأحزاب اليسارية الأصغر مثل أحزب الاشتراكي الراديكالي ، أحزاب الخضر تهتم بالطبيعة والحفاظ على البيئة وكذا حركة الوطنية [3]، نوجزها فيما يلي:

الحزب الاشتراكي الفرنسي PSF:

في 1969م تم تجديد الحزب وتغيير اسمه من SFIO إلى الحزب الاشتراكي ثم تولى فرنسوا منيتيران قيادة الحزب من خصائص هذا الحزب أنه يضم في صفوفه المثقفة والطبقات العالمية والمتوسطة [4]، ويعمل على تطبيق النظام الاشتراكي على تأميم الشركات الكبرى ، ينادي الاشتراكية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وفسح المجال للشعب للمشاركة في اتخاذ القرار ، ويدافع على حقوق العمال المهاجرين ومساواتهم بالعمال الفرنسيين [5].

الحزب الشيوعي الفرنسي PCF:

---

[1] مصطفى جاسم حسين الاتحاد الأوربي وظاهرة اليمين المتطرف ،البريكست أنموذجا ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 21 كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية ، 2021 ، ص 222 .

[2] جيلالي بشلاغم ،المرجع السابق ، ص 108 .

[3] عبير شليغم ،المرجع السابق ، ص 71 .

[4] جيلالي بشلاغم ،المرجع السابق ، ص 102 .

[5] بلعيد منيرة ،المرجع السابق ، ص 40 .

يعتبر من الأحزاب العريقة في فرنسا ، وبعد تحرير فرنسا من الاحتلال النازي أصبح له حضور معتبر في المناطق الفرنسية وأصبح الحزب الشيوعي من الأحزاب السياسية الفرنسية الرئاسية وحصل على 29 % من أصوات المقترعين ، وفي فترة ما بين 1977م و 1978م بدأ يعرف تقهقرا في الساحة السياسية ، في مقابل صعود الحزب الاشتراكي وكذلك اليمين المتطرف[1].

ثانيا :دور جماعات الضغط :

هم مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة في مجال البحوث الاجتماعية يحاولون التأثير في عملية صنع القرار السياسي من خلال التأثير في صياغة صنع القرار السياسي و ذلك بالتأثير في صياغة التنفيذ والساسة العامة التي تمثل مجموعة من القرارات الرسمية التي تتخذها السلطات العامة[2] ، جماعات الضغط في فرنسا متعددة منها لوبيات المال والعمال واللوبي اليهودي السياسي ، وتعمل جماعات الضغط في فرنسا على التأثير في قرارات الدولة وتوجهاتها خصوصا تلك المرتبطة باللوبيات اليهودية والتي تضغط باتجاه إرغام صانع القرار الفرنسي على اتخاذ قرارات معينة تخدم خاصة إسرائيل[3] ، ويمكن تمييز مجموعة من الخصائص التي تتميز بها جماعات الضغط وهي :

- **التكوين:** تتكون من مجموعة من الأفراد يرتبطون بعلاقات ثابتة ولهم مصالح مشتركة يسعون إلى تحقيقها.
- **التنظيم:** تعتبر تنظيم غير رسمي وتمارس أنشطتها منعزلة عن المؤسسات الرسمية في الدولة.
- **التنوع في النشاطات والوظائف:** تختلف من جماعة إلى أخرى لها أهداف تسعى لتحقيقها، استخدام الضغط كآلية للتأثير على صناع القرار. [4]

ثالثا: الرأي العام:

---

[1]أمنة محمد علي ، موقع حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية ودوره في الحياة السياسية الفرنسية ، العدد 56 ، مجلة درست الدولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ص 90 .

[2]عز بو عيسى ، دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة : منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا ، دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 13 ، العدد 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر 2021 ، ص ص 515-516 .

[3]شطيبي علي ،المرجع السابق ، ص 132 .

[4]أسد الدين فريد محمد الباتع ، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة (اباك) ، مجلة المفكر للدارسات القانونية و السياسية ، المجلد 3 ، كلية علوم السياسية ، جامعة موتة ، ديسمبر 2020 ، ص ص 3-4 .

لقد جاء القرن الحادي والعشرين ليتوج انتصارات الرأي العام بمزيد من الانتصارات ذلك أن تطور وسائل الاتصال الحديثة[1]حيث يمثل الرأي العام تيارا ديناميكيا ذو توجه يساري ، إذ يظهر بصورة مجموعة من الضغوط والأحكام التي تصدرها هذه الجماهير تجاه قضية أو حادثة ما ، ينبهون بها النخب الحاكمة أنها موضوع اهتمام بالنسبة لهم سواء بالقبول أو بالرفض ، بموجب ذلك أصبح الرأي العام يلعب دورا أساسيا في تحديد طبيعة توجهات النظام السياسي ، وفي تشكيل أفكاره واستراتيجياته [2]، ويؤثر الرأي العام على السياسة الخارجية من خلال ثلاث مداخل جوهرية وهي :

- التأثير في الأجندة السياسية الخارجية :يؤثر على ترتيبات القضايا لدى صناع القرار السياسي الخارجية أو ما يسمى Agenda- setting.
- التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية: أي يحدد الرأي العام الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة أو ما يطلق عليه Prameter -Setting.
- التأثير في تيارات السياسة الخارجية : قد يؤثر الرأي العام على نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صناع السياسة الخارجية أو ما يسمى بتحديد سياسات Setting-Policy [3]

والبحث في العلاقة بين الرأي العام وضع السياسة الخارجية الفرنسية قضيتين أساسيتين : أولهما مشكلة التعارض بين مبادئ الديمقراطية وما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية وفعالية السياسة الخارجية من ناحية أخرى ، وثانيهما المشكلة المتعلقة بمدى اهتمام وإيجابية الرأي العام بخصوص قضايا السياسة الخارجية[4] .

الرأي العام قوة معنوية لا يمكن تجاهلها ، والرأي العام الوطني هو جزء من الرأي العام العالمي يؤثر على إدراك القرار السياسي إذ يضغط على صناع القرار في حكومته لاتخاذ موقف أو قرار معين إزاء حالة أو دولة ما ، إن احترام صناع القرار في مختلف الدول للرأي العام الدولي يمنح للدولة إمكانات واسعة في إقامة علاقات

[1]بطرس حلاق ،رأي العام وطرق قياسه ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية الجمهورية العربية السورية 2020 ص 14 .

[2]وسام صالح عبد الحسين جاسم ،الرأي العام وأثره في السياسة العامة للدولة دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد 37 ، العدد الرابع ، جامعة بابل ، ديسمبر 2020 ، ص 05.

[3]بلعيد منيرة ،المرجع السابق ، ص 35 .

[4] حمزة عبد الحفيظ مسلم المجالي ،المرجع السابق ، ص 44 .

خلاصة :

تناولنا في الفصل الأول باعتباره إطارا مفاهيما للدراسة ، الموقع الجغرافي لكل من الجزائر وفرنسا الذي يلعب دورا مهما في إرساء العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال القرب الجغرافي بينهما حيث أثر هذا الموقع في العلاقة بين الدولتين باعتبار أن البحر الأبيض المتوسط يعد من بين أهم المحاور الرئيسية الذي يلعب عامل ربط سياسي واتصال حركي اقتصادي وإنساني بين الدولتين ، فهو نظام ديمقراطي يطبق نظرية الفصل بين السلطات الثلاث وتكوين مبدأ التعددية السياسية الخارجية الجزائرية منذ دستور 1989م ، الذي أبقى على مبدأ السلم في حل النزاعات الدولية وتطبيق حسن الجوار الإيجابي ودعم حركات التحرر ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية ، كما ارتكزت السياسة الخارجية الفرنسية على عدة مرتكزات تنوعت بين العالمية ، العظمة ، الاستقلالية ، النشاط الخارجي ، إلا أن ما يمكن استنتاجه عند دراستنا للسياسة الخارجية لهاتين الدولتين نلاحظ أن المحرك للقرار الخارجي هو رئيس الجمهورية الذي ينفرد بالسلطة التنفيذية .

الفصل الثاني:

العوامل المؤثرة على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية

تمهيد:

إن العلاقة بين الجزائر وفرنسا تحكمها عدة عوامل من بينها اتفاقية إيفيان وما ترتب عنها من قرارات ظلت سارية لمدة طويلة ، كذلك نجد عدم اعتراف فرنسا بجرائمها التي ارتكبتها في الجزائر طيلة الفترة الاستعمارية حيث لم تحرز هذه المسألة أي تقدم لا سيما بعد إصدار قانون تمجيد الاستعمار الصادر في 23 فيفري 2005 ، التي سعت من خلالها تمجيد أعمالها الإجرامية والتي تعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في تأزم العلاقات بين البلدين نظرا لما أسفر عنه هذا القانون ، بالإضافة إلى النزاع الجزائري الفرنسي حول مسألة متعلقة بالسيادة الوطنية ، كما أن العامل الاقتصادي مختلف تماما عن العامل السياسي ، فمن الملاحظ أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين بقيت بنفس المستوى من خلال فترة 1999-2019 م.

عرفت الجزائر في هذه الفترة حكم شخص واحد وهو عبد العزيز بوتفليقة ، وعرفت انتعاشا اقتصاديا حقيقيا، أما بالنسبة إلى الجانب الاجتماعي نجد قضية الهجرة والتي ظلت قضية تفاعل باستمرار وتلقى اهتمام متزايد وتجسيد القوانين التي تريد بواسطتها معالجة أوضاع المهاجرين، كما أن للمكانة الثقافية واللغوية لفرنسا في العالم وخاصة الجزائر تهدف لنشر لغتها وقيمتها الثقافية والإنسانية .

المبحث الأول: البعد التاريخي في العلاقات الجزائرية الفرنسية

بعد 132 عاما من الاحتلال الفرنسي واندلاع الثورة التحريرية الجزائرية رفعت مفاوضات " إيفيان " معلنة وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 ، ومؤسسة لأرضية العلاقات الجديدة بين الجزائر المستقلة وفرنسا ، وعرفت العلاقات بين البلدين تناقضات كثيرة ، وذلك يرجع إلى شخصية الرؤساء الذين حكموا الجزائر .

المطلب الأول :دوافع الاحتلال الفرنسي في الجزائر :

عرفت الجزائر استعمارا مباشرا عمل على إلحاقها إداريا وسياسيا ، وكان للاستعمار أسباب كثيرة ومن أهم الأسباب السخط السياسي ، التخلص من التضخم الاستعماري ، إضافة إلى وجود نزاعات داخلية ، فوجدت فرنسا الجزائر ميدانا لجيشها حيث تستطيع التحرك في أي اتجاه ترغب به ، إن تفكير فرنسا في احتلال الجزائر وسعيها لتحقيق ذلك ليس وليد القرن 19 م، وإنما يعود إلى عهد الملك لويس الرابع عشر حيث يقول المؤرخ أوغسطين باربار في كتابه "الجزائر " " إن احتلال الجزائر هي ثمرة ثلاث قرون من جهود متواصلة باستمرارية جديرة بالتقدير ".[1]

أولا : الدوافع السياسية :

1/ مؤتمر فيينا وتدعيم نوايا فرنسا التوسعية :

إن مصالح الدول الكبرى والمتمثلة في إبعاد فرنسا عن أوروبا وتشجيعها على الاهتمام بمناطق أخرى ، قرر إنعقاد المؤتمر في الموعد الذي حدد له في أول من أوت عام 1814 م، وإنما تأجل إلى 16 سبتمبر وذلك بسبب انشغال رئيس إنجلترا ، وعقد لأول مرة بمدينة فيينا وكان أبرز الحكام الذين شاركوا في المؤتمر قيصر روسيا الأول ، فريدريك غليوم الثالث ملك بروسيا أقوى حكام الألمان ، استقبلهم إمبراطور النمسا فرنسيس الأول باعتباره مضيفا و مترنيخ وزير خارجية النمسا ، الذي أظهر كفاءته وقدرته من خلال رئاسة المؤتمر [2].

كما دعم هذا المؤتمر رغبة فرنسا في احتلال أقطار المغرب العربي، بهدف التخلص من النوايا الفرنسية التوسعية ، إلا أن فرنسا انتهجت أسلوب التريث ومتابعة ما يحدث في الجزائر عن كثب ، حيث وضعت خطة عمل لمنع الرق وقمع القرصنة البربرية وتصفيتها ، و إنشاء قوة بحرية توضع تحت قيادة القائد العام الإنجليزي لقوات

---

[1] ساعو حورية ،المرجع السابق، ص 28 .

[2] العنود مطلق المطيري ، مؤتمر فيينا 1814-1815 م ،عمادة الدراسات العليا ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، مجلة بحوث ، ص ص 5-6 .

التحالف التي تحتل فرنسا ، والسبب في ذلك أنها خرجت مستضعفة من حروب نابليون ، وكانت تعلم جيدا أنها لا تستطيع في هذه الظروف أن تلعب دورا رئيسيا في أي عمل جماعي يتخذ ضد الجزائر[1] .

ومن بين نتائج مؤتمر فيينا المصالحة بين الانجليز و فلمينك وبين الجزائر لمدة 6 أشهر ، إلا أنهم ظهروا في المياه الجزائرية ونقض المعاهدة ، وتكتل الدول الأوروبية لمواجهة ما كانت تسميه القرصنة الجزائرية ، وممارسة سياسة الضغط [2]، وبالتالي سمح الاحتلال الفرنسي للجزائر لهذا الكيان الاستعماري باستعادة مكانته كدولة عظمى ما بين الدول الاستعمارية وضمن لها السيطرة على البحر الأبيض المتوسط ، وتوجيه ضربة قوية للتاج البريطاني وتجارته [3].

2/المشاكل الداخلية الفرنسية:

إن الصدمات التي تلقاها ديغول والجنرال هنري جيرو وقائد القوات الفرنسية في شمال إفريقيا وعزلة المستعمرات الفرنسية في الهند الصينية إلى إنهاك فرنسا نفسها و تفكيك إمبراطوريتها وإضعاف صورتها في مستعمراتها في العالم [4].

ولعل الشيء الذي زاد الوضع سوءا هو تصميم المطرودين من أبناء الأسرة المالكة الذين عادوا إلى فرنسا إلى استعادة نفوذهم ومعاقبة الأفراد الذين تعاملوا مع الحكم الثوري الذي وضع حد لامتيازاتهم ، وهكذا وجد الملك نفسه وجها لوجه مع أعضاء البرلمان الجدد الثائرون على الأسرة المالكة ، ورأى أن الحل الوحيد للتغلب على الأزمة هو ترضية رجال الجيش وتشجيعهم على تحقيق انتصار عسكري يعيد لهم الثقة بالنفس والهيبة الاجتماعية التي فقدوها بعد انهزامهم[5].

---

[1] خالد بوهند ، المسالة الجزائرية في المؤتمرات الدولية من خلال وثائق مركز المحفوظات الوطنية للدراسات التاريخية بالجزائر 1815-1818 ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، المجلد 09 ، العدد الأول جوان 2018 ، جامعة سيدي بلعباس ، ص ص 58-75 .

[2] فاطمة بن عيسى ، الحملة الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق الأردن ،الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية ، مجلة التاريخ المتوسطي ، ديسمبر 2020 ، المجلد 2، العدد 2 ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران 01 ، ص ص 239-240 .

[3] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 30 .

[4] علي محافظة ، فرنسا و الوحدة العربية 1945 -2000 بين النهضة ، جانفي 2008 ، بيروت ، ص 35

[5] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص ص 33-32.

ثانيا: الدوافع الاقتصادية:

قد كانت هناك رغبة قوية للتجار الفرنسيين والقيادة السياسية بتلك البلدان أن تحتل فرنسا بدل إسبانيا في شمال إفريقيا وتسيطر على المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية ، بصفتها موقعا إستراتيجيا هام من الناحية العسكرية [1]، تطور العلاقة بين فرنسا والجزائر خاصة وقت كانت فرنسا تحت الحصار الأوروبي حيث منحتها الجزائر قروضا عدة مرات بدون فوائد لشراء الحبوب ، كما سارعت حكومة الجزائر إلى فتح الموانئ الجزائرية أمام التجار الفرنسيين بعد أن أغلقت في وجوههم السوق الأوروبية ، لم يكن دعم الجزائر لفرنسا مقتصرا على الحبوب الغذائية والقروض المالية فحسب ، بل شمل أيضا الدعم السياسي[2] .

تضخمت الديون التي على فرنسا نحو شركة بوخريص و بوشناق إلى درجة دفعت أصحاب الشركة إلى التلويح للوزير الفرنسي الداهية تاليران و للقنصل الفرنسي بالجزائر ديفال بإعطائهما نصيبا من الديون أن نجحا في حمل الحكومة الفرنسية على تسديد الديون ، لكن فرنسا دفعت الأقساط إلى عائلة بوشناق و بوخريص دون أن تدفع شيئا للخزينة الجزائرية [3]، حيث استطاع اليهوديان " باكري و بوشناق " ، أن يحصلا على موافقة الداي باحتكار تجارة الحبوب ، واستطاعا كسب ثقته و أصبحا يسيطران على الجهاز الإداري [4].

وبسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها فرنسا ارتفعت ديونها مع مرور الزمن حتى وصلت إلى 22 مليون فرنك، وكان من المفروض أن تراعي الجميل للجزائر وتعيد لها مالها، لكنها تنكرت لذلك وماطلت وراوغت لسنوات طويلة [5].

ثالثا: الدوافع الدينية:

كان للجانب الديني أثر كبير في احتلال الجزائر عام 1830 م ، إذن فالدوافع الاقتصادية والسياسية ليست وحدها التي جعلت من فرنسا تحتل الجزائر ، بل كان للدافع الديني الصليبي دورا أيضا ، فقد كانت فرنسا منذ القدم تتطلع

---

[1] عمار بوحوش ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، دار القرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت 1997 ، ص 82.

[2] سلاماني عبد القادر ، تاريخ المقاومة والحركة الوطنية ، مقياس الموقف الدولي من الاحتلال الفرنسي للجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بشار ، 2020-2021 ، ص 9 .

[3] مبارك بن محمد الهلالي الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج 3 ، دار النشر مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر ، ص 271.

[4] المرجع نفسه ، ص 247.

[5] يحي بوعزيز ، الاستعمار الأوربي الحديث في إفريقيا واسيا وجزر المحيطات ، دار البصائر للنشر طبعة خاصة ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 33-34.

إلى تكريس زعامتها للكنيسة الكاثوليكية في العالم[1] وكذلك إن العامل الديني في الاحتلال نلمسه من الدور الذي لعبه رجال الدين في الحملة ، بحيث أن قرار شارل العاشر في الغزو كان مدفوعا من الأسقف الكبير وزير الشؤون الدينية فريسنوس الذي كانت ورائه روما [2].

يقول المؤرخ ابروديل :" إن التعصب الديني ، والرغبة في محاولة تنصير المسلمين وإرادة أبعاد حدود الإسلام ، كل ذلك مجتمعا قد حدا الاسبانيين أواخر القرن الخامس عشر ، وطوال القرن السادس عشر إلى التدخل بالغزو في البلاد الإسلامية بالشمال الإفريقي " [3]، حيث ظل الاستعمار يحاول جاهدا لتحطيم الجزائر والقضاء عليها ، ويصيبها في كل يوم بضربة جديدة ، ويبطش بها كل ليلة بطشة جديدة دون أن يقضي على روحها الأبية ، ودون أن ينال من كيانها العربي الإسلامي الشريف أي منال [4]. وقد ساند لويس فيليب في هذه الفكرة رئيس وزرائه جيزو الذي كتب في مقال نشره بتاريخ أول جانفي 1830م " لابد من خلق توازن ووفاق بين الدين والسياسة " ، ونفس الرغبة كانت عند البابوية التي كانت أول من أبدى الاهتمام بالمستقبل الديني بالجزائر ، وذلك لأن الاحتلال الفرنسي أسدى خدمة كبيرة للمسيحية بقضائه على القرصنة وتخليص المسيحيين الأسرى ، وقد رغبت روما في استرجاع هذا الماضي البعيد بعد أربعة عشر قرنا من الفتح الإسلامي[5] ، وفي الحقيقة أن الصراع الذي كان قناعا بين الدول المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية قد انعكس على الجزائر لأن الأسطول الجزائري قوي ، يعتبر في نظر الدول المسيحية الأوروبية عبارة عن امتداد للأسطول العثماني ، فقد دفع بالدول المسيحية في أوروبا أن تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين في الجزائر[6] ، كما لا يمكن أن نتجاهل الدور الكبير الذي لعبته الكنيسة في عمليات التبشير والتنصير من خلال تحويل العديد من المساجد إلى كنائس ونخص بالذكر جامع كتشاوة بالعاصمة ، وكان أبرز الشخصيات التي قادت عملية التنصير للكاردينال لافيجري.[7]

المطلب الثاني: ثورة 1 نوفمبر1954، وأثرها على السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر:

[1] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 34

[2] خديجة بقطاش ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871 ، الجزائر ، دار حلب، 1992 ، ص 17 .

[3] أحمد توفيق المدني ، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492- 1792 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص 81.

[4] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ،2001 ، ص 83.

[5] خديجة بقطاش ،المرجع السابق ، ص 42 .

[6] عمار بوحوش ،المرجع السابق ، ص 86 .

[7] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 36 .

أولا : ثورة الفاتح نوفمبر 1954:

إن انطلاق ثورة الأول من نوفمبر كان مشروعا واعيا عكس درجة النضج ومستوى الوعي الكبير للطليعة المفجرة للثورة بمقتضيات المرحلة ، ذلك أنها استفادت كثيرا من التجربة السياسية للحركة الوطنية ، لفترة أزيد من ثلاث عقود أفضت فيها مطالب الحركة الوطنية ومختلف النضالات إلى طريق مسدود [1]، كما اتسم اندلاع الثورة ببعض الاعتداءات المتزامنة وبتظاهر الجماعات المسلحة ، بصورة أساسية في الأوراس ، وفي الوقت نفسه أعلن قادة الحركة من القاهرة تشكيل جبهة التحرير الوطني (F.L.N) ، وقد رأوا أن الحركة الوطنية بعد عشرات السنين من الكفاح قد بلغت مرحلة التحقيق ، فأعلنوا بدأ النضال الثوري لتصفية النظام الاستعماري والاستقلال الوطني بإحياء الدولة الجزائرية [2]، إن الأول من نوفمبر هو نقطة انطلاق لسيرورة مضاعفة من التمركز الوطني والاجتماعي في الجزائر[3] ، وعلى الساعة صفر كما وقع الاتفاق عليه قام المناضلون بتنسيق محكم بعمليات مختلفة مختلفة من تنفيذ الإعدام في بعض الخونة ونصب كمائن لقوات العدو من الشرطة والدرك والجيش والهجمات على ثكنات العدو ، وبعض مصالحه الإدارية والتقنية وعلى مزارع المعمرين وقد بلغت هذه العملية كلها حوالي مائة عملية ، وفي أكثر من ثلاثين موقعا ، في المناطق الخمسة باستثناء السادسة ، والكثير منها وقع في الأوراس والقبائل وشمال قسنطينة ، أما المنطقة الرابعة وقعت هجومات محدودة في مدينة الجزائر وسهل متيجة وفي المنطقة الخامسة تمركزت العمليات حول مدينة مستغانم وقرب الحدود الغربية [4].

مرت الثورة المسلحة كاختيار استراتيجي بمراحل ثلاث اقترنت كل منها بشخصية رمزية محددة و هي :

المرحلة الأولى : اقترنت بالحاج مصالي رائد الحركة الوطنية الثورية الذي وضع الفكرة الأساسية القائمة على الثلاثية التالية : " الحزب الثوري ، شعب جاهز لاحتضان الثورة ، طليعة مسلحة لإطلاق الشرارة الأولى ".

المرحلة الثانية : اقترنت بالدكتور محمد الأمين دباغين ، فقد شجع انتشار الوعي الاستقلالي في الجزائر ومحيطها المغاربي ، الدكتور دباغين على التفكير في إمكانية اختزال المرحلة الأخيرة على الصعيد الدولي من ثلاثية مصالي ، أي مرحلة الطليعة المسلحة .

---

[1] ساعو حورية، المرجع السابق ، ص 55.

[2] شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر: عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، ط 1 ، باريس 1982 ، ص 161.

[3] عبد القادرجغلول ، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، .تر: فيصل عباس ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، ط 2 ، لبنان ، 1982 ، ص 221 .

[4] زهير إحدادن ، ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، مؤسسة إحدادن للنشر ، القبة ، 2007 ص 12.

المرحلة الثالثة : اقترنت بمحمد بوضياف ورفقائه وهي مرحلة التأزم الذي يصاحب عادة عملية الانتقال من الفكرة إلى القرار ثم العمل الثوري [1].

كما أنه هناك عدة عوامل ساعدت على توحيد الجزائريين وتحمسهم للعمل الثوري نذكر منها: انعدام المساواة بين الجزائريين والأوربيين ، كذلك انعدام الديمقراطية واستعمال الفيتو أو حق الاعتراض على أي قرار يتخذه المجلس الجزائري ، كذلك الزيادة الهائلة في السكان الجزائريين والنتائج المترتبة عن ذلك سواء من ناحية صعوبة العثور على عمل أو من ناحية الحصول على التعليم ، كذلك استيلاء الأوربيين على نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة في الجزائر ، ويؤخذ بعين الاعتبار القروض والدعم المالي للزراعة والصناعة ، فالإحصائيات تشير أن الأوربيون كانوا يسيطرون على مؤسسات دعم الزراعة ، حرمان الجزائريين من التعليم.[2] وبمجرد اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، قامت السلطات الفرنسية في الجزائر كعادتها بحملة واسعة ضد الجزائريين الوطنيين، وألقت القبض على كل من تتسم فيه الرائحة الوطنية الجزائرية[3] .

ثانيا: ثورة أول نوفمبر وعلى أثرها على السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر:

وفي الوقت الذي كانت فيه الجمهورية الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول تستخدم سلاح القوة والقمع والترهيب من جهة أخرى إلى أسلوب الترغيب ، كما عرض على المجاهدين الاستسلام تحت شعار سلم الشجعان ، وفي عرض أخر كخداع للثورة قصد إجهاضها وإدخال الشكوك في أوساطها ، تكلم عن تقرير المصير كمراوغة[4] ، إن التحركات المخططة والمدعومة بنشاط سياسي المكثف قد جاء بالنتيجة المرتقبة[5] عندما أدرك المسؤولون الفرنسيون أن سياسة القمع غير مجدية وأن السكان يتعاونون مع الثوار ، قرروا انتهاج سياسة جديدة تتمثل في إصلاحات سياسية وإدارية ، وهكذا قام " فرنسوا ميتران "وزير الداخلية الفرنسي بتقديم مشروع الإصلاحات السياسية والإدارية إلى مجلس الوزراء الفرنسي 15 جانفي 1955م يتمثل في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر بقصد تكوين فئة المسؤولين الجزائريين وتعيينهم في مناصب عليا في جهاز التوظيف العمومي [6]، كما نلاحظ أن السكان الفرنسيون كانوا

---

[1] محمد عباس ، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954- 1962 ، دراسة القصبة للنشر ، الجزائر 2007 ، ص ص 14-15 .

[2] عمار بوحوش ،المرجع السابق ، ص ص 369-370-374.

[3] المرجع نفسه ، ص 380.

[4] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 67 .

[5] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962 ، ج 2 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999 ، ص 28.

[6] عمار بوحوش ،المرجع السابق ،ص 407.

يطالبون وبإلحاح على تطبيق هذه السياسات الحمقاء[1] ، وبالفعل فقد أراد سوستيل أن يكون رجل إصلاحات سياسية وانتهاج سياسة جديدة يمكن أن يطلق عليها سياسة الاندماج لأنه لا يمكن الاستمرار في سياسة حرمان الجزائريين من الحقوق السياسية ، لكن في الحقيقة أن سياسة الاندماج التي أراد أن ينتجها في الجزائر ولدت ميتة وظهر هذا من خلال خطابه أمام المجلس الجزائري 23 فيفري 1955م حين أعلن عن تطبيق قانون 1947م الذي ينص على التفريق بين الأوربيون والمسلمين[2] .

المطلب الثالث: دور اتفاقية أيفيان في إرساء أسس العلاقات الجزائرية الفرنسية عقب الاستقلال:

لم يكن التوصل إلى المفاوضات سهلا ميسورا ، فهناك حرب استمرت أزيد من قرن من الزمن حملت معها الكثير من الخراب ، وهناك التقتيل والتعذيب والإبادة ، وعمل الدبلوماسي قامت به الحكومة المؤقتة لتصل إلى مرحلة المفاوضات التي دامت سنة ونصف السنة ، فلا شك أن ما يحدد العلاقة بين الجزائر وفرنسا ، حيث أن الحكومة المؤقتة دخلت المفاوضات حاملة مبدأ الاعتراف بالسيادة الوطنية ، و وحدة الأمة الجزائرية والوحدة الترابية للبلاد ، وجبهة التحرير الوطني ممثلا وحيد وشرعي للشعب ، حاول الفرنسيون الحفاظ على أكبر عدد ممكن من الامتيازات الدائمة بالصحراء وصولا إلى الاكتفاء بامتيازات عسكرية واقتصادية[3] ، إن المستقبل الذي توقعته اتفاقيات إيفيان ، كان يجمع الحفاظ على الأقلية الأوروبية الضامنة للاستثمارات الفرنسية مهمة نسبيا ، وهذه الاستثمارات هي نفسها الضامن لتحقيق التوسع الاقتصادي للدولة الجزائرية والذي بفضله سيتم الحفاظ على الجانب الأكبر للوضع الاجتماعي للأقلية الأوروبية من جهة [4].

---

[1] زهير احدادن ،المرجع السابق ، ص 17.

[2] عمار بوحوش ،المرجع السابق ، ص ص 409-410 .

[3] سعد شيحاني ، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال مضمون خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في فترة الممتدة بين 1999 – 2004 ، رسالة ماجستير ، قسم علوم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2008-2009 ، ص 62.

[4] صويلح مولود ، أزمة العلاقات الجزائرية – الفرنسية دراسة في الإشكالية الذاكرتية والتوظيف السياسي للماضي ، أطروحة دكتوراه ، قسم الدارسات السياسية تخصص العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2017-2018 ، ص 138 .

كما أحيا الرأي العالمي اتفاقيات إيفيان ، واعتبر الزعماء المعروفون بخبرتهم في الحرب النووية مثل تيتووفيدال كاسترو أنها كانت انتصارا عظيما واعترف شوين لايChou-En-Lai الوزير الأول الصيني آنذاك ، بإيجابية الاتفاقيات حيث قال : " إن التشكيك الذي اتبعه الجزائريون خلال المفاوضات صائب "[1] .

على الرغم من أن اتفاقية إيفيان وضعت حد للاستعمار ، إلا أنها بالمقابل كرست تبعية بإسم " التعاون بين فرنسا والجزائر " . ففي المجال الاقتصادي تحدثت الاتفاقية عن التعاون بين الجزائر وفرنسا لاستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء وعن هيئة تكلف بمتابعة استغلال الثروات ، وهذا ما تتضمنه المادة الثانية ، حيث نجد فرنسا أرادت أن تبقي احتكارها على البترول, أما عن التعاون الثقافي والذي لا يقل أهمية عن التعاون الاقتصادي لأن فرنسا عملت على تثبيت غزوها الثقافي في بنود الاتفاقية ، كما احتوت الاتفاقية على اتفاق خاص بالمسائل العسكرية والذي ضم ثمانية مواد[2] .

كما سمحت الاتفاقية لفرنسا بمواصلة تجاربها النووية في قاعدة رقان بالإضافة إلى امتيازات أخرى كبيرة وهامة خاصة في ميدان البترول كحصولها على تصريحات التنقيب والحفر بالإضافة إلى التصريحات المؤقتة بالاستغلال .

المطلب الرابع: مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية عقب الاستقلال:

لقد أحدث استقلال الجزائر انقلابا في العلاقات الجزائرية الفرنسية على جميع المستويات ، وتم توقيع اتفاقية إيفيان لتحقيق الاستقلال والتخلص من الظلم والاستعباد بينما كان هدف الحكومة الفرنسية الإبقاء على الامتيازات المتحصل عليها طيلة فترة الاستعمار ، وقد ربط المفاوض الفرنسي استقلال الجزائر بشرط التعاون مع فرنسا ، وقد انعكست هذه الاتفاقيات سلبا وإيجابا على علاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال ولازالت آثارها باقية إلى اليوم [3]، فقد حرص الجنرال ديغول على استمرار علاقات التعاون مع الجزائر المستقلة ، رغم التوترات والأزمات التي شابت العلاقة ، وقد اتسمت المبادلات الاقتصادية والتجارية بالهيمنة الفرنسية المطلقة على أهم قطاعات الجزائر ، حيث ظلت تستورد النفط الجزائري ثلثي استهلاكها الوطني وظلت الشركات الفرنسية تسيطر على استغلاله وتسويقه [4].

---

[1] يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ابفيان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 41.

[2] سعد شيحاني ،المرجع السابق ، ص ص 63-64 .

[3] جيلالي بشلاغم ،المرجع السابق ، ص 45.

[4] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 77.

فخلال السبعينات تدهورت المبادلات التجارية الفرنسية بسبب تعارض المواقف حول بعض الملفات الساخنة (الهجرة ، النفط ، الصحراء الغربية) ، وذلك لصالح الجزائر نتيجة تقلص مشتريات فرنسا من المحروقات الجزائرية التي تمثل 90% من صادراتها إلى فرنسا ، وكذلك أحجام الاستثمارات الفرنسية عن السوق الجزائري[1] ، وفي 24 فيفري 1971م جاء الإعلان على رئيسها هواري بومدين بتأميم الشامل لأموال الشركات البترولية الأجنبية و تحويلها إلى الشركة البترولية " سونطراك " التي أصبحت تملك 51 %على الأقل من الأسهم[2] .

إلا أن فرنسا لم تهمل الجانب الثقافي فقد كان هدفها الرئيسي الإبقاء على اللغة الفرنسية في الجزائر ، باعتبارها عنصرا رئيسيا لإشعاعها الثقافي ، وجعل الجزائر بلدا فرانكفوني ومن ثم مجتمعا مغتربا متنكرا لقيمة الحضارة العربية الإسلامية[3] .

إلا أن خلال منتصف الثمانينات تحسنت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد تربع اليسار الفرنسي ، حيث يرى الكاتب محمد الميلي أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا قد حققت قفزة نوعية في عهد الشاذلي – ميتيران ، وحسب رأيه أن هذه العلاقة ظلت محكومة بمنطق خاص يمكن تسميته " منطق تلاقي الأكفاء " ففرنسا كانت قد استرجعت في العهد الديغولي مكانتها الدولية [4].

شكل النفط جانبا أساسيا في توجه العلاقات الجزائرية فالطرح الجزائري في مسألة البترول لم يلقى القبول في دواليب الحكم في فرنسا بل وضع العلاقة بين الجزائري وفرنسا تستدعي التصحيح مثلما جاء على لسان الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو في إحدى خطاباته حين قال : "يمكن القول من المحتمل أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا تحتاج إلى تصحيح ولكن بدون إحداث أزمة ".

لم تكن العلاقة بين الجزائر وفرنسا دائما في أحس حالاتها بل شهد تراجعا واضحا في أعقاب قرار التأميم ، فقد خلقت أزمة البترول التي حدثت بين الطرفين العديد من النتائج وفي شتى المجالات ، فسياسيا سارعت الجزائر إلى تغيير سياستها الخارجية بإتباع سياسة الانفتاح على بعض الدول الأوروبية كبلجيكا وإيطاليا[5] .

---

[1] حسان بوقنطار ، المرجع السابق ، ص 107.

[2] سعد الشيحاني ،المرجع السابق ، ص 73.

[3] جيلالي بشلاغم ،المرجع السابق ، ص94 .

[4] ساعو حورية ، المرجع السابق ، ص ص 80-81.

[5] سعد شيحاني ، المرجع السابق ، ص ص 73-74 .

المبحث الثاني: أثر العامل السياسي على العلاقات الجزائرية الفرنسية

لقد شهدت الجزائر نهاية الثمانينات تطور حاسما في تاريخها السياسي ، فحتى بعد الاستقلال حاولت فرنسا الإبقاء على نفوذها في الجزائر ولهذا السبب تظهر الخلافات بين البلدين بخصوص تجاوز الماضي الاستعماري الذي أصبح يمثل عقبة حقيقية أمام أي إمكانية لتطوير العلاقات لاسيما بعد صدور القانون الممجد للاستعمار ، وبروز ملف الذاكرة باعتباره مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية .

المطلب الأول: الموقف الفرنسي من الأزمة الأمنية في الجزائر:

يعتبر التعاون الأمني بين الجزائر وفرنسا مهما جدا خصوصا منذ تنامي ظاهرة الإرهاب الذي لم يعد حكرا على الدول الجنوبية الفقيرة فحسب ، بل أصبح ظاهرة عابرة للحدود ، وتعتبر مكافحة الإرهاب مجالا حيويا للتعاون الجزائري الفرنسي فالجزائر كانت تشهد تحولا سياسيا جذريا من الأحادية الحزبية إلى التعددية ، وصعود التيار الإسلامي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، تلاها وقف المسار الانتخابي الذي تحول إلى عمل مسلح ضد النظام وتنامي العنف والإرهاب فكان الصراع على السلطة في أشده[1] ، وشهد عام 1997م تصاعد في نشاط قوات مكافحة الإرهاب [2]، لعبت فرنسا في بداية الأزمة الجزائرية دورا سلبيا ، فقد كانت الداعم الأول للانقلاب على المسار الانتخابي في البداية ، ودعمت الجيش والضباط المحسوبين في حصار الجزائر وابتزازها للحصول على مكاسب اقتصادية كعادتها[3] ، كما حدث في قضية الرهبان تبحرين التي ظلت ورقة بيد السلطات الفرنسية تستغلها من حين لآخر ، حيث قال وزير الدولة الجزائرية عبد العزيز بالخادم : " إن دعوة فرنسا إلى إثارة قضية مقتل الرهبان الفرنسيان عام 1996م في ولاية المدية جنوب العاصمة ، محاولة لتستر على جرائمها الاستعمارية في الجزائر ودفعها إلى التخلي عن طلب الاعتذار[4].

أما عن علاقة الجزائر بفرنسا فبعد توتر الذي خيم عليها سنه 1999م عقب انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للجزائر [5]، وطرحه لمشاريع الوئام المدني والمصالحة الوطنية بدأت الحكومة الفرنسية تظهر دعمها لهذه المشاريع

---

[1] شطيبي علي، المرجع السابق ، ص 135.

[2] محمد فتحي عيد ، واقع الإرهاب في الوطن العربي ، مركز الدراسات والبحوث ، 1999، الرياض ، ص 120.

[3] شطيبي علي ،المرجع السابق ، ص ص 142-143.

[4] فرنسا تتسر وراء قضية الرهبان، متوفر على./ Arabic /news/ www.aljazerra.net // https بتاريخ 12-7- 1999 ، تاريخ التصفح 31 مارس 2023 .

[5] سعد شيحاني ،المرجع السابق ، ص 94.

للاعتبارات الأمنية والاقتصادية بالدرجة الأولى باعتبار أن الأمن والاستقرار السياسي يشكل مدخلا رئيسيا للتنمية السياسية الاقتصادية من شأنه أن يخلف جوا مناسبا لفرنسا من أجل تحقيق أهدافها ، خاصة مع التحسن المستمر من مداخيل النفط وتراكم الفوائض وارتفاع أسعار النفط مع عدم استغلال الأموال بسبب الأزمة الأمنية التي عطلت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي خططت لها الجزائر[1] ، فبعد وصول " نيكولاي ساركوزي " إلى السلطة خلفا لجاك شيراك الذي أحدث قطعية في السياسة الخارجية حاول نيكولاي أن يغطي دفعة جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية من خلال استغلال الحضور الدبلوماسي المكثف في الخارج وترجمته إلى نفوذ سياسي واقتصادي وتجاري [2]، وبدا واضحا الحركية الاقتصادية التي ظهرت ابتداء من 1999م بين الجزائر وفرنسا ، وتوافد العديد من المستثمرين فقطاع الطاقة الذي يعد أحد أهم القطاعات الحيوية فتمثله شركات "طوطال " و " شلومبارجي " ... فقد أبرمت عقود قاربت 565 مليون أورو عام 2003م ، وفي قطاع المال الذي نجد تتواجد أهم البنوك الفرنسية " كسوسيتي " و " باري با " ، أما عن القطاع السياحي فحلت بالجزائر" أكور " ، دون أن ننسى القطاعات الأخرى كالصناعة التي تمثلها " شيلان " و " صانوفي " والقطاع الغذائي نجد مجموعة " دانون " و "بال "[3] ، فقد تحسن مركز الجزائر في الساحة الدولية بصورة لافتة خلال عهد بوتفليقة نتيجة لانخفاض وتيرة العنف الداخلي [4].

يتبين من كل ما سبق أن الأسباب الحقيقية للأزمة السياسية والأمنية في الجزائر يشترك فيها مجموعة من الظروف التي عملت على تفاعلها مع بعضها البعض على تهيئة الجو والأرضية الملائمة التي ساعدت على تدهور الأوضاع الأمنية [5]، حيث يمكننا القول أن ظاهرة الإرهاب إحدى العوامل التي تفرض على المجتمع التعاون فيما بينها ، كما تعتبر عاملا مهما في المتغير الأمني في العلاقات الجزائرية الفرنسية ، هذا الذي يفرض على فرنسا والجزائر التعاون فيما بينهما[6].

المطلب الثاني: قانون تمجيد الاستعمار 23 فيفري 2005 :

[1] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 180.

[2] جيلالي بشلاغم ،المرجع السابق ، ص 163.

[3] سعد شيحاني ،المرجع السابق ، ص 98.

[4] رشيد تلمساني ، الجزائر في عهد بوتفليقة ، الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية ، مركز كارينغي للشرق الأوسط ، العدد 7 ، جانفي 2008 ، ص 21 .

[5] بلعيد منيرة ،المرجع السابق ، ص 62.

[6] شطيبي علي ،المرجع السابق ، ص 14.

يمكن وصف هذا القانون بأنه يمثل بأنه بقايا الذهنية الاستعمارية لدى الطبقة الحاكمة والنخب السياسية والثقافية والإعلامية التي تحن لماضي فرنسا الاستعمارية ولا تزال مهيمنة في الأوساط الفرنسية على مر الزمان ، وقد تبادل الرئيسين بوتفليقة وشيراك لزيارتين رسميتين سنتي 2000 ـ 2003م بهدف تحسين وترقية العلاقات بين البلدين ، لكن وبين قانون 23 فيفري 2005 هذا القانون يحتوي على 13 مادة ، شارك في تحريره وإصداره والموافقة عليه كل من المؤسسات الرسمية للدولة الفرنسية ، وبالتالي فهو يعبر عن وجهة نظر الفرنسية الرسمية للماضي الاستعماري لفرنسا وملف الذاكرة اتجاه مستعمراتها ولاسيما الجزائر [1].

يعتبر قانون 23 فيفري 2005 نتاج نشاط لوبي نافذ في الأوساط السياسية الفرنسية ، وأهمها جماعات " الأقدام السوداء " القريبة من اليمين والمناهضة لأي تقارب مع الجزائر [2]، كما يعتبر هذا القانون من أهم العوامل التي ساهمت في تأزم العلاقات السياسية بين البلدين نظرا لطبيعته ومضمونه وحتى التوقيع الذي جاء فيه إذ تزامن مع مساعي جاك شيراك للتوقيع على معاهدة الصداقة مع نظيره الجزائري [3]، وهذا القانون تعترف به فرنسا بدور الفرنسيين خلال الحقبة الاستعمارية ، ويوضح ذلك مدى تمسكهم بعدم الاعتراف بجرائمهم خلال تلك الفترة ، واستمرار أكذوبة الجزائر فرنسية لدى جزء كبير من النخبة المثقفة[4] .

فيما يرى بعض المؤرخين أن هناك مجموعة من الاعترافات الإعلامية الفرنسية حول الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر ، ساهمت في نشأة هذا القانون منذ عام 2000م ، بداية تلك الموجة من الشهادات والتي أثارت مقال صحفي لجريدة لومند لـ " فلونس دوجي" والذي تضمن اعترافات المجاهدة الجزائرية " لويزة أغيل أحريز " والتي تحدثت عن التعذيب الفظيع الذي تعرضت له سنة 1957م على أيدي الجيش الفرنسي ، إلا أن المستفيد الحقيقي من قانون 2005 هم لوبي الأقدام السوداء الذي استفاد بتعويضات مالية فضلا عن مطالبهم المتعلقة بالذاكرة[5] .

كما جاء في بنوده الأولى اعتراف الأمة بالاستعمار ، ويقر بالدور الكبير لفئة الأقدام السوداء في المستعمرات القديمة لفرنسا ، وفي المادة الثالثة نص على إنشاء مؤسسة لذاكرة الحرب في الجزائر معارك تونس والمغرب ، وحدد

[1] محمد السعيد ، الجزائر – فرنسا المصالحة المتعثرة ، جريدة الشروق اليومي ، 20 سبتمبر ، 2010 ، ص 08.

[2] عبد المالك حطاب ،المرجع السابق ، ص 217.

[3] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 170.

[4] ساعو حورية و غريب محمد ، جدلية الذاكرة والتاريخ في العلاقات الجزائرية والفرنسية ، مجلة المعيار ، المجلد 12 ، العدد 01 ، الجزائر ، 2021 ، ص 122.

[5] عبد المالك حطاب ،المرجع السابق ، ص 218 .

حقوق المقاتلين الجزائريين المدرجة في المادة من 05 إلى 13 ، بما في ذلك القوانين التي تتعلق بالسب والتشهير ضد شخص أو مجموعة من الناس ، ويقصد بهم الحركي في المادة رقم 05 [1].

وهكذا تستمر باقي المواد الأخرى في النص تارة على تقديم العرفان للأقدام السوداء والحركي والمجندين الأحياء منهم والأموات مع عائلاتهم وكذا تحديد منح تعويضات لهم لا تخضع للضريبة في مقابل ما قدموه من تضحيات وخدمات سابقة ، وتارة أخرى تؤكد على منع إهانة الحركى المتعاونين حينذاك مع الاستعمار الفرنسي بما في ذلك تجميد الأعمال الانتقامية المرتكبة ضدهم غداة استقلال الجزائر بالإضافة إلى إجراءات القانونية أخرى ذات طابع اقتصادي ومالي واجتماعي وتربوي لصالح تلك الفئات وعائلاتهم ونظير ما قدموه من ندمات لفرنسا الاستعمارية [2].

- تداعيات قانون 23 فيفري 2005 على العلاقات الجزائرية الفرنسية :

مباشرة بعد توقيع رئيس الجمهورية الفرنسية على قانون 23 فيفري 2005 أثار جدلا كبيرا وسط السياسيين والمثقفين والمفكرين في كلا البلدين وذلك يرجع إلى:

- قد استذكرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، من خلال بيان صادرتها بتاريخ 2 جوان 2005 هذا القانون يكرس رؤية إلى الوراء ، كما أكدت على عدم إلغائه من شأنه أن يؤثر وبشكل سلبي على مسار الحوار الواسع الذي يجريه الرئيسان .

اعتبر الرئيس الجزائري هذا القانون وقاحة وقلة حياء ، ووصف المادة الرابعة منه بـ "الاحتلال العقلي المندس في الجحودية و التحريفية ".

قام 125 نائبا باقتراع قانون " تجريم الاستعمار " كرد فعل على هذا القانون[3] .

المطلب الثالث: مسألة الأرشيف ومطالب الجزائر بتجريم الاستعمار:

[1] المواد رقم (01) و (03) و (04) ، من نص القانون رقم 2005/158 الصادر في 23 فيفري 2005 عن البرلمان الفرنسي والمتعلق بتمجيد الاستعمار (انظر إلى الملحق رقم واحد)

[2] بشارف موسى ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين التمجيد والتجريم وتداعياته على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، تخصص دبلوماسية ، جامعة الجزائر 3 ، جوان 2013 ، ص 195.

[3] عبد المالك حطاب ،المرجع السابق ، ص ص 225-226 .

في شهادة للمؤرخ الفرنسي Augustionthierry والتي يقول فيها " إن المجتمعات لا تحيا فقط في الحاضر, وإنما يهمها معرفة من أين انحدرت لتستطيع أن تبني وجهتها في المستقبل" [1]وبالتالي فالأرشيف أهمية بالغة في التاريخ ، فهو أحد المظاهر الهامة لهيمنة الدولة وسيادتها وقوتها ، حيث من خلاله تستطيع تسجيل الوقائع التي تراها هامة في تاريخها ، والحضارات الإنسانية وتدرك تماما أهمية الأرشيف والحفاظ عليه ، فهو ذاكرة الأمة والوسيلة الأفضل للحفاظ على تاريخها وأداة لإثبات الحقوق[2] ، فقد ظلت الذاكرة التاريخية تشكل عاملا بارزا في رسم العلاقات الثنائية[3] منذ 1962 باعتبارها مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية ، وذلك عندما أصدرت السلطات الاستعمارية آنذاك قرار يتعلق بترحيل جميع الوثائق المخطوطة والمطبوعة والمصورة بما فيها أرشيف السيادة ، والسيادة والأرشيف الإداري والتاريخي الذي من بينه ذاك المتعلق بتاريخ الفرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين ويقر بالوجود الفرنسي في الجزائر [4]، بالنسبة للدولة الجزائرية يرجع تاريخ أقدم وثائق الأرشيف الوطني إلى العهد العثماني ، وذلك منذ أوائل القرن 16 م ، إلى بداية القرن 19 م ، إضافة إلى أرشيف الزوايا والمدارس القرآنية في القرن 19 م ، و أرشيف إعادة تهيئة المدن وأرشيف العهد الاستعماري والحركة الوطنية [5].

يتكون الأرشيف الجزائري المرحل –عموما– من قسمين رئيسيين : القسم الأول يمثل أرشيف الدولة العثمانية ، أما القسم الثاني فيتعلق بأرشيف الحقبة الاستعمارية ، وهو في عمومه يقدر بحوالي 200 ألف علبة (600 طن) من الأرشيف العائد إلى الفترة الاستعمارية ، و1500 علبة من الوثائق العائدة إلى الفترة العثمانية ، أي بين القرنين 16 و 19 م ، التي سبقت الاجتياح الاستعماري[6] ، فبالنسبة إلى الوثائق العثمانية بالجزائر سبق أن تكونت نتيجة تسجيلات مستمرة للأوامر والتعليمات والقرارات فعلى العموم فإن الوثائق العثمانية المتعلقة بالجزائر او المودعة بأرشيفات إسطنبول أو الأرشيفات الأوروبية التي تعتبر المصدر الأساسي لكتابة التاريخ ، مما يزيد أهمية هذه الوثائق والمراسلات بصفة خاصة كون العهد العثماني في الجزائر يتميز بقلة الإنتاج التاريخي المخطوط مع وفرة

---

[1]ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 152.

[2]ساعو حوررية و غريب محمد ،المرجع السابق ، ص 126 .

[3]بشارف موسى ،المرجع السابق ، ص 24.

[4]شطيبي علي ،المرجع السابق ، ص ص 150–151.

[5]عزيز ضواهر ، 50 سنة بعد الاستقلال .. يجب تحرير كناية التاريخ وتجريم الاستعمار رهين الإدارة السياسية " 4.7 ، 2012 ، جريدة صوت الأحرار ، تاريخ اطلاع 6–4 ، 2023 ، على الساعة 02.40 ، متاح على الموقع – http // wwww.sawt .alahara .net /ara.

[6]شطيبي علي ،المرجع السابق ، ص 151.

الوثائق الأرشيفية ، وأن كانت نادرة في القرن 16 م وقليل في القرن 17 م ، غير أنها تتميز بالكثرة والتنوع في القرن 18م ، لذلك تعتبر حقلا خصبا للمعلومات عن أواخر العهد العثماني في الجزائر[1] .

أما بالنسبة إلى أرشيف الحقبة الاستعمارية فقد اقترفت فرنسا جريمة ضد الإنسانية غداة تحويلها عشية الاستقلال الكثير من المحفوظات المقدرة ب 200 ألف علبة أي ما مقداره 600 طن من الورق والمراسلات التي كانت مخزنة في محفوظات العاصمة ووهران و قسنطينة[2] خاصة بعد أن أدركت الحكومة الفرنسية أن نتيجة الحرب لا يمكن أن تكون إلا بالاستقلال ، أولى الإجراءات التي فكرت بها فرنسا هو نقل الحد الأقصى من الوثائق إلى فرنسا بأي ثمن ، فالسلطات الفرنسية كانت على دراية بالأهمية التي تكسبها الوثائق الأرشيفية والتي تشكلها السنوات الطويلة طيلة فترة الاحتلال ، حيث أعطى الأمر بتجميع كل الأرشيف عبر التراب الجزائري باعتباره أرشيف السيادة الوطنية لفرنسا وكنز التاريخ ، فالفرنسيون يعتبرون أن الأرشيف المرحل إلى فرنسا يبقى ملكا لها على قاعدة أنه جزء كبير من أرشيف فرنسي وطني ، وعلى خلفية أن الجزائر كانت فرنسية [3].

كلما أصرت السلطات الجزائرية على استعادة أرشيفها لكتابة تاريخها وتنقيته ،أدى إلى لجوء فرنسا إلى اتخاذ قرارات تم بموجبها إعادة بعض الوثائق ، والتي كانت ما بين 450 سجلا في سنة 1967م و 153 علبة سنة 1975م و 133 سجلا سنة 1983م، امتنعت عن إعادة ما تبقى منها بحجة متطلبات إنسانية وضرورات إستراتيجية متعلقة بأمنها [4].

في سنة 2004م قدم الفرنسيون من مجموعة من الاقتراحات للجزائر بغرض إيجاد حل للنزاع ، قد تمثلت اقتراحات الجانب الفرنسي في تزويد الجزائر بنسخ ميكروفيلمية بدلا من النسخ الأصلية وهذه الأخيرة تبقى ملكية فرنسية[5] .

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس هولاند في 2012م إلى الجزائر قال بأنه سيعطي الأوامر للسلطات الفرنسية بالإفراج عن الأرشيف الجزائري ، مع أنه يدرك إن القانون الفرنسي لا يسمح بالإطلاع عليه دون مرور 50 سنة ،

---

[1] حسان الحلاق ، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات ، مع دراسة الأرشيف العثماني واللبناني والعربي والدولي ، بيروت : دار النهضة العربية 1980 ، ص ص 246-247.

[2] عزيز ضواهر ،المرجع السابق.

[3] وافي عيسى ،الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا ودوره في كتابه وإعادة صياغة تاريخ الجزائر ، مجلة بيليوفيليا ، العدد 3 ، جامعة جيلالي ليابس ، الجزائر ، تاريخ نشر 2019/9/30 ، ص ص 21-22.

[4] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 153.

[5] وافي عيسى ،المرجع السابق ، ص 24.

وأهمية هذا الأرشيف أنه لا يستفيد منه إلا المؤرخون الجزائريون فقط ، لأنه يتضمن الوثائق الفرنسية و إذا لم يتم غربلتها فأنها تصبح مادة تاريخية لصالح فرنسا فقط [1].

إن استمرار مطالبة السلطات الجزائرية وإصرارها على إعادة الأرشيف الذي قدر حجمه ب 200.000 علبة أي ما يقارب 600 طن [2]، وقد عرف ملف الأرشيف تطورات هامة خلال زيارة الرئيس الفرنسي " نيكولاي ساركوزي " إلى الجزائر في شهر نوفمبر 2007م و اتفاقه مع نظيره الجزائري على تسليم دفعة من أرشيف الثورة الإذاعي والتلفزيوني يشمل أشرطة مصورة وإذاعية للفترة ما بين 1942 ـ 1962 ، وقد سبق ذلك استلام الجزائر خرائط لإحدى عشر مليون لغم من السلطات الفرنسية والتي كانت قد زرعتها على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية على كل من دولتي المغرب وتونس ضمن خطي شال وموريس ، ومع ذلك اعتبر وزير المجاهدين " الشريف عباس " أن الأرشيف الذي استلمته الجزائر يمجد الفترة الاستعمارية[3] .

تبقى مسألة الأرشيف إحدى المسائل الشائكة العالقة بين الجزائر وفرنسا ، والتي لم تجد حلا لها لحد الساعة ، رغم وجود قوانين دولية تسمح للجزائر بمطالبة باسترجاع أرشيفها وهو ما يطرح إشكالا حقيقا حول جدية الطرف الجزائري في المطالبة باستعادة الأرشيف ، خصوصا أن هناك الكثير منه يباع على أرصفة في فرنسا ، ونذكر على سبيل المثال ما كان يقوم به دوفو محافظ الأرشيف العربي بمصلحة الدوامين ، لا يرى أنه هناك منافع من تقديمها كهدايا ، فالأرشيف يشكل سببا دائما في توتر العلاقات بينهما [4].

– مطالبة الجزائر بتجريم الاستعمار الفرنسي :

لقد جاء سياق طرح اقتراح قانون تجريم الاستعمار خلال سنة 2010م في جو من الجفاء والتوتر بين الجزائر وفرنسا كرد فعل على قانون تمجيد الاستعمار لسنة 2005م ، وللكشف أما الرأي العام الداخلي والخارجي ما حدث من انتهاكات خطيرة وعدوان ضد الشعب الجزائري وتاريخه وأرضه ، وبعبارة أخرى فان القانون جاء ليحدد الأسس العامة لمعالجة آثار الاستعمار الفرنسي ضمن الأطر القانونية للدولة الجزائرية [5]، كما صرح وزير المجاهدين الجزائري محمد الشريف عباس أن المجتمع المدني بكافة أطيافه متمسك بقانون تجريم الاستعمار وفي مقابلة مع وكالة الأنباء الجزائرية عشية الذكرى السادسة والستين لمجازر سطيف في 8 ماي 1945 قال الشريف

---

[1] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 153 .

[2] شطيبي علي ،المرجع السابق ، ص 157 .

[3] عبد المالك حطاب ،المرجع السابق ص 329 .

[4] شطيبي علي ،المرجع السابق ، ص 158 .

[5] بشارف موسى ،المرجع السابق ، ص 224.

عباس : " أن تنظيمات المجتمع المدني بكل أطيافه متشبثة بقانون تجريم الاستعمار " ، وأضاف إن مطالب بتجريم الاستعمار لا يمكن وصفه بالقديم ولا بالجديد لأنه يرتبط بجيل دون آخر ، وأكد أنه مطلب تجتمع حوله القوى الحية في البلاد [1].

وفي شهر جوان 2000م ، خصصت جريدة لومند الفرنسية ملفا كاملا عن جرائم فرنسا في الجزائر ووضعت عنوان " التعذيب وذاكرة الفرنسيين " صدر هذا الملف في عدة صفحات بالوثائق والصور والملفات والشهادات الحية [2].

واعتبر عبدي في اتصال مع القدس العربي أن مشروع يحظى بموافقة كل الأحزاب السياسية المتمثلة في البرلمان ، سواء تعلق الأمر بأحزاب التحالف الرئاسي أو المعارضة ، بالإضافة أنه يحظى بدعم وتشجيع الجمعيات والمنظمات المختلفة التي تتمنى المصادقة عليه ، وذكر أن الإعلان عن قانون تجريم الاستعمار اخذ بعدا سياسيا في المجتمع الفرنسي [3]، ويضم مشروع القانون 20 مادة أولها " تجريم الاستعمار عن كامل الأعمال الإجرامية التي قام بها في الجزائر " ويطلب في مادة أخرى استرجاع الأرشيف الجزائري الذي استولت عليه فرنسا ، وقال رئيس لجنة مساندة قانون تجريم الاستعمار أحمد شنة أن اللجنة لا تهدف فقط إلى مساندة المشروع لكن تسعى لتنشيطه على أرض الواقع ، وقال للجزيرة نت إن اللجنة تجمع الأدلة والصيغ القانونية التي من شأنها أن توصل رسالة إلى الرأي العام العالمي مفادها أن الشعب الجزائري عازم على استعادة حقوقه على غرار الشعوب الأخرى التي حصلت على حقوقها عن الحقبة الاستعمارية[4] ، إلا إن الحكومة الفرنسية ما تزال تنتهج سياسة الكيل بمكيالين وترفض الاعتذار من الجزائريين من خلال قانونها الصادر 23 /02 / 2005 التي تمجد فيه بجرائمها خلال فترة التي

---

[1] وزير المجاهدين ، المجتمع المدني يؤيد قانون تجريم الاستعمار على الساعة 12.57 ، نشر في م08 ماي 2011 قناة 22 France تم الاطلاع عليه 01.02 .

[2] عز الدين معزة ، تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا يحتاج إلى قانون . تاريخ النشر 22-3-2019 ، تاريخ الاطلاع عليه ، 7-4-2023 على الساعة 01.16 .

[3] كمال زايت ، مشروع قانون تجريم الاستعمار يزيد في توتر العلاقات الجزائرية – الفرنسية ، تاريخ النشر 11 فيفري 2010 ، القس العربي ، تاريخ الاطلاع 7-4-2023 على الساعة 01.30 .

[4] تجريم الاستعمار للجزائر، متوفر على /www.aljazerra.net/news/arabic // http بتاريخ 28-1-2010 ، تاريخ التصفح ، 7 أفريل 2023 .

احتلت فيها الجزائر وسارع البرلمان الفرنسي في المصادقة عليه ، وواصلت تتحدث عن جرائمها ببرودة في الوقت الذي تعرف فيها العلاقات الجزائرية الفرنسية تطورا [1].

[1] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 178 .

المبحث الثالث: أثر العامل الاقتصادي والاجتماعي على العلاقات الجزائرية الفرنسية

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية إبرام العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية ، وأهمها الاقتصادية فقد حظي هذا الجانب بانتعاش كبير في مرحلة 1999 ـ 2019م وذلك لتنوع المشاريع الاستثمارية بين البلدين والمكانة التي تحتلها فرنسا في الاستثمارات الأجنبية في الجزائر .

المطلب الأول: دور المحدد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية :

أولا : الخلاف الجزائري الفرنسي حول الطاقة :

. الخلاف النفطي الغازي:

" يعتبر الاقتصاد المنبع الرئيسي الذي تركز عليه القوة السياسية " [1].

كثيرا ما كانت الاتفاقيات الغازية بين الجزائر وباريس ورقة ضغط بين العاصمتين حيث أثرت وتأثرت بالتقلبات السياسية طيلة 5 عقود ماضية.

بعد ذلك واصلت سونطراك سياسة اكتشاف أسواق جديدة للغاز الجزائري حتى وصول شكيب خليل على رأس قطاع الطاقة سنة 1999م بعدما وصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سادة الحكم ، ويعرف عند شكيب خليل أنه يفضل عدم التصادم مع فرنسا ، وهي سياسة التي توجت سنة 2006م بتوقيع اتفاق سونطراك التي كان يديرها بالموازاة مع وزارة الطاقة بين شركة " الغاز الفرنسية " بكمية مليار متر مكعب سنويا لمدة 20 سنة [2].

لكن سرعان ما انتهى شهر العسل بين الجزائر وفرنسا في مجال الغاز بعد رحيل شكيب خليل سنة 2010م وتعويضه بيوسف يوسفي الذي جعل من إعادة التفاوض مع شركة " غاز فرنسا " أولوية خاصة في ظل الظروف المالية التي كانت تعيشها فرنسا ، التي تهاوت أسهمها في بورصة " كاك40" ما جعلها تفتح رأس مالها وتغير اسمها إلى " أونجي " [3].

أكد أحمد الهاشمي مزيغي " أن الجزائر لم تصدر أبدا الغاز أو المنتجات السائلة الأخرى مجانا لعملائها " . ومع تصريح رئيس الوزراء السابق علي بن فليس كشف فيه عن استفادة فرنسا من الغاز الطبيعي مجانا لمدة 16 عاما،

---

[1] بلعيد منيرة ،المرجع السابق ، ص 58 .

[2] الغاز بين الجزائر وفرنسا : حرب الأسعار تدخل عقدها السادس ، متوفر على /http// www.alarabg.coukl تاريخ التصفح 30 أفريل 2023 .

[3] الغاز بين الجزائر و فرنسا.... ، المرجع السابق .

وقبله تقارير إعلامية إيطالية تحدث عن استغلال فرنسا لثروات الطاقة الجزائرية بالمجان، ومنذ فترة طويلة، الأمر الذي أثار غضب الشارع الجزائري[1] .

ثانيا : الاستثمارات الفرنسية في الجزائر .

يعتبر ملف الاستثمارات الفرنسية بالجزائر من بين أهم الخلافات بين البلدين ، فالجزائر تتهم فرنسا برفض الاستثمار فيها ، ضف إلى ذلك أن نوعية الاستثمارات زادت في حدة الخلافات لإسنادها على الجانب الانتقائي بحثا عن الربح غير المكلف ، وعدم القيام بالاستثمارات المباشرة طويلة المدى اعتقادا منها إن المنطقة غير آمنة كما جاء في تقرير الشراكة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية 2006 ، أرجعت ذلك إلى أن وضعية الاستثمار مقلقة وخاصة العقود طويلة الأجل [2] .

أ ـ الاستثمارات المحققة بين 1999 ـ 2004 :

حاولت فرنسا المحافظة على نفوذها وامتيازاتها الاقتصادية في الجزائر ،إذ لم يكن من السهولة أن تتخلى فرنسا عن كل تلك الموارد الطبيعية ، لذلك حافظت بموجب اتفاقيات أيفيان على استمرارها في استغلال المحروقات والموارد ، وظلت فرنسا بذلك الشريك الأول للجزائر طيلة سنوات تحظى بالتفضيل ، قبل أن يفتح المجال لباقي المستثمرين الأجانب [3].

ومع بداية الألفية الثالثة ، أصبح عدد المؤسسات الفرنسية المتعاملة مع السوق الجزائري يتجاوز 2600 شركة أغلبها عبارة عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة ، منها 188 مؤسسة فقط مقيمة في الجزائر في مقابل 2000 مؤسسة مقيمة في تونس ، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي الفرنسي نحو الجزائر خلال فترة 1998 . 2001 ب 344 مليون دولار ، وبذلك كانت فرنسا في المرتبة الثالثة بعد كل من الو.م.أ (قطاع المحروقات) ومصر (الاتصالات) وسجلت الاستثمارات الفرنسية ما قيمته 40 مليون دولار سنة 2004 مقابل 25 مليون دولار سنة 2003، والذي جعل الجزائر في المرتبة 40 من البلدات التي تتجه لها الاستثمارات الفرنسية ، وقد كانت في المرتبة 50 سنة 2003 [4].

---

[1] الجزائر ... سونطراك ترد على قضية تصدير الغاز مجانا إلى فرنسا ، متوفر على /www.alarabiya.net //https. بتاريخ 25 مارس 2019 ، تاريخ التصفح 30 أفريل 2023 .

[2] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 187 .

[3] شطيبي علي ،المرجع السابق ، ص 175 .

[4] ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 –2007 ، ص 210.

ب . الاستثمارات المحققة في الفترة ما بين 2005 . 2009 :

أحصت ***ANIMA** بين عام 2003 . 2007 مجموعة 379 مشروعا للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، بمجموع 22 مليار يورو ، ونصيب الثروات الأجنبية المباشرة الأوروبية منها 152 مشروعا من بينها 111 منها لفرنسا بقيمة إجمالية قدرت بـ 10.6 مليار يورو ، منها 1.75 مليار يورو لفرنسا ، 1.150 مليار يورو في سنة 2007م ، ففي عام 2006م أحصت 29 مشروعا استثماريا ، والاتجاه يتسارع منذ النصف الأول من عام 2007م ، لتسيطر فرنسا على النسبة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المحقق في الجزائر [1].

فالعلاقة بين الجزائر وفرنسا ركزت على الجانب الاقتصادي ، فان الرئيس الجزائري نفسه يذكر ذلك في مقابلة : " في المجالين الاقتصادي والتجاري حققت العلاقات تقدما ملحوظا خاصة على المستوى التجاري التي بلغ حجمها 8.9 مليار دولار عام 2006م و 9 مليارات دولار عام 2007م ، وبلغ حجم الاستثمارات الفرنسية بين عامي 2002 . 2007م بحسب وكالة ANDI ما يقارب 650 مليون دولار بفضل انجاز 135 مشروع استثماري ، كما دعا نيكولاي ساركوزي إلى معاهدة صداقة مبسطة عشية زيارته إلى الجزائر في 2 ديسمبر 2007م[2].

كما تم التوقيع على اتفاقيتي تعاون إحداهما في مجال الطاقة النووية المدنية ، والأخرى في مجال الدفاع بمناسبة زيارة رئيس الوزراء فرنسوا فيون للجزائر في الفترة من 21 إلى 22 جوان 2008 ، وبنفس الطريقة فور انتخابه بدأ الرئيس الفرنسي زيارات إلى الدول الأوروبية وكذلك إلى دول الجنوب والبحر المتوسط ، وبدءا بالجزائر من أجل ترويج مشروع " الاتحاد المتوسطي " [3].

---

[1] شطبي علي،المرجع السابق ، ص 176

*ANIMA هي عبارة عن منظمة متعددة البلدان للتعاون من اجل التنمية الاقتصادية في البحر الأبيض المتوسط تجمع شبيكة ANIMA بين وكالات الوطنية لتعزيز المناطق والمنظمات الدولية ورابطات رواد الأعمال ومجموعات الابتكار والمستثمرين ومعاهد البحوث ، يتم تجربتها ممن مرسيليا (فرنسا) و يراسلها عبد القادر قطاري ، هدف .ANIMA. المساهمة في تحسين المستمر لمناخ الأعمال والتنمية اقتصادية .

[2] Mustahpaarihir.lesrelation extérieures franco-algériennes a l épreuve de la reconnaissance des torts infliges. De 1962 a nos jours .thèse pour le doctorat en séance politique .école doctorale de droit ..université de bordeaux .2014 . p 238

. [3] Ibid . 239

شكل رقم واحد :يمثل عدد المشاريع الاستثمارية الخارجية المباشرة في الجزائر

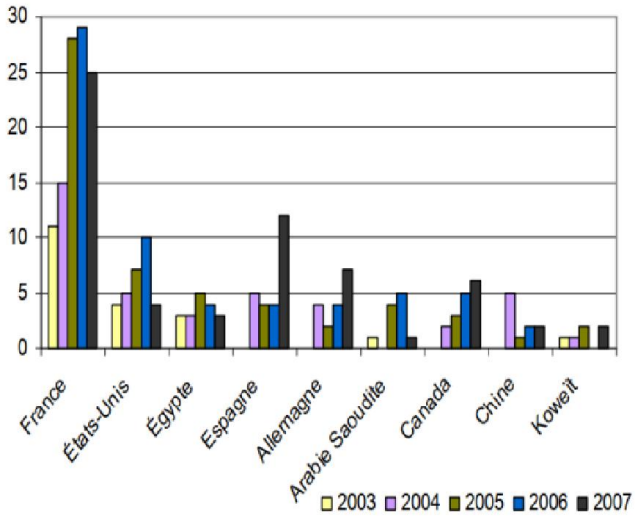

المصدر: شطيبي علي, ص177

ج . الاستثمارات المحققة بين 2010 . 2012 :

إن تدفق الاستثمارات الفرنسية خلال عام 2010 وصلت إلى 2.264 مليار دولار من التدفقات مقابل 2.571 مليار دولار في عام 2011م بشكل عام ، فمنطقة المغرب العربي قدرت بـ 7260في عام 2010 مقابل 6233 مليار دولار في العام الماضي وبذلك تأتي الجزائر في المرتبة الأولى بين الدول شمال إفريقيا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2010 و 2011م[1] ، وخاصة سنة 2010م التي كان فيها الاستثمار الأجنبي أكثر ديناميكية وهذا نتيجة انتعاش في عمليات الاندماج والاستحواذ الدولية بنسبة 36 % على مدى الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010م بعد انخفاض بنسبة 34 % في عام 2009م ، كما يبدوا أن تقرير الأونكتاد عن الاستثمار في العالم لعام 2011مإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زادت بشكل طفيف 5 % لتصل إلى 1244 مليار دولار في عام 2010م[2] .

[1]Mekhmoukh sakina .les investissements directs étrangers en Algérie et le rôle de la politique université de bijaia .p195.

[2]Tchom farouk .les investissement direct étranger dans le secteur des hydrocarbure et son rôle dans le développement économique cas de l Algérie .faculté des science économique . université de oran.2015 .-2016. P45

إلا أن ميشيل دي كافاريلي رئيس الغرفة الفرنسية في التجارة والصناعة في الجزائر في مقابلة مع مجلة الاقتصاد الجزائريL'ACTUEL العالمية صرح بأن الجزائر لديها سوق كبيرة ومزدهرة للغاية لكنها تحتاج إلى موارد مالية كبيرة لتطويرها من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، ففي عام 2012 م احتلت فرنسا المرتبة الأولى كمستثمر أجنبي(باستثناء المحروقات) بمبلغ 211 مليون يورو ومخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 1.94 مليار يورو [1].

فقد استفادت ستة قطاعات من 90 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي الفرنسي في الجزائر قطاع المصرفي بنسبة 39 % والمحروقات بنسبة 12 % ، صناعة الأدوية 13.7 %، والأنشطة الهندسية 10.4 % ، الصناعات الغذائية 8.5 % ، وقطاع السيارات 5.7 % .

وتجدر الإشارة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعيد المنال ليهيمن عليها المستثمرون الأوربيون سواء في المجال الهيدرو كربونات أو غالبية القطاعات الأخرى
(الاتصالات والبنية التحتية)[2].

د . الاستثمارات الفرنسية المحققة بين 2013 ـ 2019 :

تعتبر هذه المرحلة خاصة في تاريخ الجزائر ، فهي مرحلة التي عرفت عدم الاستقرار السياسي في العالم العربي ، فيما يعرف بـ " ثروات الربيع العربي " ، وسقط على إثرها رؤساء عرب ، ولم تكن الجزائر بعيدة عن هذه التقلبات بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية ، وعلى خلاف باقي الدول لم يتحرك الشعب الجزائري ، وبقية الأوضاع متردية ، ورغم غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بسبب المرض إلا أن العلاقات مع معظم الدول ظلت كما هي ولم تكن العلاقات الجزائرية الفرنسية لتشد عن القاعدة ، وجاء الإعلان للصداقة والتعاون سنة 2012 ليؤكد ذلك [3].

صرح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس خلال لقائه لوزير الصناعة الجزائري عبد السلام بوشوارب في مجال الاقتصاد"يجب أن نذهب بعيدا لأن فرنسا تريد أن تبقى الشريك الاقتصادي الأول للجزائر ، حيث استوردت الجزائر

[1]Bellatreche youcef . Algérie .la nouvelle politique d'attractions d'investissements d'investissements directs étrangers face a l'hésitation des investisseurs. p28.

[2]Bellatreche youcef. op.cit . p 29-30.

[3]شبيطي علي ،المرجع السابق ، ص ص 179-180 .

خلال سنة 2013م أكثر من 55 مليار دولار من السلع مقابل صادرات بلغت 63.5 مليار دولار معظمها من النفط والغاز ومنتجات نفطية ، علما بأن أهم ما تستورده الجزائر هو الحبوب والأدوية والسيارات"[1] .

وتوج الاجتماع للكوميغا بتوقيع ثلاث اتفاقيات شراكة اقتصادية بين الجانبين الفرنسي والجزائري ويتعلق باتفاق بين مجموعة PMO قسنطينة ومجموعة كوندور ، ومجموعة PSA Peugeot الفرنسية لإنتاج المركبات في الجزائر ويأتي مشروع بيجو بقيمة 100 مليون يورو ، والمقسم وفقا لقاعدة (49/51) وبعد إنشاء مصنع رونو الذي بدأ بالإنتاج سنة 2014م.[2]

أما الاتفاق الثاني فيخص إنشاء مجمع لتصدير الفواكه والخضروات نحو أوروبا ، في إطار شراكة في مجال المنتجات الزراعية العضوية بين مجموعة Agromed الجزائرية والشركة الفرنسية Agrolog ، أما الاتفاقية الثالثة تتعلق بمشروع إنشاء مصنع للمعدات الكهربائية بين ElecEldjair ومجموعة Gica و مجموعة Schneider الفرنسية ، وتحضر فرنسا حتى الآن مع 450 شركة توفر 40.000 وظيفة مباشرة و 100.000وظيفة غير مباشرة. [3]

فبالنسبة للاستثمارات الفرنسية في الجزائر ، يقول الخبير الاقتصادي الجزائري " إن الاستثمارات الفرنسية في الجزائر تطورت بشكل كبير ، بحيث بلغت 64 مليون يورو سنة 2016م و182 مليون يورو سنة 2017م ، ثم قفزت إلى 283 مليون يورو سنة 2018م ، لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2019 بـ 432 مليون يورو، حيث بلغ مجموع الرصيد الفرنسي بالجزائر 2.6 مليار يورو ، هذا بالإضافة إلى 450 شركة ومقاول من فرنسا يشتغلون في الجزائر ويوفرون نحو 40 ألف منصب شغل ، يقول خرشي (ص 30) مشيرا إلى إن 80% من هذه الشركات تعيد استثمار أرباحها في الجزائر ".[4]

. لاحظنا من خلال دراستنا لمستوى الاستثمارات الفرنسية في الجزائر أنه فرنسا تحتل المراتب الأولى من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكذلك حظيت بامتيازات كبيرة خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة ، وكانت فترة

---

[1] الصين تنافس فرنسا في سوق الجزائر ، متوفر على .Arabic/ news/ www.aljazeera.net // https بتاريخ 10-6-2014 ، تاريخ التصفح 28 فريل 2023 .

[2] زيارة ماكرون إلى الجزائر 18 فرصة لإعطاء دفع للشراكة الاقتصادية ، متوفر على وكالة الأنباء الجزائرية ، بتاريخ الثلاثاء 5 ديسمبر 2017 ، على الساعة 19.26 ، تاريخ التصفح 2023/4/29.

[3] زيارة ماكرون إلى الجزائر... ، المرجع السابق .

[4] مليارات ونفوذ تاريخي ... ما الذي ستخسره فرنسا لو لم تحتو الخلاف مع الجزائر ، متوفر على .https/www.trtarabi.com... بتاريخ 3 أكتوبر 2021 ، تاريخ التصفح ، 2023/4/32

انتعاش بالنسبة لها وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي إلا أن الجانب الاقتصادي لم يتأثر وظل على نفس الوتيرة .

المطلب الثاني: دور المحدد الاجتماعي والثقافي في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

أ . ملف الهجرة بين الجزائر وفرنسا :

تعتبر الهيمنة الاستعمارية الفرنسية البداية التاريخية للهجرة الجزائرية إليها[1] ، لذا لابد من وضع ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا في سياقها التاريخي والموضوعي حيث وجدت فرنسا حاجتها إلى الأيادي العاملة وكانت الجزائر أقرب مصادر إليها وذلك للمساهمة في إعمار ما خلفته الحرب [2].

فخلال فترة حكم جاك شيراك شغل نيكولاي ساركوزي منصب وزير الداخلية لفترتين متتاليتين من ماي 2002م إلى مارس 2004م ، ثم من جويلية 2005م إلى مارس 2007م ، وقد قررا إجراء مراجعة جذرية للقانون المعمول به وتبنى سياسات متشددة تجاه قضايا الهجرة والأمن ، حيث عمل على إصدار ما لا يقل عن خمس قوانين تتعلق بقضايا الهجرة والاندماج والجنسية ، وكان من بين أولى القوانين لهذه الحقبة قانون 11 ـ 19 الصادر بتاريخ 26 نوفمبر 2003م يهدف هذا القانون إلى الحد من الهجرة غير الشرعية [3]، فالهجرة عرفت أسوأ قانون في تاريخها خلال تولي نيكولاي ساركوزي منصب وزير الداخلية والذي توصل إلى قناعة مفادها أن الهجرة أصبحت تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا على فرنسا ، وهو ما أدى بساركوزي إلى عرض قانونه الجديد حول الهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في 17 جوان 2006م ، عرف فيما بعد بقانون ساركوزي للهجرة وهو قانون رقم 911 ـ 2006 ، يستند قانونه للهجرة على فكرة هجرة المختارة ، وبعد تولي ساركوزي الحكم في 2007م أنشأ وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية الفرنسية[4] وسياسته للهجرة ارتكزت على ثلاث محاور :

1- تنظيم تدفقات الهجرة إلى فرنسا .

2- تسهيل الاندماج للمهاجرين وتعزيز الهوية الفرنسية .

---

[1] شارل روبير وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر : عيسى عصفور دار منشورا عويدات ، طبعة 1 ، بيروت ، 1980 ، ص 86.

[2] ميلاد مفتاح الحراثي ، تحديات الأمن القومي غرب المتوسط : دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئية الأمنية وديناميكيات ، في إقليم غرب المتوسط ، العراق ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2013 ، ص ص 83.

[3] ساعو حورية، المرجع السابق، ص 259.

[4] ساعد رشيد ،واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغربية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، 2011 -2012 ، بسكرة ص 39.

3- تعزيز التضامن داخل سكان المهاجرين " مبدأ التنمية المشتركة ".[1]

قرر البرلمان الفرنسي في 11 ماي 2011م بعد أشهر عديدة من النقاش وتعاقب ثلاث وزراء على الوزارة الخارجية مشروع قانون المتعلق بالهجرة والذي يشدد إجراءات بترحيل الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية وصوتت الجمعية الوطنية لصالح مشروع القانون بأغلبية 297 صوتا مقابل 193 ، في حين صوت مجلس الشيوخ في المساء لصالح المشروع بالأغلبية 12 صوتا مقابل 151 ، بعدها سحب هذا المشروع في مارس بضغط برلماني بالبند المتعلق بتمديد فترة سحب الجنسية للمتجنسين[2] ، فظاهرة الهجرة غير الشرعية تسود بصفة خاصة في السواحل الغربية والشرقية للبلاد ، وأصبحت تسجل تزايد ملحوظ من الفترة الممتدة من 1999م إلى 2014م سجلت من خلالها مصالح الدرك الوطني أن غالبية المهاجرين أعمارهم ما بين 18 و 40 سنة بما فيهم القصر ، فقد تم توقيف خلال 2007م . 23 شابا أقل من 18 سنة و 742 شخصا تتراوح أعمارهم بين 18 و 28 سنة ، وتوقيف 279 شخصا تتراوح أعمارهم بين 29 إلى 40 سنة ، وتم توقيف 27 شخصا من مختلف شرائح المجتمع[3] ، حيث يقدر التقرير الأخير للأسكو مناقشاته الذي اعتمد على بيانات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة عدد المهاجرين من البلدان العربية تقدر بـ 21.974.881 شخص ، وهو ضعف العدد المسجل في عام 1990م ومثل المهاجرون نسبة 5.9 بالمائة من سكان المنطقة عام 2013م[4]فخلال ثلاث سنوات 2012م ، 2013م ، و2014م تمثلت في القضايا المعاينة التي بلغت 114 قضية بالنسبة لسنة 2014م كأكبر حد بالإضافة إلى الأشخاص الموقوفين نسبة 1071 موقوف ، بالإضافة إلى الموقوفين والإيداع بالحبس والإفراج المؤقت حيث نلاحظ زيادة ملموسة من سنة 2013مإلى 2014م فمثلا قدرت نسبة الموقوفين سنة 2013 بـ 714 شخص ، أما سنة 2014 بـ 1071 وهي زيادة معتبرة بلغت 50 %[5]، إلا أن هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين في حوض البحر الأبيض المتوسط ظهرت العديد من المشاكل المرتبطة بالهجرة ، فبالإضافة إلى حالات الغرق الكثيرة المسجلة في

---

[1] ساعو حورية ، المرجع السابق ، ص ص 264-265.

[2] ساعد رشيد ،المرجع السابق ، ص ص 40-41.

[3] زموري ليندة ، سياسات معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر 200-2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص رسم السياسات العامة ، جامعة الجزائر03 ، 2016-2017 ، ص 78.

[4] الهجرة والشباب العربي: الهجرة والمستقبل " المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 18-20مارس 2017، عدد 22، الدوحة، ص 216.

[5] زموري ليندة ،المرجع السابق ، ص 79.

البحر وهناك مشاكل كثيرة ينقلها أو يسببها المهاجرون للبلدان المستقبلة ، مشاكل اجتماعية واقتصادية وأمنية[1]، وخاصة لارتباطها ببعض الجرائم التي تهدد الأمن القومي لبعض الدول مثل: جرائم غسل الأموال، تهريب الأسلحة والمخدرات [2].

ب . المهاجرون الجزائريون في فرنسا ومشكلات الاندماج :

تعد أعمال العنف والشغب في فرنسا وكذا تفجيرات باريس تجسيدا لمعضلة الاندماج وفشل السياسة الاستيعابية الفرنسية بعد عقود من الهجرة ، وقد اعترف عدد من الساسة الأوربيون بذلك ، حيث أشار جوزيه مانويل بارسو رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية ، فقد اعتمدت سياسة الاندماج الفرنسية خلال العقود الماضية على المعايير والتقاليد الخاصة بالثقافة الفرنسية ، وتجاهلت مرجعيات المهاجرين الثقافية مثل قانون منع ارتداء الرموز الدينية ، والذي بموجبه حظر الحجاب وفصل 47 طالبا خلال عام دراسي 2005م[3] حيث أنه نرى أن أحد الملامح الأساسية بالنسبة للوجود الجزائري في فرنسا هو البطء الشديد في عملية الاندماج والحقيقة أن الجزائريين مهمشين في المجتمع الفرنسي رغم التاريخ الطويل لهجرتهم ، وهناك عوامل ساعدت عل ى تأكيد عزلة الجزائريين على الرغم من أنهم لم يبدؤا عملية التواصل بالمجتمع الفرنسي عند وصولهم إلى فرنسا [4]، إلا أنه سياسة الاندماج التي انتهجتها فرنسا اتجاه الأجانب ، اختلفت من حقبة زمنية إلى أخرى ومن جالية إلى أخرى حسب ما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد وحسب ما تمليه طبيعة المجتمع الفرنسي ، حيث عرفت فرنسا خلال مطلع القرن 19م هجرة كبيرة واستطاعت استيعابها لأن الهجرة تحمل تقاربا ثقافيا مع المجتمع الفرنسي لأن معظمها كان من اسبانيا والبرتغال وإيطاليا ، غير أن الأمر اختلف تماما بالنسبة إلى الجالية الجزائرية فهي والمجتمع الفرنسي يعرفان تباعدا ثقافيا واسعا (اللغة ، الدين ، العادات والتقاليد) أي اختلاف جوهري في مقومات الهوية[5] .

إن سياسات الاندماج والاستيعاب المختلفة تسعى إلى سلخ المهاجرين الجزائريين من الجيل الثاني عن العادات والتقاليد ، بل وترى في كون ارتباطهم ببلدهم الأصلي خطورة لأن الإبقاء على هذه العلاقات والروابط مع البلد

---

[1]شطيبي علي ،المرجع السابق ، ص 149.

[2]عبد الله العشري ،تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي ،المجلة العربية للآداب و الدراسات الإنسانية، العدد 3 ، تاريخ النشر 14 ، ابريل 2018 ، ص 121.

[3]ساعو حورية و مزارة زهيرة ،إشكالية الهجرة واندماج المهاجرين المغاربة في فرنسا ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 7 ، العدد 1 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، 2022 ، شلف ، ص 9.

[4]ساعو حورية ،المرجع السابق ،ص 198.

[5]ساعو حورية و مزارة زهير ،المرجع السابق ، ص 10.

الأصلي ينمي باستمرار الشعور بالانتماء إلى المرجعية التي برزت في اختيار من أنا وهي ، العرق ، الجنس و الدين ، لأن الدين بالنسبة لهم عنصر احتفاظ بالهوية لذلك في النتائج الأولية احتل الدين الإسلامي الصدارة في قائمة مكونات الهوية[1].

ج . اللغة الفرنسية ومدى تأثيرها على المجتمع الجزائري :

تعد القيم والمعايير الثقافية من الثوابت المشكلة لفلسفة السياسة الخارجية الفرنسية والهادفة إلى تعزيز المكانة الثقافية واللغوية لفرنسا في العالم من خلال نشر لغتها وقيمتها الثقافية والإنسانية [2]، فقد عملت فرنسا على انتهاج سياسة مغايرة تماما تمثلت في الاستيطان عن طريق جلب العنصر الأوروبي إلى بعض مستعمراتها والعمل على نشر القيم والدين والثقافة الفرنسية استمرت آثار هذه السياسات إلى فترة ما بعد الاستعمار[3] ، ففرنسا حاولت مسخ الهوية الجزائرية بكل مقوماتها وخصوصياتها ، وإنهاء مقومات الثقافة الجزائرية ، كلمة الثقافة تدل في معناها الإنجليزي مباشرة كمرادف لمعنى الحضارة حيث عرفها رادكليف براون ، وماكس فيبر ، وادوارد تايلور أن الثقافة هي ذلك المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف ، وغير ذلك من إمكانيات وعادات التي يكسبها الإنسان[4] .

حيث نجد أن سياسة اللغة الفرنسية تتمتع بطابع شمولي لأنها ترمي من جهة إلى ترقية اللغة الفرنسية داخل فرنسا نفسها ، ثم دعم خلق مضامين ومصالح بالفرنسية داخل الفضاءات الدولية وفي الوسائل الرقمية الحديثة مع تسهيل طرق الوصول إليها ومن جهة أخرى تعتبر اللغة الفرنسية لغة الجمهورية لغة الوحدة الوطنية والهيئات

[1] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 201.

[2] جيلالي بشلاغم ،المرجع السابق ، ص 196.

[3] خالد روشو وآخرون ، المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية ، مجلة دورية ، المجلد التاسع ، العدد 4 ، إصدار المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي ، تيسمسيلت ، ديسمبر 2018 ، ص 65.

[4] شرقي رحيمة ، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية عدد 11 جوان 2013 ، ص 191.

العمومية ولغة مساواة الجميع ومركب أساسي للارتباطات الاجتماعية وأحد أهم عوامل التكامل ، وشاهد أساسي على الحضور الفرنسي الدولي والأداة الأكثر فاعلية[1] .

فتاريخ اللغة الفرنسية خارج فرنسا مع الحروب الصليبية ، فقد عملت فرنسا على نشر ثقافتها وحضارتها في جميع مستعمراتها وخاصة في الجزائر ، من خلال **الفرانكفونية*** ، كما يعد الامتداد التاريخي بين فرنسا والجزائر المدخل الأساسي لترسيخ سياستها الثقافية ، حيث تعد مرحلة الاحتلال ذات أهمية بالغة لأنها أنتجت نخب فكرية وسياسية واقتصادية فرانكفونية ، وهذا ما ساعد على بروز الواقع الثقافي الفرانكفوني في الجزائر حسب ما ترغب به فرنسا [2]، فهي تعمل على تكريس التبعية الثقافية للجزائر وتغذيتها منذ الاستقلال واعتمدت في ذلك على مجموعة من الآليات والوسائل أهمها :

. التأطير البشري والمادي لهذه السياسة : فقد جندت فرنسا آلاف الأساتذة والمعلمين والإداريين والأطباء وغيرها ، لكن تناقصت هذه الأعداد في الستينات .

. دعم مشاريع الإدماج اللغوي الفرنسي .

. دعم الأدوات والتلفزيونية والصحفية: في الجزائر وفرنسا من خلال تغذيتها بالبرامج الثقافية والتلفزيونية والفنية بهدف نشر القيم والمعايير الثقافية الفرنسية في المجتمع الجزائري.

. تشجيع عملية التوأمة الثقافية والرياضة والفنية.[3]

كما سعت فرنسا إلى نشر التعليم الفرنسي بالمنطقة الفرانكفونية والمستعمرات القديمة وتشجيع التحدث باللغة الفرنسية والتمكين لها كما تسعى الحكومة الفرنسية جاهدة للتحكم في قطاعات التعليم والتربية والثقافة.[4] .

كما تعتبر سلسلة المراكز الثقافية والمدارس في الجزائر من أنشط الوسائل في الترويج للثقافة واللغة والقيم الفرنسية، حيث توجد 6 مراكز ثقافية في المدن الجزائرية الكبرى ، ومدرستين فرنسيتين والتي نشاطها منذ إعادة

---

[1] بوقراص رقية ،الفرانكفونية في السياسة الخارجية الفرنسية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ، 2008-2009 ، ص 23.

***الفرانكفونية** : قام الجغرافي الفرنسية او نزيم ريكلو ، باشتقاقه عام 1871 ، وهو مكون من مقطعين فرنكو(من فرنسا) و فوني (من الصوت) وانتشر عام 1960 م.

[2] خالد روشو وآخرون ، المرجع السابق ، ص 75.

[3] جيلالي بشلاغم ،المرجع السابق ، ص ص 197-198.

[4] خالد روشو وآخرون ،المرجع السابق ، ص 76.

افتتاح المركز الثقافي الفرنسي في الجزائر العاصمة عام 2002م ، والمركزين الثقافيين في وهران وعنابة عام 2002م و قسنطينة عام 2005م وتلمسان عام 2000م وتيزي وزو عام 2007م.[1]

كما قامت فرنسا بعدة تسهيلات كبيرة لاستقبال الطلبة الجزائريين في جامعاتها بلغ عددهم سنة 2005م ما يقارب 21671 طالب تعمل على استغلالهم بعد تخرجهم والدليل على ذلك مؤسساتها ومستشفياتها مكتظة بالكفاءات العلمية من العالم الثالث وفي إطار التعاون الثقافي بين البلدين حسب منظور الفرنسي أربعة محاور أساسية :

1/ دعم التكوين البشري .

2/ دعم تعليم اللغة الفرنسية أساس شراكة التربوية واللغوية .

3/ تطوير الشراكة الثقافية مع احترام التعددية والاختلاف .

4/ الدعم المؤسساتي[2] .

فعلى الرغم من رفض الجزائر طيلة أربعة عقود من الزمن بعد الاستقلال الانضمام إلى الفرانكفونية إلا أنها تعد من أكبر الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية ورغم عدم الاعتراف الرسمي باللغة الفرنسية في الجزائر إلا أنها تبقى اللغة الثانية المفضلة لدى الجزائريين ، حيث يمثل عدد الناطقين بالفرنسية بالجزائر بـ 57 %[3] ، وتبقى نهاية القرن العشرين انطلاقة هامة لتنظيم مميز يدعم الانتشار الدولي للغة الفرنسية[4] .

[1] جيلالي بشلاغم ،المرجع السابق ، ص 198.

[2] عبد المالك حطاب ، المرجع السابق ، ص ص 171-272.

[3] جيلالي بشلاغم ،المرجع السابق ، ص 199.

[4] بوقراص رقية ،المرجع السابق ، ص 27.

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في مسار العلاقات بين الجزائر وفرنسا ، في مرحلة حكم عبد العزيز بوتفليقة ودور اتفاقيات إيفيان في التحكم بسير العلاقات بين البلدين وتأثيرها على مختلف مجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

كذلك بسبب عدم اعتراف فرنسا بجرائمها في الجزائر بسبب مشكلة عميقة خصوصا بعد صدور قانون تمجيد الاستعمار ، كما تعتبر مشكلة الأرشيف لدى فرنسا أحد الأسباب في الخلافات المزمنة بين الدولتين بسبب رفض فرنسا تسليم هذا الأرشيف ، كما تحدثنا عن الاستثمارات الفرنسية في الجزائر وحجمها ومجالاتها .

ففرنسا تحتل المراتب الأولى من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، فقد حظيت فرنسا في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة بالتفضيل عن باقي المستثمرين وبامتيازات كثيرة، كما تعتبر قضايا الهجرة إحدى أهم العوامل المهمة في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

الفصل الثالث:

أنماط التعاون في العلاقات الجزائرية الفرنسية

تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة حيث وجب على الجزائر مواكبة هذه الفترة خاصة و إن الجزائر عرفت أزمة الثمانيات بداية التسعينات التي عصفت باقتصادها إلى حافة الهاوية وهو ما دفع الجزائر إلى فتح التعاون في جميع المجالات وتوقيع لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي يعتبر الشريك الأول التجاري لها ومبادرة 5+5 وكذلك الاتحاد من أجل المتوسط.

المبحث الأول: محاور التعاون الثنائية الجزائرية – الفرنسية

المطلب الأول: التعاون الجزائري – الفرنسي في المجال السياسي:

فترة حكم جاك شيراك 1999-2007 :

بعد وصول جاك شيراك إلى السلطة سنة 1995م وجد علاقات بلاده مع الجزائر في حالة غير طبيعية خاصة بعد قرار الخارجية الفرنسية بغلق قنصليتي " وهران " و عنابة " " والمركز الثقافي الفرنسي " وغادرت بعثات دبلوماسية واقتصادية في الجزائر[1].

و كنتيجة لذلك وإيمانا منه بان مصلحة بلاده تكمن في الإبقاء على العلاقات متميزة مع الجزائر، عمل جاك شيراك منذ منتصف 1995 م على إعادة تأهيل سياسة بلاده الخارجية اتجاه الجزائر وإقامة علاقات ثنائية تستند على أسس جديدة أهمها احترام سيادة كل بلد.[2]

وأول خطوة إيجابية في إطار تجاوز مشاكلهما التاريخية أعلن جاك شيراك دعمه الكامل و مساعدة غير مشروطة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وذلك بعدما وصل التوتر والخلاف بين الطرفين إلى مرحلة متقدمة تعود إلى سنة 1995م ، حيث كان يفترض لقاء جاك شيراك بالرئيس الجزائري اليامين زروال على هامش اجتماعات الجمعية العامة – للأمم المتحدة ، هذا اللقاء تم إلغاؤه من طرف الحكومة[3]الجزائرية بعدما خضعت فرنسا إلى الضغوط التي مارستها الجماعات الإرهابية عليها من خلال تهديدات بشن عمليات مسلحة على أراضيها وكانت ترى هذه الجماعات إن هذا اللقاء يمثل مساندة للحكومة الجزائرية ، ونتيجة لتلك الضغوطات ، عبرت فرنسا بعد ذلك عن قلقها من عدم تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في الجزائر وبما أن الجزائر ظلت متمسكة بموقفها [4]، فلقد جاءت التصريحات الفرنسية في وقت كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية شبه جامدة ولكن بمجرد سماع الجزائر للموقف الفرنسي حتى حنى ظهر التوتر على صعيد التصريحات ، فالجزائر اعتبرت موقف فرنسا تدخلا في خصوصيات الجزائر وشؤونها الداخلية الخاصة ، وسرعان ما جاء الرد عن طريق الرئيس الجزائري حين قال : " إني ارفض أي تدخل فرنسي في شؤوننا فلا وصاية ولا حماية وإحكام ودروس وعلى فرنسا أن تكف عن دس انفها في شؤون الجزائر الداخلية وان تشتغل بشؤونها الخاصة"[5] ، وهذا ما أدى إلى تيقن جاك شيراك تماما برفض الجزائر ممارسة

---

[1] Nicol Grimaud, la politique Exteriors de l'algerie,1962-1978 Paris :karthal.1984.pp 42.47.

[2] عبد المالك حطاب، المرجع السابق. ص 247.

[3] المرجع نفسه .ص 248.

[4] أحمد مهابة، عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة، السياسة الدولية العدد 137، جويلية1999 . ص 24.

[5] المرجع نفسه ، ص 204.

أي شكل من أشكال الوصاية عليها آو حتى التدخل في شونها الداخلية ، وتميزت سياسة بالحذر الشديد والرص الدائم على استفزاز الحكومة الجزائرية من خلال اتخاذ أية مواقف مبنية على منطقة الأبوة .

وقد تطابق أفكار جاك شيراك السياسة مع الواقع العلمي للعلاقات الثنائية إلى حد كبير، إذ أكد بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 م بأنه باستطاعته تسيير أمور بلاده وان فرنسا تقف إلى جانبه[1]وفي إطار مشروع الوئام المدني الذي يستحق في نظر جاك شيراك التقدير و المساندة .

وتعد السياسة الخارجية امتدادا للسياسة الداخلية لذا حاول بوتفليقة غداة وصوله إلى الحكم إلى تحسين صورة الجزائر الخارجية من خلال استعادة دورها الحقيقي على الساحة الدولية ، فقد إقامة الجزائر علاقات صداقة و تعاون وشراكة مع مختلف الدول من خلال عمل دبلوماسي متزامن ومكثف في مختلف المجلات وبهذا تعزز دور الجزائر في مختلف الأطر و المؤسسات الجمهورية والدولية كاتحاد المغرب العربي ، جامعة الدول العربية ، مجموعة 77+ الصين ، حركة عدم الانحياز ...الخ .[2]

وكذلك تطورات العلاقات مع التجمعات الإقليمية الكبرى كالإتحاد الأوربي أما عن علاقة الجزائر بفرنسا فبعد التوتر الذي خيم عليها سنة 1999 م عقب انتخاب الرئيس بوتفليقة[3] ، جاءت مشكلة عودة الخطوط الجوية الفرنسية للجزائر فبعد تصريح هوبر فيدرين في أثناء زيارته للجزائر بأن حكومة بلاده تسعى جاهدة لإنهاء هذه المشكلة ، و أنه قرار خالص للشركة يصعب على الحكومة فرضه عليها ، كما أكد في السياق نفسه الرئيس جاك شيراك اهتمامه بالموضوع حين تحدث عن أهمية استئناف دخلات الشركة الفرنسية من اجل تحسين العلاقات بين الجزائر وفرنسا.

لقد جاء إعلان شركة الخطوط الجوية الفرنسية عن شروط عودتها إلى المطارات الجزائرية ليعقد المشكلة ومن جملة الشروط التي فرضتها الشركة الفرنسية تأمين أكثر للمطارات الجزائرية، وكان الرد الجزائري من طرف الرئيس بوتفليقة حين قال: "لا يمكن شركة الخطوط الجوية الفرنسية أن تحل محل سيادة الجزائر فلا مجال للتفاوض بخصوص سيادة بلادنا " وكرر الرئيس الجزائري الرفض حول تامين المطارات حين قال " أن مطارات الجزائر آمنة بشكل كاف وفعال ... و إن أرادت الخطوط الفرنسية العودة فمرحبا بها، ولكن دون شروط وإلا فلتبق حيث هي".[4]

---

[1]عبد المالك حطاب، المرجع السابق، ص 248.

[2]إبراهيم رماني، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999– 2003م الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، منشوراتANEP ، الجزائر.2003 . ص19.

[3]نصر القفاص، كنت في الجزائر، ط 1، منشوراتANEP، الجزائر 2000ص 315.

[4]المرجع نفسه، ص ص 337–338.

فبعد فترة الفتور التي طغت على العلاقات الجزائرية الفرنسية حاول الرئيسان الجزائري والفرنسي إعادة دفع عجلة العلاقات إلى الأمام بتكثيف اللقاءات الثنائية بين البلدين ، بداية من زيارة وزير الداخلية الفرنسي جون بيار شوفمنان للجزائر في جويلية 1999 م هذه الزيارة حضرت لزيارة الدولة للرئيس الجزائري لباريس في 14 جوان 2000 م[1] كانت هذه الزيارة فرصة لتحسين العلاقات الجزائرية الفرنسية من جهة ومناسبة للجزائر لطرح مواقفها في الكثير من القضايا من جهة أخرى ، فلقد حركت في هده الزيارة العديد من الملفات كقضية عودة الخطوط الجوية الفرنسية، قضية الحركى وواجب الذاكرة ، مسألة الديون المترتبة على الجزائر والتي قدرت ب 65 مليون أورو...[2]أما الطرف الفرنسي ممثلا في الرئيس جاك شيراك فقد ركز على الجانب الإنساني في سير العلاقات ، حين ذكر بشجاعة الجزائر بين في مواجهة الإرهاب ومؤكدا في الوقت ذاته على دور الجالية الجزائرية الموجود بفرنسا و التي وصفها بأنها "روح الشعبين الجزائري والفرنسي"[3]ومن نتائج هذه الزيارة في المجال الإنساني تقديم الحكومة الفرنسية تسهيلات في شروط التأشيرة للجزائريين وخاصة للصناعيين والباحثين والطلبة . [4]

أكدت سنة 2003م الطابع المتميز للعلاقات الجزائرية الفرنسية فيمكن اعتبار الزيارة التاريخية التي قام بها جاك شيراك من الفاتح إلى الثالث من شهر مارس 2003م بداية التحول في الموقف الفرنسي اتجاه الخلافات التاريخية و التخلص من منطق الأبوة، وعزرها إعلان الجزائر الذي يعد من بين أهم الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين للتأسيس لشراكة استثنائية تشمل عدة أبعاد أهمها تعميق الحوار السياسي لأجل رؤية جديدة وطموحة للعلاقات الدولية سواء في الإطار المنظماتي في كنف التعاون بين الاتحاد المغاربي والاتحاد الأوربي، أو في شكل تعاون جهوي بين ضفتين المتوسط في إطار الحوار والتشاور و الشراكة الاقتصادية ، وإعادة بعث التعاون الثقافي العلمي والتقني و دعم حرية تنقل الأشخاص .[5]

يمكن النظر إلى الاعتبارات السابقة أنها مؤشرات لبداية تنازل فرنسا عن أسلوبها القديم في التعامل مع الجزائر وهيمنة هذه النظرة على البنى السياسية في باريس وهي الرؤية التي نجدها في قانون تمجيد الاستعمار الذي أصدره البرلمان الفرنسي في 23فيفري 2005م، الذي أدى إلى عودة توتر العلاقات، وعلى هذا الأساس تدخل جاك شيراك على مستوى المجلس الدستوري الفرنسي طالبا إياه بإسقاط المادة الرابعة من هذا القانون كما طالب سفير بلاده

[1]Journal le mound, quotidien français.17 Juin 2000.
[2]Journal le mound, quotidien français.18 Juin 2000.
[3]Journal le mound, quotidien français.16 Juin 2000.
[4]Journal le mound, quotidien français.14 Juin 2000.

[5]سعد شيحاني ، المرجع السابق ، ص ص 90-91 .

بالجزائر بتصحيح هذا الوضع[1]الأمر الذي دفع بالسفير الفرنسي هوبير كولين دوفرديار إلى إلقاء خطاب تاريخي بمدينة سطيف والذي اعترف من خلاله بهمجية مجازر 8 ماي 1945[2]، ومسؤولية بلاده عن تلك الأعمال، كما دافع عن ضرورة إنشاء لجنة مختلطة من الباحثين الفرنسيين والجزائريين في مجال التاريخ لكتابته وإزالة اللبس عن كل المسائل التي لا تزال محل جدل ونقاش.[3]

يمكن تلخيص جهود جاك شيراك السياسية فيما سمي بمعاهدة الصداقة والتي كان يرمي من خلالها إلى إبرام شراكة طويلة المدى بين البلدين في مجالات الاستثمار، الهجرة، التنمية الاقتصادية، التعليم، الدفاع وغيرها من أوجه الشراكة والتعاون[4]، وقد تم الإعلان عن هذه المعاهدة خلال زيارة جاك شيراك للجزائر في مارس 2003م والتي أكد عليها مرة أخرى عندما تم إعادة انتخاب عبد العزيز بوتفليقة على رأس السلطة سنة 2004م، والمعبرة عن أهداف فرنسا السياسية في الجزائر، غير أن إلحاح الجزائر تقديم اعتذارات رسمية لجرائم فرنسا[5]خلال الفترة الاستعمارية وشروط أخرى قد حكم على هذه المعاهدة بالفشل .

وعليه فقد حاولت فرنسا احتواء كل الخلافات التي كانت تظهر نتيجة لبعض المواقف السياسية أهمها قانون التعريب، إقالة الضباط الجزائريين الذين خدموا في الجيش الفرنسي ومطالبة الجزائر بالأرشيف وغيرها من القضايا موضوع الخلاف، إلا أن الموقف الفرنسي حول الأرشيف قد شهد مؤخرا نوعا من المرونة إذ بدأت السلطات الفرنسية بتسليم أجزاء منه للجزائر، كما فتحت الأبواب أمام الباحثين الجزائريين للإطلاع عليه متى أرادوا.[6]

. فترة حكم نيكولا ساركوزي 2007- 2012:

وبعد الرئيس جاك شيراك يأتي الرئيس نيكولا ساركوزي (2007-2012) ليبدأ جولته المغاربية من الجزائر رغم العلاقات المتوترة بين البلدين مثلما أكدت نتائج المحادثات بينه وبين نظيره الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والتي ركزت على ملف الغاز تمهيدا لصفقة إستراتيجية بين البلدين.[7]

---

[1]عبد المالك حطاب، المرجع السابق .ص 251.

[2]لمزيد من التفاصيل أنظر الخطاب الذي ألقاه السيد "هوبير دوفرديار"، بجامعة فرحات عباس بمدينة سطيف، الجزائر . يوم 27 فيفري 2005, 755: www. Ambafrance-dz.org/article.php3 ?id-article .تاريخ التصفح 01 أفريل 2023 .

[3]عبد المالك حطاب، المرجع السابق، ص 252.

[4]عبد المالك حطاب ، المرجع السابق ،ص 256.

[5]Florence Beaugé , Algérie Victoire et fraude Incontestables le monde (France), 16 avril 2006,pp 116.

[6]عبد المالك حطاب، المرجع السابق، ص 256.

[7]ساعو حورية، المرجع السابق، ص 232.

زيارة رئيس الدولة للجزائر في 3 ديسمبر 2007. من قبل الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي جاءت لإعادة إطلاق العلاقات الثنائية في جميع المجالات وبهذه الاتفاقيات تم توقيع العديد من الاتفاقيات، بما في ذلك اتفاق الشراكة الجزائري–الفرنسي الذي وقع في 4 ديسمبر 2007م والتي تعتبر الوثيقة الأساسية لإصلاح العلاقات الثنائية أعقبتها زيارة الوزير الأول لفرنسا فرانسوا فيون في يوم 21 جويلية 2008م، والتي توجت بتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون.[1]

عرفت العلاقات بين البلدين بعد وصول ساركوزي إلى السلطة إلى توتر شديد بسبب رفضه لفكرة التوبة ما يدل على القطيعة في سياسة ساركوزي، الذي كان ينوي تصحيح أخطاء الماضي قال ساركوزي في خطابه أنه جاء إلى الجزائر من أجل بناء شراكة خاصة بين الشعبين، وأضاف نعم ارتكبت جرائم طوال حرب الاستقلال والتي خلفت ضحايا من الجانبين، أنه حان الوقت أن يعهد لمجموعة من المؤرخين من الجانبين لكتابة تاريخ الحرب حتى تكون هناك نظرة موحدة من الجانبين، كما أكد على بناء مستقبل مشترك مبني على التعاون والتفاهم[2]، وهذا ما يسميه عمل الذاكرة.

تكمن الخلافات بين البلدين أيضا حول ملف حقوق الإنسان ففرنسا تتهم الجزائر وتضع على الواجهة تماما ملف المفقودين أثناء حربها ضد الإرهاب في تسعينات القرن الماضي، فقد انتقد الرئيس الفرنسي خلال زيارته في 2007م الحكومة الجزائرية. [3]

كما شهدت سنة 2008م أزمة حادة بين البلدين وهذا بعدما تم إلقاء القبض على محمد زيان حساني بتهمة الاشتباه في جريمة قتل 1987[4]م، وفي بداية سنة 2010م عزم البرلمان الجزائري على إصدار قانون يجرم الاستعمار وتم إعادة فتح قضية اغتيال الرهبان في تبحرين واتهم الجيش الجزائري أمام محكمة فرنسية يوم 25 جويلية 2009م، بأن ارتكبت خطأ بقتل الرهبان السبعة، وقد تكرر الاتهام من قبل الرئيس ساركوزي وأعلن أنه سيتم

[1]Le discours de Nicolas sarkozy, 04.12.2007, http://www.algeria-watch.org/francais.htm,consulté. Le :29.4.2023 à 12 :34.

[2] Bertrand Badie et Jean Marie fardeau, la diplomatie des droits de l'homme , la revue internationale et stratégique , Dalloz, PARIS, numéro50, été 2003 , p 13.

[3] Bertrand Badie et Jean Marie fardeau, op.cit ,p 13.

[4] Farid Alilat, Algérie : « Bouteflika et la France ».http://www.Jeuneafrique.com/mag/252791/politique/algerie-bouteflika-etla France, 04 aout .2015

تسليط الضوء على هذه القضية[1]، لكن سرعان ما تراجع في تصريحاته بشأن هذه المسألة بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحى على هامش أعمال 8 في إيطاليا في 10جويلية 2009م، وظهرت مؤشرات قوية على أن العلاقات الثنائية تمر بأسوأ فتراتها، والدليل على ذلك رفض الجزائر زيارة ثلاثة وزراء فرنسيين هم وزير الداخلية بريس هورتغو وزير الهجرة إيريك بيسون ووزير الخارجية برنار كوشينر في شهر جانفي2010م إن إدراج الجزائر في القائمة السوداء وهي قائمة الدول التي يعتبر مواطنها مصدر تهديد للأمن الفرنسي فقد اعتبرت السلطات الجزائرية [2]هذا التصرف بأنه جريمة ، ولم تهدأ الأوضاع بين البلدين إلا بعد إرسال فرنسا السكرتير العام للرئاسة كلود جيان للجزائر للقاء الرئيس بوتفليقة[3]، وما يثير الدهشة هو أن البلدين يدخلا في سياق تكثيف التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب.

بعد موجة الخلافات التي شهدها سنة 2010م قام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بدعوة الرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة للمشاركة في القمة الإفريقية التي عقدت في دوفيل 27 ماي 2011م، وقد ساهم هذا في تهدئة الأوضاع وزيادة تكثيف النشاط في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وبالمقابل تم دعوة الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية و الأوروبية آلان جوبيه، إلى الجزائر في زيارة رسمية من 15-16 جويلية من قبل نظيره الجزائري مراد مدلسي، وجرى تبادل مثمر بمناسبة التعاون حول القضايا الإقليمية والدولية، وزيرا الخارجية التقيا أيضا في نيويورك على هامش الدورة 66 الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من العام نفسه.[4]

وبوصول فرانسوا هولاند لرئاسة فرنسا حاول مثل كل الرؤساء السابقين العمل على تحسين هذه العلاقات، والتي استعملها بزيارة للجزائر هدف من خلالها إلى إحياء التعاون وتغيير صفحة الذاكرة ووقع مع عشرات الوزراء المرافقين له على خمسة عشر اتفاقية.[5]

فبعد البرودة التي طبعت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال فترة حكم ساركوزي حاول الرئيس هولاند إعادة هذه العلاقات وكانت هذه الزيارة إلى الجزائر والتي أستقبل فيها استقبالا جيدا من الطرف الجزائري كرسالة من الجزائر

[1]AmoraBeghzoz, la relation Alger-Française, depuis 2000 ou le quêter d'une improbable refondation » l'année du Maghreb ,VIL le 10 Juillet 2010, http//année maghreb.rerwes.org/956 ;DOI10.4000/année Maghreb.956.

[2]AmoraBeghzoz, la relation Alger-Française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en 55,décember2010.°Méditerranée » Rayonnement du CNRS n

[3]Yahia .h .zoubir. America policy in the Maghreb :the conquest of new region? Working paper, real institution eclano13/24/2006 .p15.

[4] Coopération politique: «Relation Alger-Françaises", http://www.amb-algerie.Fr.

[5]Hollande en Algérie dans l'espoir tourner une page ," le point , frhttp://cutt.us/4gopx,puble le .18/12/2012

لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين والتي توجت بالتوقيع على إعلان الجزائر للصداقة والتعاون بين الجزائر وفرنسا والذي وقعه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، وجاء في أربعة بنود رئيسية وهي الحوار السياسي، البعد الإنساني، الثقافة والتعليم، التعاون الاقتصادي، وقررا تعزيز تبادلات رفيعة المستوى حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك ومراقبة العلاقات الثنائية من جميع جوانبها في هذا المنظور تم تشكيل "لجنة حكومية دولية رفيعة المستوى "يرأسها رئيسا الوزراء ستعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول في عام 2013م. [1]

وبعد مرور خمسين عاما على الاستقلال اعترف فرانسوا هولاند رسميا في قاعة البرلمان الجزائري بالمعاناة التي سببها الاستعمار الفرنسي والتي وصفها بأنها نظام ظالم ووحشي على الشعب الجزائري.[2]

إلا أنه في عام 2013 عاد فرنسوا هولاند بتصريح غريب حول الأمن في الجزائر عاد بالعلاقات الثنائية لحالة عدم الاستقرار مرة أخرى إذ أعلن رئيس الدولة في 16 ديسمبر بنبرة مازحة أمام المجلس الذي يمثل المؤسسات اليهودية الفرنسية في فرنسا (Crif): إن وزير الداخلية مانويل فالس قد عاد آمنا من الجزائر وسليما وأضاف أنه بالفعل أمر كبير[3]، إلا أنه أعلن المكتب الرئاسي في قصر الإليزيه بالعاصمة الفرنسية باريس الأحد 22 ديسمبر 2013م، أن كلمات الرئيس تم فهمها بشكل خاطئ، مشيرا إلى أن الرئيس الفرنسي سيبلغ أسفه للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.[4]

رغم الهفوة التي صدرت من الرئيس الفرنسي إلا أنه استمرت الزيارات بين الطرفين حيث استقبل الرئيس فرانسوا هولاند رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال في قصر الإليزيه في 4 ديسمبر 2014 خلال الدورة الثانية للجنة الحكومية الدولية الجزائرية الفرنسية الرفيعة المستوى، في نهاية الاجتماع تم توقيع عشرة اتفاقيات بين الجزائر وفرنسا تغطي عدة قطاعات بما في ذلك التعليم العالي والزراعة والطاقة النووية والبحث العلمي.. [5]

---

[1] Déclaration d'Alger sur l'amitié et la coopération entre la France et l'Algérie p3.

[2] Alger , Holland reconnait les souffrances infligées par la colonisation , le point .FR , http://cut.us/alDoh. Publié le 20/12/2012.

[3] Vidéo .Blague sur l'Algérie : François Hollande provoque un tollé , le point. Fr ,http://cut.us/INWLI , public le :22/12/2013.

[4] " هولاند يعتذر عن مزحة أغضبت الجزائر والأخيرة تبدي ارتياحها ".DW متوفر على http://cutt.us/9n6Lbبتاريخ : 2013/12/22. تاريخ التصفح : 1 أفريل 2023.

[5] Serge pautot , France- Algérie : du coté des deux rive , paris l'Harmattan , 2017. Pp 221-222.

رغم أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان في حالة مرض شديد، ولا يستطيع القيام بوظائفه كرئيس للجمهورية، وقضى فترات طويلة في مستشفيات فرنسا، إلا أن فرنسا تكتمت على الأمر وواصلت علاقاتها وزيارة مسؤوليها إلى الجزائر بصفة عادية، واستغلت ذلك للضغط على الحكومة الجزائرية من أجل الحصول على المزيد من الامتيازات مقابل التكتم، وحتى عند عزم الرئيس بوتفليقة على إعادة الترشح رحبت بذلك. [1]

من الواضح أننا يجب أن نقبل هذا الرئيس غير المكتمل وأن نقنعه بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية حتى ولو كان ذلك يعني قبول القوة الشبحية التي يجسدها عبد العزيز بوتفليقة، الذي لم يتمكن أو لم يكن قادرا من تمرير يده إلى اليمين أو إلى اليسار، وفي نفس السياق في 8 أفريل 2014م.[2]

رحب قصر الإليزيه لإعادة انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رغم انه لا يقدم الحد الأدنى من الخدمة، وكل ما كان يهم فرنسا هو استمرار مصالحها ولذلك استمرت زيارات العمل والمجاملة بين الجزائر وفرنسا وعلى أعلى مستوى، حاولت فرنسا استغلال حالة مرض الرئيس الجزائري [3]حيث لم تعرف الجزائر من في تاريخ علاقاتها مع فرنسا مغادرة مسؤول فرنسي غاضبا لعدم نيله ما يريد كما حدث مع وزيرها الأول مانويل فالس في دورتها الثالثة في أفريل غضبا دفع به إلى نشر صورة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على حسابه على تويتر بشكل يظهره متعبا، الأمر الذي خلق موجة من ردود الأفعال القوية على المستوى الرسمي الجزائري منددة بهذا الفعل، حادثة زادت من التوتر القائم أصلا بسبب الابتزازات الفرنسية للجزائر قبل انعقاد اللجنة المذكورة بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات الاقتصادية.[4]

وهكذا ألقت الخلافات الاقتصادية بظلالها على العلاقات السياسية متسببة في أزمة دبلوماسية بين البلدين، وهو ما دفع الساسة الفرنسيين للعمل بكل جدية لإعادة العلاقات إلى سابق عهدها، وشهدت الفترة الأخيرة تحركات كبيرة للساسة الفرنسيين من كافة المستويات باتجاه الجزائر خلال سنة 2016م يعبر حجم الزيارات المتبادلة بين السياسيين الجزائريين والفرنسيين على حجم المصالح المشتركة بينهم، وهكذا انتهت فترة حكم الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، الذي لم يترشح لعهدة أخرى على خلاف الرئيس الجزائري، وتبدأ فترة أخرى في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

---

[1] Christophe Dubois et Marie-Christine Tablet , paris-Alger une histoire passionnelle , France , éditions stock , 2015 , p 141.

[2] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 223.

[3] مرجع نفسه، ص 224.

[4] محمد أبو عبد الله، الجزائر تتسلخ عن فرنسا: خطوات تحررية من التبعية العربي الجديد، بتاريخ 07 جوان2016، تاريخ التصفح: 11 أفريل 2023، ، على الساعة15:21 ، http://cutt.us/qvq8Y

فترة حكم الرئيس إيمانويل ماكرون (2017-2019):[1]

حيث أن قبل الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي ترشح لها ماكرون قام بزيارة إلى الجزائر، والتقى مع رئيس الوزراء عبد المالك سلال، ووزير الخارجية رمضان لعمامرة ووزيرة التربية والتعليم نورية بن غبريط ووزير الشؤون الدينية محمد عيسى يوم 14 فيفري2016م واجتمع مع أعضاء منتدى رجال الأعمال الجزائريين.[2]

إن زيارة مرشحي الرئاسة الفرنسية للجزائر قبيل أي موعد انتخابي يطرح الكثير من التساؤلات، هل يتعلق الأمر بالجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا والتي تحمل جنسية مزدوجة ويعتبر صوتها راجحا في تغليب كفة مترشح عن آخر"، أم أن مترشحي فرنسا ما يزالون يعتبرون الجزائر أرضا فرنسية ؟"[3]

بحث مترشح فرنسي عن التمويل لحملته من طرف ممولين من دولة أخرى، سواء كانوا خواصا أو جهة رسمية يؤكد مدى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها فرنسا من جهة وكما يبين من جهة أخرى حجم الفساد الذي تعيشه الجزائر، وأن العلاقات بين الجزائر وفرنسا تجاوزت تلك المرحلة ما بين دولة ودولة، إلى مرحلة من التداخل الكلي للمصالح الشخصية والفردية، فالجزائر في هذه المرحلة من حكم الرئيس بوتفليقة فقدت مقومات الدولة الحقيقية وتحولت إلى مليكة خاصة لرجال أعمال فاسدين وحاشية رئيس مريض لا تعرف إلا مصالحها الخاصة، وهو ما مكن رجال الأعمال من تحويل مبالغ ضخمة وساهموا في تمويل حملة[4] ماكرون الانتخابية، عموما فقد فاز ماكرون بالانتخابات، وقام بزيارة للجزائر أيضا، وخال زيارته للجزائر في فيفري عندما كان مترشحا للرئاسة قال إن الاستعمار فرنسا للجزائر الذي دام 132سنة، كان جريمة ضد الإنسانية، ولقي هذا التصريح ترحيبا في الجزائر مقابل انتقادات شديدة في فرنسا من اليمين المتطرف.[5]

---

[1] ساعو حورية ، المرجع السابق، ص 224.

[2] Algérie-France-Valls et Macron a Alger : enjeux d'une visite pas comme les autres, le point.fr, http://cutt.us/ohlx. 8/4/2016.

[3] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 226.

[4] مرجع نفسه، ص 229.

[5] ماكرون بالجزائر في أول زيارة له منذ وصوله للحكم ، فرانس 24 بتاريخ 5 ديسمبر 2017، متوفر على: http://www.France24.com/ar/20171205 ايمانويل-ماكرون-زيارة- فرنسا-استعمار-اقتصاد ، تاريخ التصفح:11 أفريل 2023، على الساعة 15:42.

و كباقي الرؤساء الفرنسيين السابقين لعب الرئيس الفرنسي ماكرون على وتر الذاكرة بين الجزائر وفرنسا في اعتراف مباشر ببشاعة الاستعمار وارتكابه لجرائم ضد الإنسانية.[1]

كما دخلت عدة اتفاقيات ثنائية حيز النفاذ في عام 2019م، فقد صادقت فرنسا على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في نوفمبر 2017م وصادقت الجزائر عليها في أفريل 2018م ودخلت حيز النفاذ في ماي 2018م، كما صادق كلا الطرفين على اتفاق بشأن الشباب العامل الذي يتيح للشباب الجزائريين فرصة العمل في فرنسا وللشباب الفرنسيين فرصة التطوع دوليا في الشركات الجزائرية ودخل حيز النفاذ في مطلع عام 2018م...[2] وغيرها من الاتفاقيات التي أبرمت بين البلدين مع اعتلاء إيمانويل ماكرون سدة الحكم في فرنسا.

كان إعلان بوتفليقة ترشحه للانتخابات الرئاسية للولاية الخامسة رغم عدم ظهوره لمدة طويلة بمثابة الشرارة التي أدت إلى انفجار الأوضاع الشعبية في الجزائر، في مقابل ذلك كان رد فرنسا على تقديم عبد العزيز بوتفليقة لملف ترشحه رسميا إلى المجلس الدستوري مساندا لبوتفليقة.[3]

لكن في الجزائر الأمور كانت تسير بشكل مختلف فكيف لبلد المليون و نصف مليون شهيد أن يقبل بتنصيب رجل مريض في منصب رئاسة الجمهورية من جديد، فجاءت الدعوات في شبكات التواصل الاجتماعي للخروج يوم 22 فيفري بعد صلاة الجمعة للتعبير عن الرفض والمطالبة بإسقاط العهدة الخامسة[4]، حيث يبدوا أن فرنسا وقعت في سوء تقدير الموقف حيال الجزائر ولذلك دعمت مباشرة ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة رغم علمها بحالته الصحية السيئة، فماكرون يعرف جيدا أن مصالح بلاده في الجزائر ستكون أكثر حفظا في ظل نظام جزائري ضعيف وغير شرعي، فأني تغيير ديمقراطي منشود شعبيا سيعصف بمصالح فرنسا وامتيازاتها غير المشروعة، ولذلك ستعمل جاهدة لتغيير الوضع، لذلك اختارت الانحياز للسلطة فبقاء النظام القديم مفيدا لها ولمصالحها [5]وهو ما تبين من خلال وقوفها بجانب النظام الجزائري حتى عندما ثار الشعب الجزائري على النظام بالملايين، وهو خطأ لم يحسب له الطرف الفرنسي والرئيس ماكرون وتسبب في ثورة الشعب الجزائري ضده.

---

[1] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 227.

[2] المرجع نفسه، ص 229.

[3] عمار قردود , ماكرون يساند المترشح بوتفليقة , بتاريخ:2019/03/4، تاريخ التصفح: 11أفريل2023، متوفر على http://aljaziras.com قايد-صالح-في-مهمة-خاصة/الجزائر 1.

[4] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري، النشر الجامعي الجديد، تلمسان 2020، ص 57.

[5] أحلام صارة مقدم بن حوى مصطفى، 22 فبراير... الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل مجلد2 ، العدد 6، المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا-برلين، أكتوبر 2019، ص 106.

يعتبر الحراك الشعبي في الجزائر نقطة تحول كبيرة، فالحراك الذي وقف في وجه ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة بسبب مرضه في البداية، تحول مع الوقت لرفض كل السياسات النظام القائم داخليا وخارجيا[1]، وحضرت هتافات ضد فرنسا بقوة في مسيرات العاصمة مثل "فرسا أم الخبائث" بعد تصريحات لمسؤوليها أعلنوا فيها دعم ورقة طريق الرئيس بوتفليقة .[2]

ولقيت تصريحات الرئيس الفرنسي استهجانا كبيرا في الشارع الجزائري وردود فعل قوية من طرف الحراك ووسائل الإعلام، التي رفضت أي تدخل أجنبي في الشأن الجزائري وخصوصا من طرف الفرنسيين وهو ما جعل فرنسا تلتزم الصمت وتبقى في حالة ترقب حفاظا على مصالحها.[3]

أهم المحطات التي مرت على العلاقات الجزائرية الفرنسية:

الرئيس	جاك شيراك	نيكولا ساركوزي	فرنسوا هولاند	إيمانويل ماكرون
أهم النقاط التي مرت على الجزائر	– علاقات كانت قائمة على موضوع الإرهاب المحرك للعلاقات – مسألة الديون المترتبة على الجزائر التي قدرت بـ 65 مليون أورو – قضية الحركي و واجب الذاكرة – معاهدة الصداقة – إعلان قانون تمجيد الاستعمار	– توتر العلاقات خلال فترة حكمه – عودة قضية الرهبان إلى الواجهة وأنه سيتم التحقيق فيها – المشاركة الجزائرية في القمة الإفريقية 2011 – إصدار أسوء قانون حول الهجرة	– تم التوقيع على 15 اتفاقية تلمس جميع المجالات. – توقيع على اتفاقية الصداقة – تبادل الرؤساء والوزراء الزيارات	– مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة – فقدان الجزائر مقومتها الحقيقة – ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى العهدة الخامسة – الحراك الشعبي – وقوف فرنسا مع الجزائر خلال فترة الحراك

المصدر: من إعداد الطالبتين بتصرف

[1] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 231.

[2] عبد الرزاق بن عبد الله ، الجزائر ...تواصل المظاهرات الحاشدة في الجمعة الخامسة للحراك، متوفر على : http://www.aa.com.tr/ar/1426049-الجزائر-تواصل-المظاهرات-الحاشدة-في-الجمعة-الخامسة-للحراك.

[3] ساعو حورية ،المرجع السابق ، ص 231.

يظهر من خلال الجداول أن فرنسا كانت تتدخل في جميع شؤون الجزائر الداخلية وذلك بما يخدم مصالحها وعلى الرغم من الخلافات السياسية بين البلدين إلا أن العلاقة ظلت قائمة بينهما ويظهر ذلك من خلال الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، وبقيت الذاكرة وقضية الأرشيف تعود للواجهة في كل مرة نظرا لأهميتها وتسبب خلافات عميقة، إلا أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فترة حكمه كانت فترة انتعاش بالنسبة إلى فرنسا في جميع المجالات.

المطلب الثاني: التعاون الجزائري الفرنسي في المجال الأمني:

بعد انقطاع دام لسنوات دخلت العلاقات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في ديناميكية جديدة منذ 2003، أين تبادل كل من الرئيس الفرنسي الزيارة مع نظيره الجزائري، وتظهر الإدارة المشتركة لتعزيز التعاون العسكري والدفاع، وقد تجسد ذلك عن طريق إجراء مشاورات رفيعة المستوى، وتمارين عسكرية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات.[1]

بعد مفاوضات بدأت عام 2008م، ينص الاتفاق في بابه الأول المادة "02" على أوجه وأشكال التعاون، وتحدد في المادتين "03" و "04" على تعيين لجنة مشتركة تعنى بهياكل الأنشطة المشتركة، وقد جاء ذلك الاتفاق نظرا لعلاقات الصداقة بين البلدين والتزامها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، و احترامهما لاستقلال وسيادة الدول، وتطمح الدولتين لإقامة تعاون دائم قائم على أساس الاحترام المتبادل والثقة و مصالح الطرفين والمساهمة في صون الأمن الإقليمي والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز الحوار بين ضفتي المتوسط، وقد اتفق على مجموعة من التدابير[2]، وتبادل وجهات النظر في مجال الدفاع وعقيدة استخدام القوات العسكرية بما في ذلك تبادل معلومات ذات طبيعة عسكرية في مجالات محددة بالاتفاق المتبادل، وانتقاء منظومات الأسلحة والمعدات والمواد الدفاعية والخدمات ذات الصلة والتحديث وتبادل الخبرات في هذا المجال.

وفي 29 جويلية 2004م تم تعديل اتفاق التعاون العسكري التقني حيث نص على التعاون العسكري الفرنسي ووضع شروط تدريب الجنود الجزائريين في فرنسا، إن اتفاق التعاون في مجال الدفاع الموقع عليه في الجزائر 21 جوان 2008م[3] يوفر إطارا قانونيا جديدا أكثر ملائمة لتطوير علاقاتنا الدفاعية الثنائية مع الجزائر، هذا الاتفاق لا ينص على بند المساعدة في حالة التهديد أو أي عدوان خارجي أو أزمة داخلية، أشكال التعاون المنصوص عليها في المادة "02" ، ولاسيما تنمية المبادلات الإستراتيجية للتعامل مع الأزمات والعوامل المزعزعة للاستقرار التي يمكن

[1] ساعو حورية ، مرجع سابق ، ص 238.

[2] Accord de coopération, dons le domaine de la défense entre le gouvernement de la république française et la gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire, signé à Alger, le 21 Juin 2008, projet de loi, assemblée national, n°73 .le 4 Juillet 2012.

[3] ساعو حورية ، مرجع سابق .239

أن تؤثر على الأطراف والتعاون في مكافحة الإرهاب والتدريب والتمارين المشتركة واقتناء أو تحديث منظومات الأسلحة والمعدات والمواد الدفاعية، أو تبادل المعلومات ذات الطابع العسكري،[1] كما أن أحكام هذه الاتفاقية متوافقة تماما مع التزامات فرنسا تحت رعاية الأمم المتحدة المادتان "02" و "54" من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا التزاماتها في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي:

عملت فرنسا على عقد اتفاقيات ثنائية مع الجزائر للعمل المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة ومن بين أهم الاتفاقيات المبرمة في السنوات القليلة الماضية، اتفاقية تعاون في مجال الأمن في باريس في 30 ماي 2000م، وتركز هذه الاتفاقية على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات والهجرة غير القانونية وغيرها من الأشكال[2] التمويل عن الجماعات الإرهابية، حيث عملت في إطار الأمم المتحدة على استصدار لائحة تقضي بتجريم الفدية، وقد بدا الانزعاج واضحا من طرف الجزائر على السلوك الفرنسي، خاصة بعد عودة الإرهابيين المفرج عنهم إلى النشاط والعمل المسلح في جنوب الجزائر.

لقد جاءت الأزمنة الليبية بمثابة الفرصة واللحظة الحاسمة لفرنسا لتنفيذ استراتيجياتها الأمنية الجديدة في شمال إفريقيا، ولاختبار قدراتها الدفاعية من جهة، وتنشيط الصناعات العسكرية وتطويرها، ومن ثم تصديرها للأسواق الدولية، [3]لاسيما في المناطق ذات النزاعات والحروب في محاولة لتجاوز آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، في هذا الاتجاه تقع الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي في صلب الإستراتيجية الفرنسية الجديدة والقاضية بإعادة تنظيم الوجود العسكري في المنطقة، والانتقال من منطق المساعدة العسكرية الثنائية إلى مبادرة الشراكة في الأمن الإقليمي،[4] ومن هنا تأتي المناورات والضغوط الفرنسية على الجزائر من أجل القبول بهذه الشراكة والتي تعني في المنظور الأمني الجزائري تدخلا في الشؤون الداخلية وتشويشا على مصالح الجزائر في المنطقة، فقد لعبت فرنسا دورا كبيرا في تسميم العلاقات الجزائرية مع دول الجوار،[5] قصد إيجاد موطأ قدم لها في منطقة الساحل والصحراء،

---

[1] Accord de coopération, op.cit.

[2] ساعو حورية ، مرجع سابق ، ص 240

[3] Jean claude Mellot, « Introduction », conférence présenté au actes de la journée D'études sur : le livre blanc sur la défense et la sécurité national : et après ? organisé par la fondation pour la recherche stratégique, du 17 septembre 2008.p 13.

[4] Jean claude Mellot, op.cit .p 9.

[5] ياسين تملالي، الجزائر تعيش أزمة علاقات مع الجوار... فرنسا، جريدة الأخبار، بتاريخ 10 مارس 2010.

لكن إصرار الجزائر على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المعنية وضرورة تكفلها بمحاربة الجماعات المسلحة في المنطقة، يسري عكس الأهداف الفرنسية.[1]

فيما يتعلق بأزمة مالي فيمكننا ذكر بعض الأهداف للتدخل الفرنسي في مالي والتي جاءت تحت ذرائع عدة معظمها أخذت شكل سياسي منها:

. وقف الجماعات الإرهابية مع العمل على دعم الحكومة المالية لاستفادة شمال مالي بطلب واستنجاد من الحكومة المالية

. تمكين من نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة افريقية في مالي.

. منع أي تزايد من زعزعة الاستقرار في منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

. وجود تقاطعات إستراتيجية و جيواقتصادية لفرنسا مع الساحل الغربي فهي تهدف دائما إلى تحويل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية.[2]

المطلب الثالث: التعاون الجزائري الفرنسي في المجال الاقتصادي:

إن الفترة التي عرفت انتعاشا حقيقيا في التعاون الاقتصادي هي المرحلة من 1999م إلى 2019م، وهي الفترة التي تميزت بحكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كان المجال الاقتصادي أكثر ما يدفع الجانب الجزائري إلى التفاوض مع غريم الأمس، وقد تضمنت اتفاقية الشراكة في المادة 13 والوثيقة الإطار حول الشراكة بالإضافة إلى مذكرة التعاون المالي المبرمة بين وزارتي المالية في 21 جويلية2008 تحديد معالم التعاون الثنائي في هذا المجال.[3]

أولا: اتفاقيات التعاون والشراكة الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا (1999-2019م):

حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد انتخابه الدفع بالعلاقات الثنائية مع فرنسا لمستوى أفضل وكانت الانطلاقة باتفاقية الشراكة لسنة 2003م والتي جاء في ديباجتها ما يلي:

– إن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية المشار إليها فيما يأتي بـ "الطرفين".

---

[1] ساعو حورية ، مرجع سابق ، ص 241.

[2] وداد مريمش، عبد الرفيق كشوط، النزاع المالي: قراءة في جذور وتطور النزاع على ضوء حقيقة وجود التدخل العسكري، الفرنسي. مجلة الأبحاث القانونية وسياسة . المجلد 07، العدد 2 ، ديسمبر 2022، ص 633.

[3] عميروش فتحي، اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية ، أطروحة دكتوراه في القانون كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2014-2015، ص 179.

– اعتبارا منها للنتائج الإيجابية المحصل عليها من خلال تعاونهما في إطار الاتفاقية الثقافية والعلمية والتقنية المؤرخة في 11 مارس 1986م لاسيما في مجال التعليم والتكوين.

– ووعيا منها بضرورة مواصلة وتعميق مسار إعادة إرساء العلاقات الثنائية الذي شرع فيه كلا البلدين في جوان 2000م، وكرسه إعلان الجزائر الموقع من طرف رئيسي الجمهوريتين في مارس 2003م.[1]

ورغبة منهما في إعطاء دفع جديد لتعاونهما الثنائي في إطار إعلان الجزائر المؤرخ في 2 مارس سنة 2003م والذي يحدد التوجهات والخطوط الرئيسية التي تسمح بإرساء "شراكة استثنائية" بين البلدين مؤهلة لتكون نموذجا للتعاون في المنطقة وفي العلاقات الدولية.[2]

رغم المصير الذي لقيته اتفاقيات إيفيان بين الجزائر وفرنسا والتي عرفت الانقلاب عليها من طرف الرئيسين بين بلة وبومدين، ما سبب تذبذبا في العلاقات الثنائية بين البلدين، عادت الدولتان للتأسيس لعلاقات جديدة مع وصول الرئيس بوتفليقة لرئاسة الجزائر، وهو ما استلزم إبرام اتفاقيات جديدة تنظم مختلف مجالات التعاون، خصوصا المجال الاقتصادي،[3] وتضمنت الوثيقة الإطار ومذكرة التعاون الآليات الكفيلة بتحقيق أهداف الشراكة في المجال الاقتصادي، فبينما تنص الوثيقة الأولى على الأطراف الفاعلة في هذا المجال من مجالات التعاون والذي يشمل كل من وزارتي المالية للبلدين كما تشرف على برامج التعاون من الناحية العلمية هيأة متخصصة ADETEF وهي هيأة مكلفة بالمساعدة في تطوير التبادلات في التكنولوجيا الاقتصادية وخاصة في مجال إعادة هيكلة مسار تنفيذ النفقات العمومية فقد نصت مذكرة التعاون على أهم الوسائل المتعددة في التعاون والتي تضمنتها في محورين هما التعاون المؤسساتي وتحديث الإدارة العامة للمالية. [4]

فما هي أهم بنود هذه الاتفاقية في المجال الاقتصادي؟وهل تلبي فعلا احتياجات وتطلعات الجزائر ؟ وهل تؤسس لتعاون متكافئ بعيدا عن علاقات التبعية التي طبعت في مختلف مراحل التعاون الجزائري الفرنسي؟ وجاء بهذا الخصوص في اتفاقية الشراكة ما يلي:

1/ التعاون الاقتصادي والمالي: جاء هذا البند تحت المادة 13 من اتفاقية التعاون الثنائية بين الجزائر وفرنسا، ثم تم تقسيمه لعدد من العناصر والتي تخص هذا المجال، كل عنصر منها تحت مادة منفردة وحملت هذه المادة:

---

[1] اتفاقية شراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15، 16 مارس 2016، ص 4.

[2] اتفاقية شراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 07 .

[3] شطيبي علي ، مرجع سابق ، ص 164.

[4] عميروش فتحي، مرجع سابق ، 182.

أ – يعزم الطرفان على تطوير التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والمالي من خلال تمتين التعاون المؤسساتي، وتعزيز تطوير قدرات التحكم في الإنجاز ودعم استراتيجيه التنمية والنمو والاستثمار في الجزائر.

ب– يشجع الطرفان العلاقات الاقتصادية والمالية ويعقدان الاتفاقيات الضرورية لهذا الغرض، ويشمل هذا التعاون كافة القطاعات الإنتاجية والمنشآت القاعدية والمصالح وكذا الشراكات العمومية والخاصة والنشاطات التي تهدف للحفاظ على محيط مستدام وفعالية طاقوية[1] .

2/ تطوير محيط ملائم للأعمال وترقية الاستثمار: أعيد ضبط مجال الاستثمار في اتفاقية الشراكة لسنة 2008م تحت المادة 14، والذي ركز بصفة عامة على توفير مناخ ملائم للاستثمار، خصوصا فيما يتعلق بالتشريعات التي تشكل عائقا وتحديا كبيرا أمام الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، يضاف إليها الإجراءات الإدارية المعقدة والحواجز البيروقراطية، التي عادة ما تعرقل المستثمرين الأجانب، وتدفعهم للتخلي عن الاستثمار بالجزائر، لكن فرسا هنا تريد كالعادة تسهيلات تفضيلية على غرار ما كان في اتفاقيات إيفيان، من أجل حماية وزيادة حصتها في السوق الجزائرية مقابل الدول الأخرى[2] .

3/ **البيئة والتنمية المستدامة والفعالية الطاقوية:** بما أن فرنسا تستثمر في مجالات كثيرة وعلى رأسها مجال الطاقة وما يخلفه من تلوث، خاصة استغلال الغاز الصخري الذي يعد تحديا بيئيا واجتماعيا كبيرا بسبب تلويثه للمياه الجوفية، والاحتياجات الشعبية ضد استغلاله، فكان يجب إدراج هذا الجانب في الاتفاقيات، فوضعت فرنسا أداتها الثنائية الخاصة بها "الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية" الذي تتكفل الوكالة الفرنسية للتنمية بأمانته وتسيير المشاريع، حيث يساهم هذا الصندوق في شكل إعانات في تمويل المشاريع التنموية التي لديها أثر دائم على إحدى هذه المكونات الكبرى للبيئة العالمية: التنوع البيولوجي، المياه الدولية، التصحر وتدهور الأراضي، التلوث الكيميائي ...الخ .[3]

كما ورد في اتفاقية الشراكة بين الجزائر وفرنسا تحت المادة 15 من الباب الأول أن يقوم الطرفان بترقية التسيير المستدام للموارد الطبيعية و يوطدان تعاونهما في مجال مكافحة التلوث ويسعيان للحفاظ على التنوع البيولوجي، ويعملان على تطوير المبادرات المشتركة لفائدة المشاريع والبرامج في إطار آليات التنمية الخاصة بها.[4]

---

[1] اتفاقية شراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية ...، المرجع السابق ،ص 8.

[2] شطيبي علي، مرجع سابق ، ص ص 166–167 .

[3] مرجع نفسه، ص 169.

[4] اتفاقية شراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية... ، المرجع السابق، ص 9.

وقد ورد في ديباجة إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين الجزائر وفرنسا بتاريخ 1 ديسمبر 2012م، الموقعة من طرف الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة و فرانسوا هولاند فيما يخص الجانب الاقتصادي أن يعتزم الطرفان تثمين مكتسباتهما وتطوير إستراتيجية تهدف إلى النهوض بالشركات الصناعية بين المتعاملين الفرنسيين والجزائريين وينبغي على هذه الإستراتيجية أن تعود بالفائدة المتبادلة وأن تترجم إلى تطوير الاستثمار وإنشاء مناصب شغل على تراب كلا الطرفين وكذا عن طريق نقل الكفاءات والتكنولوجيات. [1]

4/ **الحكومة الاقتصادية ومحيط الأعمال:** تم تجديد وثيقة 2008م بداية من فترة سريان الوثيقة الإطار للشراكة و تنص على مواصلة المعاونات القائمة (الجمارك، الإحصاء، الجباية ومسح الأراضي، التسيير العمومي، المفتشية العامة للمالية)، وتطوير مواضيع جديدة (إصلاح الميزانية، الصفقات العمومية، مسح الأراضي، تقييم السياسات العمومية، تسيير الديون والخزينة العمومية)، ومن جهة أخرى سيتم تنفيذ تعاون جديد بين المؤسسات المختصة لكلا البلدين لغرض عصرنة محيط الأعمال في ميادين مثل ضبط ومراقبة الأسواق، حماية المستهلك، التحقيقات الاقتصادية وقمع الغش.[2]

5/ **تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية ومساندة مبادرات الفاعلين الاقتصاديين للبلدين:** جاء هذا البند من الاتفاقية ليعطي فرصة للاحتكاك بين المؤسسات ورجال الأعمال الخواص في البلدين للتعاون والتشاور بحيث سيتم دعم اللقاءات بين الشركات الجزائرية والفرنسية والتي تستهدف فروعا ذات أولوية، حيث ستقوم كل من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI والوكالة الفرنسية للتنمية الدولية للشركات UBIFRANCE ، بمواصلة نشاطاتها الخاصة بالترقية و التحسيس بقدرات الأسواق الجزائرية والفرنسية مع إعلام المؤسسات بتطور التشريع[3]، كما ستقوم الحكومتان بدعم المؤسسات والمنظمات المهنية ومؤسسات أرباب العمل الأخرى والتي تتعاون على زيادة العلاقات الاقتصادية الثنائية مثل :" الكونفدرالية العامة لمنظمة أرباب العمل الجزائريينCGEA ، الكونفدرالية الجزائرية [4]لأرباب العملCAP ، الغرفة الجزائرية الفرنسية للتجارة والصناعة CCIAF ، حركة شركات فرنسا MEDEF ، غرفة التجارة والصناعة بمرسيليا CCIP ، الغرفة الوطنية للزراعة CNA ، وغرف التجارة والصناعة الفرنسية... إلخ.

---

[1] شطيبي علي، مرجع سابق ،ص 168.

[2] ملحق المحاور ذات الأولوية لمباشرة التعاون الفرنسي الجزائري 2013-2017، وثيقة منشورة على:

http://dz.ambafrance.org/-العلاقات-الثنائية تاريخ التصفح 12 أفريل 2023. ص ص20-21.

[3] شطيبي علي، مرجع سابق، ص 170.

[4] ملحق المحاور ذات الأولوية لمباشرة التعاون الفرنسي الجزائري2013-2017، المرجع السابق ن ص 22.

كما ستدعم الحكومتان نشاطات التكوين المهني التي ستطبق في إطار الاستثمارات بين المؤسسات الجزائرية والفرنسية بهدف تنمية الخبرات التقنية و تسيير الموظفين والإطارات الجزائرية.[1]

6/ التعاونات القطاعية ذات الأولوية: تم الشروع في التعاون القطاعي الذي يندرج ضمن الأولويات الجزائرية للتنمية في مجال البنى التحتية الاجتماعية – الاقتصادية بشكل أولي في المجالات التالية:

. الفلاحة: توقيع وتنفيذ مذكرة شراكة وتعاون بين وزارتي الفلاحة الخاصة بالبلدين، وذلك تبعا لاجتماع فريق العمل الثنائي في جانفي 2012م.

. **الطاقة:** إعادة بعث فريق العمل الثنائي سيسمح بالتبادل في مجال السياسة الطاقوية كما سيتم دراسة مواضيع التعاون ذات الأولوية بين المؤسسات المختصة، كما سيتم تناول المحروقات والكهرباء وتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.

. **النقل والبنى التحتية:** سيتم اقتراح توافق إداري بين الوزارات المختصة في هذا المحور تم التركيز على الفلاحة والنقل إضافة إلى قطاع الطاقة الذي يعتبر مصدر الدخل الرئيسي للجزائر، كما يمثل المجال الأهم بالنسبة لفرنسا.[2] وبتاريخ 4 ديسمبر 2014م تم بالإليزيه بفرنسا المصادقة على اتفاقية شراكة من 30 بندا من طرف رئيس الحكومة عبد المالك سلال والوزير الأول الفرنسي مانويل فالس في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والرياضية، ...الخ . كما تستفيد الجزائر من 7.15 مليون أورو في إطار الاعتمادات الفرنسية للتعاون، خارج ميزانية التسيير للمعاهد الفرنسية.[3]

كما توج الاجتماع الأخير للكوميغا* بتوقيع ثلاث اتفاقيات شراكة اقتصادية بين الجانبين الجزائري والفرنسي، الأول يتعلق باتفاق المساهمين بين مجموعة PMO قسنطينة ومجموعة كوندور وشركة PALPA PRO ومجموعة PSA Peugeot الفرنسية لإنتاج المركبات في الجزائر التي بدأ إنتاج مصنعها في عام 2014، تتعلق الاتفاقية الثانية بتأسيس كونسورتيوم لتصدير الفواكه والخضروات الجزائرية إلى أوروبا، في إطار شراكة في مجال المنتجات الزراعية العضوية بين مجموعة Agromed الجزائرية والشركة الفرنسية Agrolog ، أما الاتفاقية الثالثة فتتعلق بمشروع لإنشاء مصنع في مجال تصنيع المعدات الكهربائية ذات الجهد المنخفض والمتوسط والعالي بين

[1] ملحق المحاور ..... , المرجع السابق ، ص 24.

[2] المرجع نفسه ، ص 23.

[3] Christophe Dubois et Marie-christineTabel, op.cit, pp312-313

*الكوميغا: اللجنة المختلطة الاقتصادية الفرنسية–الجزائرية .

Elec EL Djzair ، ومجموعة جيكاGica ومجموعة Schneider الفرنسية، إضافة إلى مشاريع في الصناعات الدوائية والصناعات الغذائية ومواد البناء.[1]

كما عقدت الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى في باريس 7 ديسمبر 2017م برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين وبحضور ستة وزراء من الجانبين وأفضت إلى إبرام 11 اتفاق في 5 مجالات هي الصحة (شركتا سانوفي وايبسن لتصنيع الأدوية) والتدريب المهني في مجال الكهرباء [2](شركة شنايدر لإدارة الطاقة) والأغذية الزراعية (تعاونية أكسيريال لإنتاج الأغذية الزراعية) وإقامة المنشآت والكتاب والتعليم العالي.

وعقدت الدورة الخامسة للجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية الجزائرية في باريس 29 أكتوبر 2018م وتزامنت مع توقيع إعلان نوايا تم بموجبه إنشاء صندوق استثمار ثنائي، وهو مشروع اقترحه رئيس الجمهورية إبان زيارته إلى الجزائر في ديسمبر 2017، ومثلت الدورة السابقة للجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية الجزائرية التي عقدت في الجزائر العاصمة بتاريخ 12 نوفمبر 2017 مناسبة لتوقيع ثلاث اتفاقيات لاسيما الاتفاق الذي يتيح استهلال مشروع مصنع السيارات بي أس آ(PSA) في وهران.

ثانيا:المبادلات التجارية الجزائرية الفرنسية:

1/ واردات الجزائر من فرنسا: احتلت فرنسا المرتبة الأولى من بين عشر دول ممونة للجزائر بالسلع لسنتين متواليتين 1999 و 2000م، وبنسبة قدرت بـ 22.8% و 23.6% على التوالي وبمبلغ مالي قدره 139144.6 مليون دج في 1999م و 16266.8مليون دج في سنة 2000م، وظلت فرنسا تمثل الممون الأول للجزائر بالسلع حتى سنة 2006م حسب الإحصائيات المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات.[3]

حافظت فرنسا خلال السنوات الثلاث من 2002 إلى 2004م على تصدرها قائمة الممونين العشر الأوائل للجزائر كما شهدت السنوات من 2005 إلى 2011م دخول الصين بقوة إلى السوق الجزائرية لتحتل المرتبة الثانية خلف فرنسا، من بين العشر الأوائل الممونين للجزائر.

وهو ما تسبب في تراجع حصة فرنسا من السوق الجزائرية لتنخفض نسبة الاستحواذ من 22% سنة 2005م إلى 15.1% سنة 2011م، وهو راجع بالدرجة الأولى إلى محاولة الجزائر تنويع شركائها، والتخلص من الهيمنة الفرنسية تدريجيا[4]، كما عرف سنة 2012م انخفاضا كبيرا في صادرات فرنسا للجزائر، ونزلت نسبة استحواذها على

[1] شطيبي علي، المرجع السابق، ص 173.

[2] مرجع نفسه، ص ص175-185.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج الجزائر مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع رقم 45،2015، ص20 .

[4] مرجع نفسه، ص 186-187.

السوق الجزائرية لتصل إلى 12.8% وبفارق ضئيل عن الصين التي تعرف نسبة تموينها للسوق الجزائرية ارتفاعا ملحوظا لتحتل في السنتين المواليتين المرتبة الأولى متفوقة على فرنسا التي خسرت صادراتها في تموين الجزائر، وهذا رغم زيادة قيمة الصادرات التي انتقلت من 498960.4 مليون دج سنة 2012م، إلى 510135.6 مليون دج سنة 2015م.[1]

واصلت الصين تصدر قائمة الممونين الأوائل للجزائر في سنة 2015ممزيحة فرنسا للمرتبة الثانية متفوقة عليها بنسبة تفوق الخمسة بالمائة.

شهدت السنوات الأخيرة من 2016 إلى 2019م تراجعا كبيرا في نسبة تموين فرنسا للجزائر للسلع، وبعد عامين من التراجع ارتفعت الصادرات الفرنسية إلى الجزائر بنسبة 5.7 % في عام 2018م حيث بلغت 5.3 %مليار يورو وفقا للجمارك الفرنسية، ومع ذلك فإن هذه الصادرات مدفوعة بارتفاع مبيعات الحبوب ومواد السكك الحديدية، نمت بوتيرة أسرع من الواردات الفرنسية من المنتجات الجزائرية (+ 22.7 % إلى 4.2 مليار يورو) متمثلة في 94 بالمائة من النفط والغاز الطبيعي ومشتقاته، تطورت الواردات الفرنسية إلى حد كبير وفقا للاختلافات في سعر مزيج الصحراء، من 55 دولار للبرميل في [2]المتوسط في 2017م دولار للبرميل و 73 دولار للبرميل في 2018م.

رغم أن الجزائر عملت على تطوير قطاع الفلاحة في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تستطيع تحقيق اكتفاءها الذاتي من الحبوب ما جعلها تبقى تعتمد على القمح الفرنسي، إضافة إلى مواد السكك الحديدة، جعل الميزان التجاري يميل لصالح فرنسا، بحكم أن صادرات الجزائر لا تتعدى المواد الطاقوية.[3]

تمثل المنتجات الزراعية والمستحضرات الصيدلانية النسبة الأكبر من الصادرات الفرنسية باتجاه الجزائر، فيما تأتي باقي المنتجات الصناعية كالسيارات وآليات السكك الحديدية وعتاد تكرير البترول في المراتب اللاحقة في الوقت الذي زادت المنتجات الزراعية وعتاد السكك الحديدية في سنوات 2017 و2018م بنسبة معتبرة، وشهدت هاتان السنتين انخفاضا كبيرا فيما يخص تصدير السيارات، كما يلاحظ استيراد الجزائر للمنتجات البترولية المصنعة بكمية كبيرة، أي أن الجزائر تصدر البترول خاما إلى فرنسا ثم تستورده مصنعا أضعاف سعره، وتبقى فرنسا تركز على قطاعات معينة وتحتكرها في تعاملاتها مع الجزائر، ونقصد هنا مجال الحبوب وكذلك المنتجات الصيدلانية

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2012-2014 ، الجزائر، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع 45، 2015، ص 6.

[2] Ambassade de France en Algérie-service économique régional, « le commerce bilatéral France-Algérie en 2018 », mai 2019.p 1.

[3] شطيبي علي، مرجع سابق ، ص 190.

أما قطاع السيارات فرغم أن الجزائر تستورد السيارات الألمانية واليابانية والكورية والصينية والأمريكية، إلا أن السيارات الفرنسية تبقى تحتل مكانة كبيرة في السوق الجزائرية.[1]

2/ الصادرات الجزائرية باتجاه فرنسا: من ناحية استيراد فرنسا للسلع من الجزائر جاءت في المرتبة الثالثة، مسبوقة بالزبون التقليدي للجزائر إيطاليا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وبقيمة مالية قدرت بـ 219581.1 مليون دينار، ونسبة 13.3% في سنة 1999م و115318.8 مليون دينار جزائري ونسبة 13.7% سنة 2000م.

إن صادرات الجزائر تهيمن عليها بشكل كبير المواد الهيدرو كربونية والتي بلغت قيمتها 51.7 مليار دولار في عام 2006م وتمثل 97.98 %من إجمالي الصادرات وبنسبة 14.8% مقارنة مع عام 2005م. [2]

احتلت فرنسا خارج مجال المحروقات المرتبة الأولى خلال السنوات 2002م و 2005م و 2006م، متفوقة على إيطاليا، في حين خسرت المرتبة الأولى خلال سنوات 2001م و 2003م و2004 لصالح اسبانيا، وقد عرفت سنة 2002م ارتفاعا للصادرات الجزائرية باتجاه فرنسا قدرت بـ 4274.5 مليون دينار جزائري عن سنة 2001م، لكنها عادت للانخفاض مرة أخرى في السنتين المواليتين، ثم عادت صادرات الجزائر لارتفاع مرة أخرى في السنتين المواليتين 2005م و2006م، واحتلت خلالها فرنسا المرتبة الأولى من جديد في ترتيب زبائن الجزائر.[3]

عرفت سنة 2007م تراجعا كبيرا في صادرات الجزائر نحو فرنسا، واحتلت فرنسا لأول مرة الرتبة السادسة في تصنيف الزبائن العشر الأوائل للجزائر وبنسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 6.8 %،[4] لتعود بعد ذلك في السنتين اللاحقتين 2008م و2009م لتحتل المرتبة الرابعة، وترتفع نسبة الصادرات لتصل إلى 8.0 و9.8 على التوالي، ثم شهدت سنة 2010م تراجعا من جديد في قيمة الصادرات ونسبتها وكذا الرتبة بحيث صارت فرنسا في الرتبة الخامسة من بين الزبائن العشر الأوائل ،[5] ثم عرفت بعد ذلك الصادرات الجزائرية نحو فرنسا قفزة نوعية لتحتل المرتبة 2 من جديد سنة 2011م، وبنسبة معتبرة فاقت 14% وبقيمة صادرات تصل لعتبة 764070.0 مليون دينار جزائري، ثم

[1] Ambassade de France en Algérie… ,op.cit. p2.
[2] FOROM DES CHEF D'ENTREPRISES ? « Evolution du commerce 2002-2006 ».
[3] Office national des statistique , « les vingt premiers clients de l'Algérie pour les produits hors hydrocarbures de 1992 à 2006 http://www.ons.dz/-commerce-Exterieur-.html.
[4] Mustapha Arihir , les relation extérieures franco-algériennes à l'épreuve de la reconnaissance des torts infligés , de 1962 a nos jours , Doctorat en science politique , ECOLE DOCTORALE DE DROIT (E.O.41), université de bordeaux , 2014, p 239.
[5] Serge pautot ,op.cit , p 178.

عادت للتراجع مرة أخرى في السنوات التالية لتحتل المرتبة الرابعة في 2012م و2013م والمرتبة الثالثة سنة 2014م. [1]

تحتل فرنسا المراتب المتقدمة على الزبائن العشر الأوائل خارج قطاع المحروقات، حيث جاءت في المرتبة الثالثة خلال السنتين 2012م و 2013م، واحتلت المرتبة الثانية في سنة 2014م، وهي السنوات التي شهدت توقيع اتفاقية الصداقة بين الجزائر وفرنسا أين انعكس ذلك مباشرة على الاقتصاد، وحجم المبادلات التجارية بين البلدين .

وبعد سنة 2012م التي شهدت عجزا في الميزان التجاري الجزائري في مبادلاتها لصالح فرنسا قدر بـ 14300.4 مليون دينار جزائري سنة 2012م عاد الميزان التجاري في السنتين المواليتين 2013مو 2014م ليعرف فائضا معتبرا لصالح الجزائر قدر بـ 12040.0 و 33088.0 على التوالي.[2]

حافظت فرنسا على المرتبة الثالثة خلال سنة 2015م للزبائن الأهم للجزائر رغم تراجعها بـ 29.18 %عن سنة 2014م، فيما كانت المرتبتين الأولى والثانية لإسبانيا وإيطاليا.

عرفت حجم الصادرات الجزائرية نحو فرنسا خلال المرحلة من 2016م إلى 2019مإنخفاضا، فقد احتلت المرتبة الرابعة سنة 2016م ثم عادت للمرتبة الثانية خلال سنتي 2017م و2019م بينما كانت في المرتبة الثالثة خلال سنة 2018م، رغم انخفاض حجم الصادرات وهو راجع بالأساس إلى تراجع سعر المحروقات التي تمثل النسبة الأكبر من صادرات الجزائر خلال هذه السنوات .[3]

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2012-2014، مرجع سابق، ص 61.

[2] Office National des statistiques , ALGERIE , le Direction Technique chargée de la comptabilité National , EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEVRS DE MARCHANDI SES DE 2004 A 2014 ,collection statistiques N° 194/2015 , série E :Statistiques Economiques N° 84, p 158.

[3] شطيبي علي ، مرجع سابق ، ص 201.

المبحث الثاني: التعاون بين الجزائر وفرنسا في إطار التكتلات الإقليمية.

إن الأهمية التي تحظى بها منطقة المتوسط بشكل عام ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص أهمية بالغة حيث اهتمت دول الاتحاد الأوروبي بعقد اتفاقيات لتطوير التعاون بهدف الاشتراك في منطقة السلام والأمن قصد توسيع نفوذها على جميع الأصعدة لاسيما الاقتصادي والسياسي.

المطلب الأول: التعاون الجزائري الفرنسي في إطار الشراكة الأوروبية –الجزائرية:

نظرا لظروف الجزائر الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر، فإن هذه الأخيرة تأخرت في الالتحاق بمسيرة الانضمام إلى الشراكة، كان التوقيع الرسمي عليها سنة 2002م بمدينة إسبانية فالنسيا، ودخل حيز التنفيذ 1 سبتمبر 2005م.[1] ولاختلاف اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، ما ميزها تضمنها ملفين جديدين هما: العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين طرفين، بحيث يحتوي الاتفاق على 10 مواد تضمنت في البداية شق السياسي ثم الجانب المالي والاقتصادي الذي يخص حرية تنقل السلع وكذا حرية تنقل رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي .[2]

كما سجلت الجزائر مبادلات تجارية سنة 2010م ما يقارب 97 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 14.5 بالمائة عن سنة 2009م والتي قدرت بـ 14 مليار دولار، بلغت المبادلات عام 2009م و 8 مليار دولار بمقابل 118 مليار دولار سنة 2008م بانخفاض حدد بـ 29.6 بالمائة وذلك بسبب تراجع صادرات الناتج عن الانخفاض الكبير في عائدات المحروقات وتخضع العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق الشراكة الموقع في 21 أفريل 2002م بـ فالنسيا الإسبانية والذي دخل حيز التنفيذ في 2005م لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين.[3]

ففي إطار العلاقة الثنائية بين الطرفين الفرنسي الجزائري عقدت اتفاقية الشراكة الثنائية، حيث أسفر عن تحول نظرة الأوساط الاقتصادية والمالية الفرنسية إلى تشجيع الشركات الفرنسية على الاستثمار بالجزائر وتجاوز البعد

---

[1] بوضياف ياسين، نوري منير، أثر الشراكة الأوروجزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 16، جامعة الشلف، الجزائر ، ص 170.

[2] فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث ، عدد 11، 2012، ص 115.

[3] بو زكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012–2013، ص 151.

التجاري الذي كان سائدا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين والمتمثل في الاستثمار[1] وبالتالي تأهيل المؤسسات الجزائرية والذي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر من أجل التأقلم والتكيف مع المؤسسات الاقتصادية على المستوى الدولي، وترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو الاتحاد الأوروبي وذلك لتحسين الإنتاج الوطني ومطابقته للشروط العالمية.[2]

كما أن فرنسا أبرمت سنة 2007مإتفاقية شراكة غير مشروطة، جاء في بنودها عدة فصول متعلقة بالتعاون في شتى المجالات العلمية، التربوية، الثقافية، التقنية، كما شملت ميادين إصلاح الإدارة و العدالة و المجال الأمني و اللإقتصادي ، حيث تحاول فرنسا اكتساب مضمون حقيقي للشراكة الاستثنائية، وفي باب البحث عن مضمون الحقيقي للشراكة، إن ما يهم المتعاملين الفرنسيين هو المحيط الاقتصادي العام للجزائر، وتبحث عن ضمانات الاستثمار في الجزائر، حيث أعدت هيئة كوفاس للمخاطرة بصورة كبيرة، تقييما إيجابيا عن الاستثمار وأن فرنسا تنتظر الضوء الأخضر من باريس لتحويل ما لا يقل عن 3مليارات أورو من الديون الجزائرية إلى الاستثمارات .[3]

إلا أن هناك قضايا شائكة تبقى حاجزا يحول دون تجسيد التعاون والشراكة ومن أهمها من جهة فرنسية نجد :

. موضوع الذاكرة خاصة بعد إصدار قانون تمجيد الاستعمار، تحاول الجزائر إصدار قانون تجريم الاستعمار.

. الأرشيف الجزائري في فرنسا الذي تطالب الجزائري باسترجاعه.

. مطالبة الجزائر لفرنسا بالتعويض عن التجاربَ النووية .

. قضية الدبلوماسي الجزائري حساني المتهم بتصفية المحامي الجزائري المارضعلي المسيلي.

. قضية أملاك الأقدام السود في الجزائر.

كما رفعت شركة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية رفع نسبة ضمان المؤسسات الفرنسية في حال مشاركتها مع الجزائر، فارتفعت المبادلات الثنائية لأكثر من 10مليار أورو سنة 2008م إلى 4.8 مليار أورو القيمة الإجمالية للاستثمارات الفرنسية بالجزائر يعادل 1.5 مليار أورو، وبمعدل 350 مليون أورو في السنة.[4]

---

[1] نذير بطاطاش ، التعاون الأوروبي–الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر أنموذجا ، رسالة الماجستير في القانون ، تخصص قانون تعاون الدولي، معهد الحقوق ، فرع القانون العام، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج، البويرة ، 2010، ص 66.

[2] محمد لحسن علاوي ، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، الجزائر ، ص ص 38–39.

[3] نذير بطاطاش، المرجع السابق. ص ص 68–70.

[4] مرجع نفسه، ص ص 66–67.

كذلك التعاون في المجال السياسي والأمني تبادل المعلومات والتعاون الذي يمكن أن ينشأ لجان الشؤون الخارجية التي تتعامل مع قضايا الدفاع والأمن.[1]

المطلب الثاني: التعاون الجزائري الفرنسي في إطار مجموعة 5 زائد 5:

نشأت المبادرة التي أفضت إلى مشروع 5+5 في سنة 1983م، إلا أنه لم تشكل إلا في جويلية 1990م حيث أعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض البحر المتوسطي ضم اسبانيا ، إيطاليا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، المغرب، تونس ويخص لدراسة القضايا الاقتصادية وهو ما أيدته كل من تونس والمغرب، في حين عارضت الجزائر هذه المبادرة التي تشكل محاولة إرساء حوار أورو–عربي، و ذلك لاستبعادها بعض البلدان مثل: مالطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع العربي–الإسرائيلي، ودعت إلى توسيع هذا المؤتمر ليبحث أيضا المسائل الأمنية وقد رفض هذا الاقتراح.[2]

ومنذ نشأت مبادرة 5+5 تم عقد قمتين جمعت رؤساء وحكومات دول غربي المتوسط، الأولى عقدت في تونس سنة 2003م، والثانية في طرابلس 2010م.[3]

وهدف هذه المبادرة هو تعزيز التعاون بين البلدين المطلة على البحر المتوسط والرغبة في دعم البلدان في مجالات إدارة الموارد الطبيعية، وتنمية الروابط الاقتصادية و المالية وكذلك في مجال الهجرة والثقافة، وعقد اجتماع آخر لوزراء الخارجية في 2016 و بهذه المناسبة حضر وزيرا الخارجية الجزائري والفرنسي، السيدة جان مارك أيرولت و رمظان لعمامرة، في نهاية أعمالهم افتتح الوزير الجزائري برفقة نظيره الفرنسي الجديد للقنصلية الجزائرية مع السيد عمار بن جمعة سفير الجزائر في فرنسا والسيد بوجمعة روبيح ، القنصل العام للجزائر في مرسيليا. [4]

---

[1] وداد صياح ، الشراكة الأورو متوسطية وعلاقتها بمسارات التجارة الخارجية والتنمية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار، الجزائر ، 2018–2019 ، ص 344.

[2] بن عزوز محمد، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق وعلوم السياسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014–2015،ص ص 91–92.

[3] حريدي صبرينة، البعد الأمني للعلاقات الأورو مغاربية، دراسة حالة منتدى 5+5، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018–2019، ص 156.

[4] شطيبي علي، المرجع السابق، ص 244.

إن مبادرة 5+5 هي شكل من أشكال التعاون البراغماتي لا تملك إلى حد الساعة لا هياكل خاصة ولا ميزانية مشتركة ،وإنما يرتكز عملها على إدارة دول الأعضاء ،حيث يتعهد كل شريك بتمويل النشاطات التي يقترحها ومشاركة خبرائه في النشاطات التي ينظمها الشركاء الآخرين .[1]

المطلب الثالث: التعاون الجزائري الفرنسي في إطار تكتل الإتحاد من أجل المتوسط:

ظهر مشروع الإتحاد من أجل المتوسط لتدارك النقائص التي عرفها مسار برشلونة الذي انطلق من إسبانيا كأداة لخلق منطقة تبادل الحر في منطقة المتوسط تمتد من تركيا إلى المغرب وتشمل إسرائيل ، وبعد 15 عاما على إطلاقه تتباين التقييمات لمسار برشلونة بين النجاح في بعض النواحي وإخفاق في ملفات أخرى، ففي الملفات الكبرى عجز المسار عن حل الصراعات في الفضاء المتوسطي وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي وبالتالي تطبيع إسرائيل مع محيطها العربي، حيث تبين أن أوروبا لا تضطلع بدور كبير في تلك الأزمة الإقليمية.[2]

من المشاريع التي قدمها نيكولا ساركوزي وقد لاقى هذا المشروع ردود فعل دولية مختلفة، وعلى الرغم من تباين الآراء إلا أنه ختم السيد ساركوزي في إقامة هذا الاتحاد في القصر الكبير بباريس في 13 جويلية 2008م في إطار احتفالية كبيرة حضرها دول الاتحاد الأوروبي 27 و11 دولة من جنوب المتوسط وعضو في مسار برشلونة (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا تضمنت في 2007).[3]

أعضاء الاتجاه من أجل المتوسط فهو يضم حسب نداء روما 19 دولة هي الدول الستة العشرة المطلة على الأبيض المتوسط وهي: اسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص و مالطا وتركيا ولبنان وسوريا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، وتضاف إليها ثلاث دول هي: الأردن والبرتغال وموريتانيا وهي دول سبق أن دخلت في مسارات تعاونية متوسطية خصوصا أنها عضو في مبادرة الشراكة الأورو متوسطية التي أعلن عنها سنة 1995م برعاية الإتحاد الأوروبي.[4]

حيث أن هذا المشروع طرح لأجل تلاقي "أخطاء مسار برشلونة" على حد تعبير الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي وقد تضمن هذا المشروع جملة من الأفكار وهي:

. تحقيق السلام والتنمية بين ضفتي المتوسط.

---

[1] حريدي صبرينة، المرجع السابق، ص ص 159-190.

[2] نذير بطاطاش، المرجع السابق، ص ص 21-22.

[3] حريدي صبرينة، المرجع السابق، ص 139.

[4] نذير بطاطاش، المرجع السابق، ص 23.

. إعادة السلام والازدهار إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط.

. تأسيس شراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح فضاء للتعاون.

. اعتبار المشروع " الاتحاد المتوسطي" مكمل لآليات التعاون الأوروبي المتوسطي.

. الشروع في الأعمال التحضيرية خلال الأشهر الموالية بالتشاور مع الدول المعينة في الاتحاد.[1]

كما حصر الدوافع الأساسية التي جعلت الرئيس الفرنسي يطرح مشروع الاتحاد المتوسطي كذلك في التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي تشكل خطرا أمنيا على مستقبل فرنسا حيث تتمثل هذه التهديدات في: الإرهاب الدولي، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة...إلخ، وهي علها قضايا دفعت بالرجل الأول في فرنسا إلى البحث عن حلول ناجعة لاحتواء التهديدات، وبالتالي ضمان استقرار و أمن فرنسا .[2]

إضافة إلى الحسابات الجيو–إستراتيجية التي أخذتها باريس وسعي فرنسا الدؤوب إلى استعادة دورها في الساحة الدولية ولا سيما تجاه قضايا وأزمات الشرق الأوسط، فمحاولة البحث في تداعيات "الاتحاد لأجل المتوسط" على المشروع الوحدوي العربي تقضي الانطلاق في تتبع مسارات هذا المشروع والدوافع السياسية الأمنية التي دفعت بالرئيس الفرنسي ساركوزي إلى طرحه "كخيار استراتيجي" للسياسة الخارجية الفرنسية .[3]

أكد المندوب العام لمعهد الاستشراف الاقتصادي للعالم المتوسطي جون لويس قيقو، أنه لن يتحقق أبدا الاتحاد من أجل المتوسط دون الثنائي الفرنسي والجزائري، وحدد التأكيد مستشهدا بتصريح للرئيس هولاند مؤخرا حول أهمية العلاقات الثنائية على أن "الشراكة الفرنسية الجزائرية" تمثل بالنسبة إلى المتوسط ما تمثله الشراكة الفرنسية –الألمانية بالنسبة لأوروبا"، وقال خلال ندوة متبوعة بنقاش حول موضوع في أفق 2023م رهانات وآفاق نظمت بباريس " إذا لم نعزز علاقة الثقة مع الجزائريين أكثر فأكثر فلن يكون هناك أبدا اتحاد من أجل المتوسط".[4]

---

[1] مريم زكري، الاتحاد من اجل المتوسط سياسة ومبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية، مجلة أكاديميا، العدد السادس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، جوان 2017، ص 3.

[2] وقاد محفوظ، العوائق السياسية–الأمنية للعلاقات الأورو متوسطية دراسة مقارنة بين مستر برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر–3–، 2014–2015 ، ص 133.

[3] ناظم عبد الواحد، الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية، المجلة السياسية والدولية، ص 2.

[4] قيقو: لن يتحقق الاتحاد من أجل المتوسط أبدا دون الثنائي الفرنسي–الجزائري. متوفر على الرابط http://www.ennaharonline.com// ، نشر في 21 مارس2014، على الساعة 14.59، تم الاطلاع عليه 14 ماي 2023.

المبحث الثالث: تقييم عام

من خلال دراستنا للعلاقة الجزائرية الفرنسية في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999–2019م يتضح لنا أن مشكلة الذاكرة والأرشيف بين الطرفين لها أهمية استفزاز الشعب الجزائري بعد إعلانها لقانون تمجيد الاستعمار الذي يعتبر مغالطة للحقائق التاريخية وجاء هذا القانون لأجل محاولة ترسيخ صورة العظمة، لفرنسا ، كما أنه لا يمكننا أن نتغاضى على قضية الهجرة التي عرفت أسوء قانون لها عند تولي نيكولاي ساركوزي الحكم والذي سعى إلى الحد منها وإصدار قانون وسياسات مختلفة للتعامل معها، ففرنسا استغلت جميع الجوانب للتأثير بالجزائريين لاسيما أننا لا زلنا نرى سيطرة اللغة الفرنسية والنخب الفرانكفونية على مراكز صنع القرار في الجزائر.

إلا أنه وعلى الرغم من جميع هذه المعيقات لا يمكننا أن ننسى أن العامل الجغرافي بين البلدين فهما متجاورتان بحريا، وأنهما يمثلان بوابة إفريقيا و أوروبا و هذا يفسر حتمية التعاون المتبادل بين البلدين . فنلاحظ أن المجال الاقتصادي بين البلدين شهد انتعاشا كبير خلال فترة 1999–2019م، فعلى الرغم من المناوشات الظاهرية بينهما إلا أنه ظل قائما، وكذلك التعاون من خلال العلاقات الأورو جزائرية والاتحاد من أجل المتوسط وكذا مجموعة خمسة + خمسة، وذلك لأجل تخطي العقبات التي تواجه العلاقة بين البلدين.

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف أشكال التعاون بين الجزائر و فرنسا، بداية من اتفاقيات الشراكة إلى التعاون بين البلدين، وكذلك مدى تأثير هذه الاتفاقيات على العلاقات بين الجزائر وفرنسا في مختلف المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحجم تطلعات الطرفين إلى مستقبل واعد، وكذلك نجد التعاون في إطار التكتلات الإقليمية من خلال الشراكة الأورو جزائرية و مجموعة 5 زائد 5 والتعاون في إطار الاتحاد من أجل المتوسط وكلها مشتركة بين البلدين بحكم الجوار

فالانضمام إلى هذه الاتفاقيات سوف يكون له انعكاسات على الجزائر من جميع الجوانب وجب مواكبتها، فهي تخدم مصالحها بشكل كبير.

الخاتمة

الخاتمة

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة هو أن العلاقات الجزائرية الفرنسية هو حتمية التاريخ والجغرافيا، فالتاريخ المشترك بين الدولتين لا يمكن تجاوزه، ففترة 132سنة خلقت واقعا اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا متشابكا يصعب تخطيه ، فبعد قيام الثورة الجزائرية 1954 كان من نتائجها استقلال الجزائر وعقد اتفاقيات الاستقلال المعروفة " باتفاقيات أيفيان "، فمن خلال هذه الاتفاقية ظل ارتباط فرنسا بالجزائر جاريا .

فمن جهة أخرى لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز العامل الجغرافي في العلاقات الجزائرية الفرنسية بجعل من التعاون والشراكة بين الجزائر وفرنسا ضرورة حتمية لا يمكن تجاوزها .

و كان لمشكلة الذاكرة بينهما أهمية كبيرة وسببت العديد من المشاكل الكبيرة بسبب رفض فرنسا الاعتراف ببراءتها وتصريحاتها المثيرة للجدل، فقد صدم الشعب الجزائري بعد صدور قانون تمجيد الاستعمار الذي يشكل فجوة كبيرة في العلاقات بين البلدين.

كما تعتبر مشكلة الأرشيف الجزائري احد أهم الخلافات بين البلدين لا تزال قائمة إلى يومنا هذا، بسبب رفض فرنسا تسليم رفاه الشهداء الجزائريين.

أما في المجال الاقتصادي فان التعاون الجزائري الفرنسي قديم جدا وله تأثير كبير على العلاقات بين البلدين سواء من ناحية المبادلات التجارية أو حجم الاستثمارات المباشرة في الجزائر ، فكما نلاحظ من خلال دراستنا أن الجزائر هي سوق للمنتجات الفرنسية حيث تحتل فرنسا المراتب الأولى في الاستثمار .

كذلك من خلال ما تناولناه يتضح لنا التأثير الجانب الثقافي، وذلك من خلال سيطرة اللغة الفرنسية على عدة مجالات و أهمها مجال التعليم.

كما نجد إن الجزائر وفرنسا تعدد محاور التعاون بينهما والتي مست جميع المجالات، و كذلك تعاون بين البلدين في إطار التكتلات الإقليمية ، فالعلاقة الأورو جزائرية تساهم وبشكل كبير في تطوير الاقتصاد الجزائري وجعله يخضع للمعايير العالمية .

ونجد مبادرة 5+5 والتي جاء لتعزيز التعاون بين البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط ودعم البلدان في جميع المجالات.

وبالنسبة إلى التكفل الاتحاد من اجل المتوسط الذي أراد ساركوزي أن تكون الجزائر أهم عنصر فعال فيها وذلك لأنها مرتبطة بترسبات الماضي لأنه يجب أخذه بعين الاعتبار في دراسة العلاقات بين البلدين ، فالجزائر لم تستطع تحقيق الاستقلال الحقيقي .

الملاحق

Loi n° 2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés

NOR: DEFX0300218L

L'Assemblée nationale et le Sénat ont adopté,
Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article 1

La Nation exprime sa reconnaissance aux femmes et aux hommes qui ont participé à l'oeuvre accomplie par la France dans les anciens départements français d'Algérie, au Maroc, en Tunisie et en Indochine ainsi que dans les territoires placés antérieurement sous la souveraineté française.
Elle reconnaît les souffrances éprouvées et les sacrifices endurés par les rapatriés, les anciens membres des formations supplétives et assimilés, les disparus et les victimes civiles et militaires des événements liés au processus d'indépendance de ces anciens départements et territoires et leur rend, ainsi qu'à leurs familles, solennellement hommage.

Article 2

La Nation associe les rapatriés d'Afrique du Nord, les personnes disparues et les populations civiles victimes de massacres ou d'exactions commis durant la guerre d'Algérie et après le 19 mars 1962 en violation des accords d'Evian, ainsi que les victimes civiles des combats de Tunisie et du Maroc, à l'hommage rendu le 5 décembre aux combattants morts pour la France en Afrique du Nord.

Article 3

Une fondation pour la mémoire de la guerre d'Algérie, des combats du Maroc et de Tunisie est créée, avec le concours de l'Etat.
Les conditions de la création de cette fondation sont fixées par décret en Conseil d'Etat.

Article 4

Les programmes de recherche universitaire accordent à l'histoire de la présence française outre-mer, notamment en Afrique du Nord, la place qu'elle mérite.

Les programmes scolaires reconnaissent en particulier le rôle positif de la présence française outre-mer, notamment en Afrique du Nord, et accordent à l'histoire et aux sacrifices des combattants de l'armée française issus de ces territoires la place éminente à laquelle ils ont droit.
La coopération permettant la mise en relation des sources orales et écrites disponibles en France et à l'étranger est encouragée.

Article 5

Sont interdites :
- toute injure ou diffamation commise envers une personne ou un groupe de personnes en raison de leur qualité vraie ou supposée de harki, d'ancien membre des formations supplétives ou assimilés ;
- toute apologie des crimes commis contre les harkis et les membres des formations supplétives après les accords d'Evian.
L'Etat assure le respect de ce principe dans le cadre des lois en vigueur.

Article 6

I. - Les bénéficiaires de l'allocation de reconnaissance mentionnée à l'article 67 de la loi de finances rectificative pour 2002 (n° 2002-1576 du 30 décembre 2002) peuvent opter, au choix :
- pour le maintien de l'allocation de reconnaissance dont le taux annuel est porté à 2 800 EUR à compter du 1er janvier 2005 ;
- pour le maintien de l'allocation de reconnaissance au taux en vigueur au 1er janvier 2004 et le versement d'un capital de 20 000 EUR ;
- pour le versement, en lieu et place de l'allocation de reconnaissance, d'un capital de 30 000 EUR.
En cas d'option pour le versement du capital, l'allocation de reconnaissance est servie au taux en vigueur au 1er janvier 2004 jusqu'au paiement de ce capital. A titre conservatoire, dans l'attente de l'exercice du droit d'option, l'allocation de reconnaissance est versée à ce même taux.
En cas de décès, à la date d'entrée en vigueur de la présente loi, de l'ancien supplétif ou assimilé et de ses conjoints ou ex-conjoints survivants lorsqu'ils remplissaient les conditions fixées par l'article 2 de la loi n° 94-488 du 11 juin 1994 relative aux rapatriés anciens membres des formations supplétives et assimilés ou victimes de la captivité en Algérie, une allocation de 20 000 EUR est répartie en parts égales entre les enfants issus de leur union s'ils possèdent la nationalité française et ont fixé leur domicile en France ou dans un Etat de la Communauté européenne au 1er janvier 2004.
Les personnes reconnues pupilles de la Nation, orphelines de père et de mère, de nationalité française et ayant fixé leur domicile en France ou dans un Etat de la Communauté européenne au 1er janvier 2004, dont l'un des parents a servi en qualité de harki ou membre d'une formation supplétive, non visées à l'alinéa précédent, bénéficient d'une allocation de 20 000 EUR, répartie en parts égales entre les enfants issus d'une même union.
Les modalités d'application du présent article, et notamment le délai imparti pour exercer l'option ainsi que l'échéancier des versements prenant en compte l'âge des bénéficiaires, sont fixés par décret en Conseil d'Etat.
II. - Les indemnités en capital versées en application du I sont insaisissables et ne présentent pas le caractère de revenus pour l'assiette des impôts et taxes recouvrés au profit de l'Etat ou des collectivités publiques.

Article 7

I. - Aux articles 7, 8 et 9 de la loi n° 94-488 du 11 juin 1994 relative aux rapatriés anciens membres des formations supplétives et assimilés ou victimes de la captivité en Algérie, la date : « 31 décembre 2004 » est remplacée par la date : « 31 décembre 2009 ».
II. - Le deuxième alinéa de l'article 7 de la même loi est remplacé par deux alinéas ainsi rédigés :
« Cette aide est attribuée aux personnes précitées destinées à devenir propriétaires en nom personnel ou en indivision avec leurs enfants à condition qu'elles cohabitent avec ces derniers dans le bien ainsi acquis.
« Elle est cumulable avec toute autre forme d'aide prévue par le code de la construction et de l'habitation. »
III. - Au premier alinéa de l'article 9 de la même loi, les mots : « réalisée avant le 1er janvier 1994 » sont remplacés par les mots : « réalisée antérieurement au 1er janvier 2005 ».

Article 8

Après le septième alinéa (4°) de l'article L. 302-5 du code de la construction et de l'habitation, il est inséré un alinéa ainsi rédigé :
« Sont considérés comme logements locatifs sociaux au sens du troisième alinéa ceux financés par l'Etat ou les collectivités locales occupés à titre gratuit, à l'exception des logements de fonction, ou donnés à leur occupant ou acquis par d'anciens supplétifs de l'armée française en Algérie ou assimilés, grâce à une subvention accordée par l'Etat au titre des lois d'indemnisation les concernant. »

Article 9

Par dérogation aux conditions fixées pour bénéficier de l'allocation de reconnaissance et des aides spécifiques au logement mentionnées aux articles 6 et 7, le ministre chargé des rapatriés accorde le bénéfice de ces aides aux anciens harkis et membres des formations supplétives ayant servi en Algérie ou à leurs veuves, rapatriés, âgés de soixante ans et plus, qui peuvent justifier d'un domicile continu en France ou dans un autre Etat membre de la Communauté européenne depuis le 10 janvier 1973 et qui ont acquis la nationalité française avant le 1er janvier 1995.
Cette demande de dérogation est présentée dans le délai d'un an suivant la publication du décret d'application du présent article.

Article 10

Les enfants des personnes mentionnées à l'article 6 de la loi n° 94-488 du 11 juin 1994 précitée, éligibles aux bourses nationales de l'éducation nationale, peuvent se voir attribuer des aides dont les montants et les modalités d'attribution sont définis par décret.

Article 11

Le Gouvernement remettra au Parlement, un an après l'entrée en vigueur de la présente loi, un rapport faisant état de la situation sociale des enfants d'anciens supplétifs de l'armée française et assimilés et recensera les besoins de cette population en termes de formation, d'emploi et de logement.

Article 12

I. - Sont restituées aux bénéficiaires des indemnisations ou en cas de décès à leurs ayants droit les sommes prélevées sur les indemnisations par l'Agence nationale pour l'indemnisation des Français d'outre-mer et affectées au remboursement partiel ou total des prêts au titre des dispositions suivantes :
1° L'article 46 de la loi n° 70-632 du 15 juillet 1970 relative à une contribution nationale à l'indemnisation des Français dépossédés de biens situés dans un territoire antérieurement placé sous la souveraineté, le protectorat ou la tutelle de la France ;
2° Les troisième, quatrième et cinquième alinéas de l'article 3 de la loi n° 78-1 du 2 janvier 1978 relative à l'indemnisation des Français rapatriés d'outre-mer dépossédés de leurs biens.
II. - Sont aussi restituées aux personnes ayant bénéficié d'une indemnisation en application de l'article 2 de la loi n° 87-549 du 16 juillet 1987 relative au règlement de l'indemnisation des rapatriés ou à leurs ayants droit les sommes prélevées, en remboursement de prêts professionnels, sur l'aide brute définitive accordée lors de la cession de biens agricoles dans le cadre des protocoles franco-tunisiens des 13 octobre 1960 et 2 mars 1963.

III. - Les restitutions mentionnées aux I et II n'ont pas le caractère de revenus pour l'assiette des impôts et taxes recouvrés au profit de l'Etat ou des collectivités publiques. Elles n'entrent pas dans l'actif successoral des bénéficiaires au regard des droits de mutation par décès.
IV. - Un décret en Conseil d'Etat fixe les conditions d'application du présent article, notamment les modalités de versement des sommes restituées ainsi qu'un échéancier prenant en compte l'âge des bénéficiaires de l'indemnisation.
V. - Les demandes de restitution sont présentées dans le délai de deux ans à compter de la publication du décret mentionné au IV.

Article 13

Peuvent demander le bénéfice d'une indemnisation forfaitaire les personnes de nationalité française à la date de la publication de la présente loi ayant fait l'objet, en relation directe avec les événements d'Algérie pendant la période du 31 octobre 1954 au 3 juillet 1962, de condamnations ou de sanctions amnistiées, de mesures administratives d'expulsion, d'internement ou d'assignation à résidence, ayant de ce fait dû cesser leur activité professionnelle et ne figurant pas parmi les bénéficiaires mentionnés à l'article 1er de la loi n° 82-1021 du 3 décembre 1982 relative au règlement de certaines situations résultant des événements d'Afrique du Nord, de la guerre d'Indochine ou de la Seconde Guerre mondiale.
L'indemnité forfaitaire mentionnée au précédent alinéa n'a pas le caractère de revenu pour l'assiette des impôts et taxes recouvrés au profit de l'Etat ou des collectivités territoriales.
Un décret en Conseil d'Etat détermine le montant de cette indemnité qui tient compte notamment de la durée d'inactivité justifiée ainsi que les modalités de versement de cette allocation.
Cette demande d'indemnité est présentée dans le délai d'un an suivant la publication du décret d'application du présent article.
La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 23 février 2005.

الملحق رقم 1: النص الأصلي لقانون 23 فيفري 2005

المصدر: عبد المالك حطاب, المرجع السابق

قائمة المراجع

المصادر باللغة العربية

أولا: الدساتير

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989 م ، مأخوذ من موقع الرئاسة – el mouradia.dz /ar/alheria.
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016 ،مأخوذ من وقع الرئاسة ، –el mouradia.dz /ar/alheria.
3. دستور فرنسا الصادر عام 1958 شاملا لتعديلات نهاية 2008، ثم هذا لدستور كاملا م مقاطع من النصوص من المشروع الدساتير المقارنة تم توزيعه موقع،org. constituteproject 27افريل 2022.

ثانيا: الكتب

1. إبراهيم رماني، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999– 2003م الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، ط1، منشوراتANEP ، الجزائر.2003
2. احمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، دار الزهران للنشر ، الأردن ، 2011.
3. احمد توفيق المدني ، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492– 1792 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر.
4. احمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ،2001.
5. احمد وافي و إدريس بو بكر ، النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1992 م.
6. إدريس بو بكر ، تطوير المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية ، ط 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر : 2011.
7. بطرس حلاق، رأي العام وطرق قياسه ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية الجمهورية العربية السورية ، 2020.
8. بعلي محمد الصغي ، القانون الإداري ، التنظيم الإداري ، دار العلم للنشر والتوزيع ، عنابة، 2005 .

9. حساب الحلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات، مع دراسة الأرشيف العثماني واللبناني والعربي والدولي،بيروت: دار النهضة العربية,1980.
10. الحسان بوقنطار ، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 م ، مركز الدراسات وحدة العربية ، بيروت ، ابريل 1987.
11. خديجة بقطاش ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830–1871 ، الجزائر ، دار حلب، 1992.
12. زهير احدادن ،المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962 ، مؤسسة احدادن للنشر ، القبة ، 2007 .
13. سعيد بو الشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، ط الرابعة ، ج 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
14. سعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري ، السلطة التشريعية ، ج 4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013.
15. سعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري دراسة تعليمية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 – السلطة التنفيذية ، ج 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013.
16. شارل روبير آخرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر : عيسى عصفور دار منشورا عويدات ، طبعة 1 ، بيروت ، 1980.
17. شهيوب مسعود ، نظام الغرفتين البرلماني ، مجلة الفكر البرلماني ، عدد 1 ، الجزائر ، ديسمبر 2002.
18. صاغور هشام ، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط ، ط 1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2010.
19. صكوك دولية لحقوق الإنسان الأمم المتحدة وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف لفرنسا تاريخ الاستلام، 3 نوفمبر 2017.
20. عادل قرانة ، النظم السياسية ، دار العلوم ، الجزائر ، 2013.

21. عبد القادر جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية, تر: فيصل عباس ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، ط 2 ، لبنان ، 1982.

22. علي محافظة ، فرنسا و الوحدة العربية 1945 –2000 بين النهضة ، جانفي 2008 ، بيروت

23. عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، دار القرب الإسلامي ، بيروت 1997 .

24. عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث مواقف ، دار الهدى ، الجزائر ،2001 .

25. كاثرين شكدام ، الجمهورية الخامسة مسيرة فرنسا الدستورية الطويلة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2018 .

26. كاثرين شكدام ، نضوج عملية الدستورية الفرنسية ، اندماج التقاليد الدستورية، سلسلة إصدارات البيان للدراسات والتخطيط ، 2018.

27. لديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2012–2014 ، الجزائر، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع 45، 2015

28. لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، تر: محمد احمد مفتي و ومحمد السيد سليم ، الناشر : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1989 م.

29. مبارك بن محمد الهلالي الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج 3 ، دار النشر مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر.

30. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، 1998.

31. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962 ، ج 2 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999 .

32. محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954– 1962، دراسة القصبة للنشر، الجزائر 2007.

33. محمد علي دبوز ، تاريخ المغرب الكبير ، مؤسسة تاواليت الثقافية ، ليبيا ، 2010.

34. محمد فتحي عيد ، واقع الإرهاب في الوطن العربي ، مركز الدراسات والبحوث ، 1999، الرياض.

35. موريس دو فرجيه ، مدخل الى علم السياسة ، تر ، جمال الانامي و سامي الدروبي ، المركز الثقافي العربي للنشر ، بيروت ، 2000.
36. ميلاد مفتاح الحراثي ، تحديات الأمن القومي غرب المتوسط : دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئية الأمنية وديناميكيات ، في إقليم غرب المتوسط ، العراق ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2013.
37. ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ،منشورات جامعة 8ماي 1945 ، قالمة 2006 م.
38. نصر القفاص، كنت في الجزائر، ط 1، منشوراتANEP،الجزائر: 2000.
39. نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري، النشر الجامعي الجديد، تلمسان 2020
40. وسيم خليل قلعجية ، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلادمير بوتين ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الدار العربية للعلوم ، 2016.
41. يحي بوعزيز ، الاستعمار الأوربي الحديث في إفريقيا واسيا وجزر المحيطات ، دار البصائر للنشر طبعة خاصة ، الجزائر ، 2009.
42. يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات أيفيان ، ديوان المطبوعات الجامعية.

ثالثا: المجلات

1. أحلام صارة مقدم بن حوى مصطفى، 22 فبراير... الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل مجلد2 ، العدد 6، المركز الديمقراطي العربي–ألمانيا–برلين، أكتوبر 2019،
2. أحمد مهابة، عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة، السياسة الدولية العدد 137، جويلية1999
3. أسد الدين فريد محمد الباتع ، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة (اباك) ، مجلة المفكر للدارسات القانونية و السياسية ، المجلد 3 ، كلية علوم السياسية ، جامعة موتة ، ديسمبر 2020.
4. آمنة محمد علي ، موقع حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية ودوره في الحياة السياسية الفرنسية ، العدد 56 ، مجلة درست الدولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد.

5. بوضياف ياسين، نوري منير، أثر الشراكة الأوروجزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 16، جامعة الشلف، الجزائر
6. حورية ومزارة زهيرة ،إشكالية الهجرة واندماج المهاجرين المغاربة في فرنسا ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 7 ، العدد 1 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، 2022 ، شلف.
7. خالد بوهند ، المسالة الجزائرية في المؤتمرات الدولية من خلال وثائق مركز المحفوظات الوطنية للدراسات التاريخية بالجزائر 1815-1818 ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، المجلد 09 ، العدد الأول جوان 2018 ، جامعة سيدي بلعباس.
8. خالد روشو وآخرون ، المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية ، مجلة دورية ، المجلد التاسع ، العدد 4 ، إصدار المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي ، تيسمسيلت ، ديسمبر 2018.
9. رشيد تلمساني ، الجزائر في عهد بوتفليقة ، الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية ، مركز كارينغي للشرق الأوسط ، العدد 7 ، جانفي.
10. رمضاني مفتاح، الثابت و المتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية ، مجلة أبحاث ، المجلد 06 ، العدد 2 ، 31 أكتوبر 2021.
11. ساعو حورية و غريب محمد، جدلية الذاكرة والتاريخ في العلاقات الجزائرية والفرنسية، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01،الجزائر، 2021.
12. ستار حجبار الجابري ،أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في أفكار والدور السياسي ، دراسة دولية ، العدد 35.
13. سويقات احمد ، التجربة الحزبية في الجزائر 1962 – 2004 م ، مجلة الباحث ، العدد 04 ، 2006 م.
14. شرقي رحيمة ، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية عدد 11 جوان 2013.
15. شهيوب مسعود ، نظام الغرفتين البرلماني ، مجلة الفكر البرلماني ، ع 1 ، الجزائر ، ديسمبر 2002.

16. صورية تريمة ، التعاون الاورمتوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا ، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابة ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 7 جويلية 2014 ، الجزائر.
17. عبد العالي حاحة و أمال يعيش تمام . المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، ع 14 ، أكتوبر 2016.
18. عبد القادر عبد العالي ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، ع 7، جويلية 2014.
19. عبد الله العشري ،تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي ، المجلة العربية للآداب و الدراسات الإنسانية ، العدد 3 ، تاريخ النشر 14 ، افريل 2018.
20. عز بو عيسى ، دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة : منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا ، دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 13 ، العدد 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر 2021.
21. العنود مطلق المطيري ، مؤتمر فيينا 1814–1815 م عمادة الدراسات العليا ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، مجلة بحوث.
22. فاطمة بن عيسى ، الحملة الهلولندية على ..... الجزائر 1816م من خلال وثائق الأردن ،الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية ، مجلة التاريخ المتوسطي ، ديسمبر 2020 ، المجلد 2، العدد 2 ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران 01.
23. فؤاد جدو ، السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية المغربية اتجاه المنطقة العربية دراسة مقارنة ، مجلة الحقوق والحريات ، عدد خاص ، جامعة بسكرة ، 2017.
24. فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث ، عدد 11، 2012،
25. محمد لحسن علاوي ، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، الجزائر ،

26. مديرية الدراسات الإستراتيجية ، صعود اليمين المتطرف في أوروبا ، ابرز العوامل والشخصيات والأفكار ، الناشر ، المركز الاستشاري للدراسات والتوقيف ، العدد 35 ، سلسلة دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة دون تدخل فيها بالتحليل ومناقشة ، ماي 2019.
27. مريم زكري، الاتحاد من اجل المتوسط سياسة ومبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية، مجلة أكاديميا، العدد السادس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، جوان 2017
28. مصطفى جاسم حسين الاتحاد الأوربي وظاهرة اليمين المتطرف ،البريكست أنموذجا ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 21 كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية ، 2021.
29. ناظم عبد الواحد، الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية، المجلة السياسية والدولية
30. الهجرة والشباب العربي : الهجرة والمستقبل " المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، 18-20مارس 2017 ، عدد 22 ، الدوحة.
31. وافي عيسى ،الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا ودوره في كتابه وإعادة صياغة تاريخ الجزائر ، مجلة بيليوفيليا ، العدد 3 ، جامعة جيلالي ليابس ، الجزائر ، تاريخ نشر 2019/9/30.
32. وداد مريمش، عبد الرفيق كشوط، النزاع المالي: قراءة في جذور وتطور النزاع على ضوء حقيقة وجود التدخل العسكري، الفرنسي. مجلة الأبحاث القانونية وسياسة . المجلد 07، العدد 2 ، ديسمبر 2022.
33. وسام صالح عبد الحسين جاسم ،الرأي العام وأثره في السياسة العامة للدولة دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد 37 ، العدد الرابع ، جامعة بابل ، ديسمبر 2020

رابعا: المذكرات

1. احمد سعيد فوفل ، النظام لسياسي الفرنسي والوجود العبي في فرنسا ، قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، 2003.

2. إيناس شيباني ، في تحليل السياسة الخارجية : نماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2018-2019.
3. بشارف موسى ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين التمجيد والتجريم وتداعياته على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، تخصص دبلوماسية ، جامعة الجزائر 3 ، جوان 2013.
4. بلعيد منيرة ، السياسة الخارجية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002 رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، قسم لعلوم السياسية ، جامعة منوري , قسنطينة.
5. بن احمد نادية ، تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989 ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012.
6. بن ضيف حسين ، البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1989 ، مذكرة الماجستير في العلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2009 م.
7. بن عزوز محمد، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق وعلوم السياسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014-2015،
8. بنيو سفيان ،السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 - 2012.
9. بو زكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013
10. بورايو محمد ، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية ، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام ، كلية الحقوق بن عكنون ، جامعة الجزائر 3 ، جوان 2012.

11. بوقراص رقية ،الفرانكفونية في السياسة الخارجية الفرنسية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ، 2008-2009.

12. بيرم فاطمة ،أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009-2010.

13. جيلالي بشلاغم ، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف2002-2010 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات ارو متوسطية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر القايد ، تلمسان ، 2010-2011 .

14. حريدي صبرينة، البعد الأمني للعلاقات الأورومغاربية، دراسة حالة منتدى 5+5، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018-2019،

15. حمزة عبد الحفيظ مسلم المجالي ، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة العربية 2011-2016 ، رسالة دكتوراه في قسم العلوم السياسة ، جامعة مؤتة ، 2017.

16. دالع وهيبة ،السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014 ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية, أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية, جامعة الجزائر2013،03-2014.

17. رابح زغنوني ، تقييم السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية : فحص للمقتربات النظرية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2007-2008.

18. زريق نفيسة ، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الأفاق ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2008 -2009.

19. زموري ليندة ، سياسات معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر 200-2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص رسم السياسات العامة ، جامعة الجزائر03 ، 2016-2017.

20. ساعد رشيد ،واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغربية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، 2011 -2012 ، بسكرة.

21. ساعو حورية العلاقات الفرنسية الجزائرية ، دراسة مقارنة بين فترة حكم جاك شيراك ونيكولا ساركوزي ، أطروحة دكتوراه ، تخصص دراسات اورومتوسطية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2017-2018.

22. سعد شيحاني ، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال مضمون خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في فترة الممتدة بين 1999 – 2004 ، رسالة ماجستير ، قسم علوم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2008-2009.

23. شطيبي علي ، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999-2019 ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية جامعة الجزائر 03-2020-2021.

24. صويلح مولود ،أزمة العلاقات الجزائرية – الفرنسية دراسة في الإشكالية الذاكرتية والتوظيف السياسي للماضي ، أطروحة دكتوراه ، قسم الدارسات السياسية تخصص العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2017-2018.

25. طيبي عيسى ، طبيعة النظام الحكم في الجزائر على ضوء التدجيل الدستوري لسنة 2008 ، أطروحة دكتوراه في القانون العام ، جامعة تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010 -2011.

26. العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2011

27. عبد المالك حطاب ، المشكل الاستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1995–2007 ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03.

28. عبير شليغم ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة غرب إفريقيا 2007، –2017 ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2020 – 2021.

29. علي هادي حميدي الشكراوي ، النظم السياسية المعاصرة ، كلية القانون ، جامعة بابل ، العراق.

30. فؤادجدو ، دور المحدد الأمني في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي ، أطروحة دكتوراه ، علوم سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017–2018.

31. كميروش فتحي، اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية ، أطروحة دكتوراه في القانون كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2014–2015،

32. مهاد صاليحة ، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة وهران 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2018–2019.

33. ميلاد مفتاح الحراثي ، تحديات الأمن القومي غرب المتوسط : دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئية الأمنية وديناميكيات ، في إقليم غرب المتوسط ، العراق ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2013.

34. ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 –2007.

35. نذير بطاطاش ، التعاون الأوروبي–الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر أنموذجا ، رسالة الماجستير في القانون ، تخصص قانون تعاون الدولي، معهد الحقوق ، فرع القانون العام، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج، البويرة ، 2010.

36. وداد صياح ، الشراكة الأورومتوسطية وعلاقتها بمسارات التجارة الخارجية والتنمية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار، الجزائر ، 2018-2019

37. وقاد محفوظ، العوائق السياسية-الأمنية للعلاقات الأورومتوسطية دراسة مقارنة بين مستر برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-، 2014-2015

خامسا: المواقع

1. تجريم الاستعمار للجزائر ، متوفر على /www.aljazerra .net/news/arabic // http بتاريخ 28-1-2010 ، تاريخ التصفح ، 7 افريل 2023.
2. الجزائر ... سونطراك ترد على قضية تصدير الغاز مجانا إلى فرنسا ، متوفر على //https www.alarabiya.net/. بتاريخ 25 مارس 2019 ، تاريخ التصفح 30 افريل 2023.
3. زيارة ماكرون إلى الجزائر 18 فرصة لإعطاء دفع للشراكة الاقتصادية ، متوفر على وكالة الأنباء الجزائرية ، بتاريخ الثلاثاء 5 ديسمبر 2017 ، على الساعة 19.26 ، تاريخ التصفح 2023/4/29.
4. الصين تنافس فرنسا في سوق الجزائر ، متوفر على . www.aljazeera.net /news https // Arabic/ بتاريخ 10-6-2014 ، تاريخ التصفح 28 فريل 2023.
5. الطيب بوعزة ، هل تستعد الجزائر لحرب وشيكة ، موقع الجزيرة ، http // Aljazeera .net /analyispages/.
6. عزيز ضواهر ، 50 سنة بعد الاستقلال .. يجب تحرير كناية التاريخ وتجريم الاستعمار رهين الإدارة السياسية " 4.7 ، 2012 ، جريدة صوت الأحرار ، تاريخ اطلاع 6-4 ، 2023 ، على الساعة 02.40 ، متاح على الموقع http // wwww.sawt –alahara .net /ara .
7. الغاز بين الجزائر وفرنسا : حرب الأسعار تدخل عقدها السادس ، متوفر على //http www.alarabg.coukl/ تاريخ التصفح 30 افريل 2023.
8. فرنسا تتسر وراء قضية الرهبان، متوفر على. / Arabic /news/ .net www.aljazerra // https بتاريخ 12-7 1999 ، تاريخ التصفح 31 مارس 2023.

9. قيقو: لن يتحقق الاتحاد من أجل المتوسط أبدا دون الثنائي الفرنسي–الجزائري. متوفر على الرابط http://www.ennaharonline.com// ، نشر في 21 مارس2014، على الساعة 14.59، ثم الاطلاع عليه 14 ماي 2023.
10. مليارات ونفوذ تاريخي ... ما الذي ستخسره فرنسا لو لم تحتو الخلاف مع الجزائر ، متوفر على .https/www.trtarabi.com... بتاريخ 3 أكتوبر 2021 ، تاريخ التصفح ، 2023/4/32 .

سادسا: المقالات

1. زيارة ماكرون إلى الجزائر 18 فرصة لإعطاء دفع للشراكة الاقتصادية ، متوفر على وكالة الأنباء الجزائرية ، بتاريخ الثلاثاء 5 ديسمبر 2017 ، على الساعة 19.26 ، تاريخ التصفح 2023/4/29.
2. عبد الرزاق بن عبد الله ، الجزائر ...تواصل المظاهرات الحاشدة في الجمعة الخامسة للحراك، متوفر على الدول–العربية/الجزائر–تواصل–المظاهرات–الحاشدة–في–الجمعة–الخامسة–للحراك/1426049/ /ar http://www.aa.com.tr بتاريخ22–03–2019 تاريخ التصفح 12 أفريل2023م.
3. عز الدين معزة ، تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا يحتاج إلى قانون . تاريخ النشر 22–3–2019 ، تاريخ الاطلاع عليه ، 7–4–2023 على الساعة 1:16 .
4. عمار قردود , ماكرون يساند المترشح بوتفليقة , بتاريخ:2019/03/4، تاريخ التصفح: 11أفريل2023. الجزائر1، متوفر على http://aljaziras.com قايد–صالح–في–مهمة–خاصة/
5. كمال زايت ، مشروع قانون تجريم الاستعمار يزيد في توتر العلاقات الجزائرية – الفرنسية ، تاريخ النشر 11 فيفري 2010 ، القس العربي ، تاريخ الاطلاع 7–4–2023 على الساعة1:30.
6. لمزيد من التفاصيل أنظر الخطاب الذي ألقاه السيد "هوبير دوفرديار"، بجامعة فرحات عباس بمدينة سطيف، الجزائر . يوم 27 فيفري 2005 www. Ambafrance–dz.org/article.php3 ?id–2005 . , 755: articleتاريخ التصفح 01 أفريل 2023

7. ماكرون بالجزائر في أول زيارة له منذ وصوله للحكم ، فرانس 24 بتاريخ 5 ديسمبر 2017، متوفر على: http://www.France24.com/ar/20171205 ايمانويل-ماكرون-زيارة- فرنسا-استعمار-اقتصاد ، تاريخ التصفح:11 أفريل 2023، على الساعة 15:42.
8. محمد أبو عبد الله، الجزائر تتسلخ عن فرنسا: خطوات تحررية من التبعية العربي الجديد، بتاريخ 07، جوان، 2016، أنظر تاريخ التصفح: 11 أفريل 2023، على الساعة 15:21 http://cutt.us/qvq84
9. ملحق المحاور ذات الأولوية لمباشرة التعاون الفرنسي الجزائري 2013-2017، وثيقة منشورة على: http://dz.ambafrancz.org/ تاريخ التصفح 12 أفريل 2023.
10. هولاند يعتذر عن مزحة أغضبت الجزائر والأخيرة تبدي ارتياحها ".DW متوفر على موقع الكتروني http://cutt.us/9n6Lb بتاريخ : 2013/12/22. تاريخ التصفح : 1 أفريل 2023.
11. وزير المجاهدين ، المجتمع المدني يؤيد قانون تجريم الاستعمار على الساعة 12.57 ، نشر في 08م ماي 2011 قناة 22 France تم الاطلاع عليه 8-4-2023على الساعة 01:02.

سابعا: الملتقيات

1. عبد الكامل خالدي ، دور الجزائر الإقليمي و مرتكزاته ، من أعمال الملتقى الدولي حول : دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ، جامعة تبسة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 28-29 افريل 2014.

ثامنا: المحاضرات

1. مراد بن قيطة ، السياسة الخارجية للجزائر : دراسة في المحددات والمبادئ وعملية صنع القرار ، محاضرة في مقياس السياسة المتوسطية للجزائر ، جامعة باجي مختار, عنابة.

تاسعا: الصحف

1. اتفاقية شراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15، 16 مارس 2016،

2. ياسين تملالي، الجزائر تعيش أزمة علاقات مع الجوار... فرنسا، جريدة الأخبار، بتاريخ 10 مارس 2010.

عاشرا: المراجع باللغة الأجنبية

1 .Accord de coopération, dons le domaine de la défense entre le gouvernement de la république française et la gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire, signé à Alger, le 21 Juin 2008, projet de loi, assemblée national, n°73 .le 4 Juillet 2012.

2.Alger , Holland reconnait les souffrances infligées par la colonisation , le point .FR , http://cut.us/alDoh. Publié le 20/12/2012

3.Algérie-France-Valls et Macaron a Alger : enjeux d'une visite pas comme les auters, le point.fr, http://cutt.us/ohlx. 8/4/2016

4.Ambassade de France en Algérie-service économique régional, « le commerce bilatéral France-Algérie en 2018 », mai 2019

5.Amora Beghzoz, la relation Alger-Française, depuis 2000 ou le quêter d'une improbable refondation » l'année du Maghreb ,VIL le 10 Juillet 201, http//année maghreb.rerwes.org/956 ;DOI10.4000/année Maghreb

6.Amora Beghzoz, la relation Alger-Française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée » Rayonnement du CNRS n°55,décember2010.

7.Bellatreche youcef .Algérie .la nouvelle politique d attractions d investissements d irectsetrangers face a l hésitations des investisseur.

8.Bertrand Badie et Jean Marie fardeau, la diplomatie des droits de l'homme , la resrue internationale et stratégique , Dalloz, PARIS, numéro50, été 2003

9.Christophe Dubois et Marie-Christine Tablet , paris-Alger une Christophe passionnelle , France , éditions stock , 2015

10.Coopération politique: «Relation Alger-Françaises", http://www.amb-algerie.Fr

12.Déclaration d'Alger sur l'amitié et la coopérations entre la France et l'Algérie

13.Farid Alilat, Algérie : « Bouteflika et la France ».http://www.Jeuneafrique.com/mag/252791/politique/algerie-bouteflika-etla France, 04 aout 2015

14.Florence Beaugé , Algérie Victoire et frauda Incontestables le mound (France), 16 avril 2006

15.FOROM DES CHEF D'ENTREPRISES ? « Evolution du commerce 2002-2006 ».

16.Hollande en Algérie dans les poire tourner une page ," le point , frhttp://cutt.us/4gopx,puble le 18/12/2012

17.Jean claudMellot, « Introduction », conférence présenté au actes de la journée D'études sur : et livre blanc sur la défense et la sécurité national : et après ? organisé par la fondation pour la recherche stratégique, du 17 septembre 2008

18.Jean –Jacques Roche ." La France Et L Universel" Paris –Ammuaire Française Du Relation Internationales .2000.P392

19.Journal le mound, quotidien français.16 Juin 2000.

20.Journal le mound, quotidien français.17 Juin 2000.

21.Journal le mound, quotidien français.18 Juin 2000

22.Journal le mound, quotidien français4 Juin 2000

23.Le dixours de Nicolas sar kozy, 04.12.2007, htt://www.algeria-watch.org/francais.htm,consulté. Le :29.4.2023 à 12 :34.

24.Mekhmoukh sakina .les investissements directs étrangers en allergide université de beijaia

25.Mustahpa arihir.les relation extérieures franco-algériennes a l épreuve de la reconnaissance des torts infliges. De 1962 a nos jours .thèse pour le doctorat en séance politique .école doctorale de droit .université de bordeaux .2014

26.Mustapha Arihir , les relation extérieures franco-algériennes à l'épreuve de la reconnaissance des torts infligés , de 1962 a nos jours , Doctorat en xience politique , ECOLE DOCTORALE DE DROIT (E.O.41), université de bordeaux , 2014

27.Nicol Grimaud, la politique Extérieur de l'Algérie,1962-1978 paris :Karthala.1984.pp 42.47.

28.Office National des statistiques , ALGERIE , le Direction Technique chargée de la comptabilité National , EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEVRS DE MARCHANDI SES DE 2004 A 2014 ,collection statistiques N° 194/2015 , série E :Statistiques Economiques N° 84

29.Office national des statistique , « les vingt premiers clients de l'Algérie pour les produits hors hydrocarbures de 1992 à 2006 http://www.ons.dz/-commerce-Exterieur-.html.

30.Serge pautot , France- Algérie : du coté des deux rive , paris l'Harmattan , 2017

31.Tchom farouk .les investissement direct étranger dans le secteur des hydrocarbure et son rôle dans le développement économique cas de l Algérie .faculté des science économie . Université de oran.2015 -2016

32.Vidéo .Balgue sur l'algérie : fransçois Hollande provoque un tollé , le point. Fr ,http://cut.us/INWLI , publié le :22/12/2013

33.Yahia .h .zoubir. America policy in the Maghreb :the conquest of new region? Working paper, real institution eclano13/24/2006

الملخص:

العلاقات الجزائرية الفرنسية مرت بمراحل مختلفة بين تعاون و خلافات بسبب الموقع الجغرافي للبلدين الذي يعتبر عامل تقارب بينهما ,و كذالك تركت الماضي الاستعماري التي دامت 132 سنة هي عامل لا يمكن التغاضي عنه, حيث أدركت فرنسا أهمية الجزائر فتم التوقيع على اتفاقية أيفيان لتبقي على ارتباطها, و هذا منح الكثير من الامتيازات خاصة الاقتصادية فالبرغم من توتر العلاقات السياسية تارة إلا إن علاقة الاقتصادية ظلت في أحسن حالاتها و هذا ما منح فرنسا المرتبة الأولى من ناحية الاستثمار وبفضل هذا العامل استطاعت فرنسا التدخل في الشؤون الداخلية خاصة بعد مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة, و على مدى سنوات و تعدد رؤساء إلا أن سياستها ظلت نفسها و لم تتغير ,و على الرغم من الخلافات بين البلدين ظلا يحاولان التعاون و ترجم هذا من خلال عدة اتفاقيات في إطار التكتلات الإقليمية و ذلك لأجل سير الأمور بينهما على أحسن حال و محاولة تطوير الكفاءات بين البلدين.

Summary

Algerian–French relations went through different stages between cooperation and differences due to the geographical location of the two countries, which is a factor of rapprochement between them, and also left the colonial past that lasted 132 years is a factor that cannot be overlooked, as France realized the importance of Algeria, so the Evian Agreement was signed to maintain its link, and this granted a lot of privileges, especially economic, despite the tension of political relations at times, but the economic relationship remained at its best, and this is what gave France First place in terms of investment and thanks to this factor France was able to intervene in internal affairs, especially after the illness of President Abdelaziz Bouteflika, and over the years and the multiplicity of presidents Vinsa, but its policy remained the same and did not change, and despite the differences between the two countries they kept trying to cooperate and translated this through several agreements within the framework of regional blocs in order to conduct things between them in the best case and try to develop competencies between the two countries.

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الإهداء	
شكر و عرفان	
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: معطيات حول الدراسة	11
تمهيد	12
المبحث الأول: معطيات حول الجزائر	13
المطلب الأول: الموقع الجغرافي للجزائر	13
المطلب الثاني: النظام السياسي الجزائري	14
المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية	18
المبحث الثاني: معطيات حول فرنسا	28
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لفرنسا	28
المطلب الثاني: النظام السياسي الفرنسي	29
المطلب الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية	31
الفصل الثاني: العوامل المؤثرة على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية	43
تمهيد	44

المبحث الأول: البعد التاريخي في العلاقات الجزائرية الفرنسية	45
المطلب الأول:دوافع الاحتلال الفرنسي في الجزائر	45
المطلب الأول: ثورة 1 نوفمبر1954، وأثرها على السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر	49
المطلب الثاني: ثورة 1 نوفمبر1954، وأثرها على السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر	50
المطلب الثالث: دور اتفاقية أيفيان في إرساء أسس العلاقات الجزائرية الفرنسية عقب الاستقلال	51
المطلب الرابع: مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية عقب الاستقلال	52
المبحث الثاني: أثر العامل السياسي على العلاقات الجزائرية الفرنسية	54
المطلب الأول: الموقف الفرنسي من الأزمة الأمنية في الجزائر	54
المطلب الثاني: قانون تمجيد الاستعمار 23 فيفري 2005	56
المطلب الثالث: مسألة الأرشيف ومطالب الجزائر بتجريم الاستعمار	58
المطلب الأول: دور المحدد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية	62
المطلب الثاني: دور المحدد الاجتماعي والثقافي في العلاقات الجزائرية الفرنسية	68
خلاصة	75
الفصل الثالث:أنماط التعاون غي العلاقات الجزائرية الفرنسية	76
تمهيد	77
المبحث الأول: محاور التعاون الثنائية الجزائرية – الفرنسية	78

المطلب الأول: التعاون الجزائري – الفرنسي في المجال السياسي:	78
المطلب الثاني: التعاون الجزائري الفرنسي في المجال الأمني	89
المطلب الثالث: التعاون الجزائري الفرنسي في المجال الاقتصادي	92
المبحث الثاني: التعاون بين الجزائر وفرنسا في إطار التكتلات الإقليمية	100
المطلب الأول: التعاون الجزائري الفرنسي في إطار الشراكة الأوروبية –الجزائرية	101
المطلب الثاني: التعاون الجزائري الفرنسي في إطار مجموعة 5 زائد 5	103
المطلب الثالث: التعاون الجزائري الفرنسي في إطار تكتل الإتحاد من أجل المتوسط	104
المبحث الثالث: تقييم عام	106
خلاصة	107
الخاتمة	109
الملاحق	111
المصادر	115
الملخص	133